



كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم إقتصادية وتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم إقتصادية، تخصص: إقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

دور السياسة المالية في مواجهة الصدمات النفطية

دراسة مقارنة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2014-2017.

تحت إشراف الدكتور:

– عثمان عثمانية

من إعداد الطالبين:

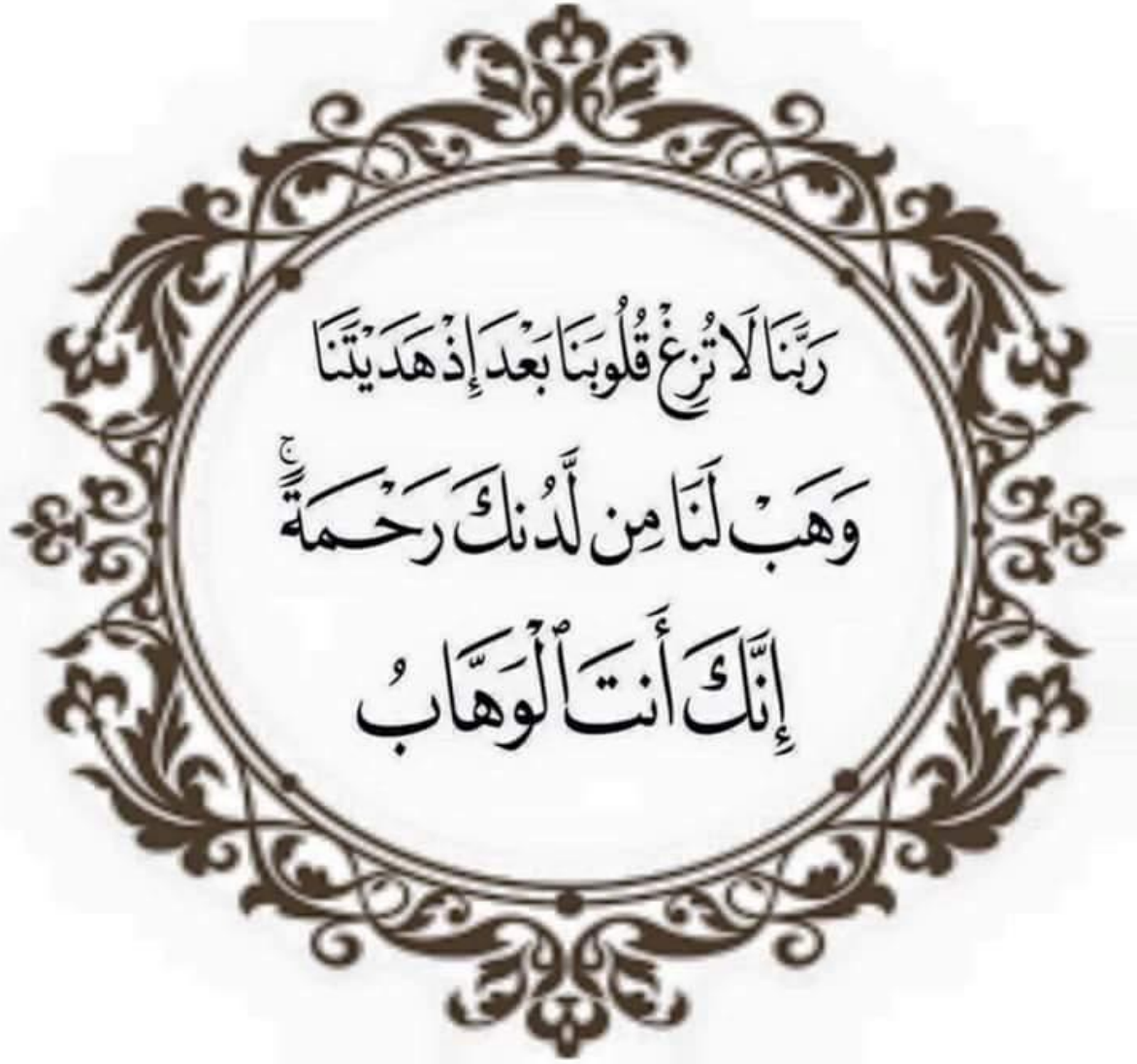
– رضوان حسين

– علي بهدنة

نوقشت أمام اللجنة المكونة من الأساتذة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
أحميدة مالكية	أستاذ مساعد _أ_	رئيسا
عثمان عثمانية	أستاذ محاضر _ب_	مشرفا ومقررا
توفيق خذري	أستاذ مساعد _ب_	عضوا مناقشا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



(آل عمران. 8)

شكر وتقدير

سبحانك يا ربنا لك الحمد والشكر، حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، اللهم لك الحمد كما أنت أهله ووليّه
وكما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، إذ وفقنا للوصول إلى هذا.

بكل الحب والوفاء وبأرق كلمات الشكر والثناء، ومن قلوب ملؤها الأخاء نتقدم بالشكر للأستاذ
الفاضل الدكتور عثمان عثمانية على تأطيره لنا وعلى مساعدته في إنجاز هذا العمل، فلك منا كل الشاء
والتقدير على جهودك الثمينة والقيمة.

إلى صاحب التميز الأستاذ الدكتور عيسى بن شوري، لك منا أسمى التحيا وأجملها وأنداها وأطيبها،
إلى الأستاذ أحمدية مالكية شكرا لك من أعماق القلب على عطائك الدائم، وإلى كل من ساعدنا من قريب
أو بعيد، فدام الله عزكم وعطاءكم.

إهداء رضوان

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وإمتهانه ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له
تعظيماً لشأنه ونشهد أن سيدنا ونبينا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه صلى الله عليه وسلم.

إلى من كان يدفعني قدماً نحو الأمام لنيل المتغى، إلى الإنسان الذي إمتلك الإنسانية بكل قوة، إلى الذي
سهر على تعليمي بتضحيات جسام مترجمة في تقديسه للعلم، إلى مدرستي الأولى في الحياة، أبي الغالي على
قلبي رحمة الله عليك.

إلى التي وهبت لي كل العطاء والحنان، إلى التي صبرت على كل شيء، التي رعنتني حق الرعاية، وكانت
سندا لي في الشدائد وكانت دعواها لي بالتوفيق، إلى من أرضعتني الحب والحنان، إلى رمز الحب وبلسم
الشفاء، إلى القلب الناصع بالبياض، أُمي الحبيبة.

إلى زوجتي وتوأم روحي التي وقفت بجاني وساندتني في حياتي وطوال سنوات الدراسة، وهيات لي
الظروف الملائمة.

إلى القلوب الرقيقة والنفوس البرينة، إلى رياحين حياتي إخواني.

إلى كل أساتذة وطلبة كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة العربي التبسي. إلى الذين
كانوا عوناً لنا في بحثنا هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف في طريقنا.

إلى صديقي وزميلي ورفيق دربي (ليسانس وماستر) علي، والذي كان نعم الأخ.

إهداء علي

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك، الله جل جلاله. إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من كلله الله بالهيبية والوقار، إلى من علمني العطاء بدون إنتظار، إلى من أحمل إسمه بكل إفتخار، أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها، وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد، أبي العزيز.

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، أُمي الحبيبة.

إلى من هم أقرب إلى من روحي إلى من شاركني حزن آلام وهم أستمد عزتي وإصراري، إخوتي. إلى الأرواح الطاهرة التي فقدتها قبل أن أعرفها، إلى إخوتي وردة، عبد العالي رحمة الله عليكم.

إلى توأم الدراسة الجامعية، إلى من قاسمني أجمل لحظات الدراسة، إلى رضوان.

إلى كافة زملائي في إدارة الجمارك، فلولا وجودهم لما أحسست بمتعة العمل وحلاوة الدراسة، وأخص بالذكر السعيد عاشوري.

الفهارس

I. فهرس المواضيع:

شكر وتقدير.....	الصفحة
إهداء.....	
I.....	فهرس المواضيع:
II.....	فهرس الجداول:
III.....	فهرس الأشكال:
4-1.....	مقدمة:
39-6.....	الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والصدمات النفطية
6.....	مقدمة الفصل الأول:
19-6.....	المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول السياسة المالية والصدمات النفطية
6.....	المطلب الأول: الإطار النظري للسياسة المالية
6.....	الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية
8.....	الفرع الثاني: أهداف وفعالية السياسة المالية
10.....	الفرع الثالث: أنواع وأدوات السياسة المالية
12.....	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الصدمة النفطية
12.....	الفرع الأول: مفهوم الصدمة النفطية
13.....	الفرع الثاني: مسببات الصدمة النفطية
14.....	الفرع الثالث: لعنة الموارد والمرض الهولندي
15.....	الفرع الرابع: أهم الصدمات النفطية
17.....	المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والصدمة النفطية
32-17.....	المبحث الثاني: الأزمة النفطية لسنة 2014 - 2017 (الصدمة السلبية الرابعة)
19.....	المطلب الأول: الأسباب التي أدت إلى الأزمة
20.....	الفرع الأول: أسباب مرتبطة بالعرض
22.....	الفرع الثاني: أسباب مرتبطة بالطلب
24.....	الفرع الثالث: أسباب جيوسياسية
25.....	الفرع الرابع: إضفاء الطابع المالي على السوق النفطية
25.....	المطلب الثاني: انعكاسات الصدمة النفطية على بعض البلدان المصدرة للنفط
25.....	الفرع الأول: روسيا

26.....	الفرع الثاني: فترويلا
28.....	الفرع الثالث: إيران
29.....	المطلب الثالث: إنعكاسات الصدمة النفطية على بعض البلدان المستوردة
29.....	الفرع الأول: مصر
30.....	الفرع الثاني: لبنان
31.....	الفرع الثالث: الإتحاد الأوربي
38-33.....	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
33.....	المطلب الأول: الدراسات العربية
37.....	المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية
34.....	المطلب الثالث: تحليل الدراسات السابقة
36.....	خاتمة الفصل الأول:
84-41.....	الفصل الثاني: دراسة مقارنة للسياسات المالية المتبعة في الجزائر والسعودية
41.....	مقدمة الفصل الثاني:
52-41.....	المبحث الأول: الواقع الإقتصادي والنفطي في الجزائر
41.....	المطلب الأول: نظرة على الإقتصاد الجزائري
42.....	الفرع الأول: مرحلة نشأة الإقتصاد الجزائري من سنة 1962 إلى غاية 1966
42.....	الفرع الثاني: مرحلة الإقتصاد الإداري المخطط من سنة 1967 إلى غاية سنة 1987
43.....	الفرع الثالث: مرحلة التوجه نحو إقتصاد السوق من سنة 1988 إلى غاية سنة 2000
44.....	الفرع الرابع: مرحلة إنتعاش الإقتصاد الجزائري من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014
44.....	المطلب الثاني: إعتماذية الجزائر على قطاع النفط
44.....	الفرع الأول: إحتياطي الجزائر من النفط
45.....	الفرع الثاني: سعر النفط التعادلي في الجزائر
46.....	الفرع الثالث: الصادرات الجزائرية من النفط
47.....	الفرع الرابع: إنتاج النفط في الجزائر
47.....	المطلب الثالث: تأثير الصدمة النفطية لسنة 2014 على الإقتصاد الجزائري
48.....	الفرع الأول: أثر الصدمة النفطية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2014-2017
48.....	الفرع الثاني: أثر الصدمة النفطية على الناتج الداخلي الخام الجزائري للفترة 2014-2017
49.....	الفرع الثالث: أثر الصدمة النفطية على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2014-2017
49.....	الفرع الرابع: أثر الصدمة النفطية على صندوق ضبط الإيرادات الجزائري للفترة 2014-2017

- 50..... الفرع الخامس: أثر الصدمة النفطية على إحتياط الصرف الأجنبي خلال الفترة 2014-2017
- 51..... الفرع السادس: أثر الصدمة النفطية على بعض المؤشرات الإجتماعية للفترة 2014-2017
- 67-52..... المبحث الثاني: الواقع الإقتصادي والنفطي في السعودية
- 52..... المطلب الأول: نظرة على الإقتصاد السعودي
- 52..... الفرع الأول: إكتشاف النفط
- 53..... الفرع الثاني: خاصية القطاع النفطي السعودي
- 54..... الفرع الثالث: القطاع الإقتصادي والتنموي
- 54..... الفرع الرابع: القطاع المالي
- 55..... الفرع الخامس: القطاع الصناعي
- 55..... الفرع السادس: قطاع القوى العاملة
- 56..... المطلب الثاني: إعتماذية المملكة العربية السعودية على النفط
- 56..... الفرع الأول: نموذج النمو في المملكة العربية السعودية
- 56..... الفرع الثاني: الإحتياطيات والإنتاج النفطي في السعودية
- 57..... الفرع الثالث: السعر التعادلي للنفط السعودي
- 58..... المطلب الثالث: تأثير الصدمة النفطية لسنة 2014 على الإقتصاد السعودي
- 58..... الفرع الأول: التأثير على الميزان التجاري
- 60..... الفرع الثاني: التأثير على ميزان المدفوعات
- 61..... الفرع الثالث: التأثير على الناتج الداخلي الخام
- 63..... الفرع الرابع: التأثير على الصناديق السيادية
- 64..... الفرع الخامس: التأثير على إحتياطي الصرف الأجنبي
- 66..... الفرع السادس: التأثير على القدرة الشرائية
- 83-67 المبحث الثالث: تقييم السياسة المالية في الجزائر مقارنة بالسعودية بعد الصدمة النفطية لسنة 2014
- 67..... المطلب الأول: تقييم ومقارنة بين الإيرادات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2014-2017
- 69..... الفرع الأول: أوجه التشابه
- 69..... الفرع الثاني: أوجه الإختلاف
- 72..... المطلب الثاني: تقييم ومقارنة بين النفقات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2014-2017
- 73..... الفرع الأول: أوجه التشابه
- 73..... الفرع الثاني: أوجه الإختلاف
- 74..... المطلب الثالث: التوجه الإقتصادي الجديد في الجزائر والمملكة العربية السعودية (آفاق 2030)

74.....	الفرع الأول: النموذج الإقتصادي الجزائري الجديد (آفاق سنة 2030)
78.....	الفرع الثاني: نموذج تحقيق التوازن المالي السعودي (رؤية 2030)
82.....	الفرع الثالث: مقارنة بين النموذج الإقتصادي الجديد في البلدين
84.....	خاتمة الفصل الثاني:
87-86.....	الخاتمة العامة
92-89.....	قائمة المراجع

II. قائمة الجداول

الصفحة	إسم الجدول	رقم الجدول
26	المؤشرات الرئيسية للإقتصاد الروسي	1-1
27	المؤشرات الرئيسية للإقتصاد الفنزويلي	2-1
28	المؤشرات الرئيسية للإقتصاد الإيراني	3-1
45	إحتياطي أعضاء الأوبك من النفط خلال سنة 2016	1-2
46	قيمة الصادرات النفطية الجزائرية للفترة 2013-2017	2-2
47	تطور إنتاج النفط في الجزائر للفترة 2011-2015	3-2
48	تطور رصيد الميزان التجاري للفترة 2014-2017	4-2
48	تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2014-2017	5-2
48	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2017	6-2
49	تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات للفترة 2014-2017	7-2
50	تطور إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر 2014-2017	8-2
51	تطور البطالة وأسعار الإستهلاك في الجزائر 2014-2017	9-2
58	سعر التعادل النفطي السعودي للفترة 2009-2017	10-2
59	الميزان التجاري السعودي من الفترة 2013-2017	11-2
60	ميزان المدفوعات السعودي من الفترة 2014-2017	12-2
65	تطور الإحتياطيات السعودية من النقد الأجنبي 2014-2017	13-2
66	المؤشر العام للمستهلك السعودي من 2014-2017	14-2
68	تطور الإيرادات العامة في الجزائر والسعودية 2014-2017	15-2
70	مقارنة بين الضرائب المعتمدة في الجزائر والمملكة العربية السعودية	16-2
71	مقارنة بين الإصلاحات الجبائية المعتمدة في الجزائر والسعودية	17-2
72	تطور النفقات العامة في الجزائر والسعودية للفترة 2014-2017	18-2
74	مقارنة بين النفقات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية	19-2
83	مقارنة بين النموذج الإقتصادي الجديد في الجزائر والمملكة العربية السعودية	20-2

III. قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
46	تطور سعر النفط التعادلي في الجزائر من سنة 2014-2017	1-2
57	إنتاج السعودية للنفط الخام وأسعار النفط عالمياً للفترة 2011-2016	2-2
62	النمو والناتج الداخلي الخام السعودي بالأسعار الجارية من 2013-2017	3-2

مقدمة

مقدمة

حظيت السياسة المالية بقدر واسع من الإهتمام لدى مختلف الدول، بإعتبارها أهم أدوات السياسة الاقتصادية، وأبرز وسائل التدخل الاقتصادي لدى الدولة، ويعود ذلك الإهتمام لكونها تستنبط أهدافها من الحالة السياسية والإجتماعية العالمية والمحلية، ما جعلها لا تتوقف عند هدف معين، وتعدد هذه الأهداف ساهم في ظهور عديد التدابير والآليات المالية التي تكون في غالب الأحيان حمائية. وتستخدم الدولة السياسة المالية من خلال تفعيلها لمختلف الأدوات المالية للتأثير على النشاط الاقتصادي، فتقوم بإحتواء الآثار غير المرغوبة وصولاً إلى تحقيق الدعم للإقتصاد الوطني، ويمكن إعتبار السياسة المالية سلاح ذو حدين، فبقدر ما تعتبر أداة فعالة لإنجاح السياسة الاقتصادية العامة للبلاد، قد تكون سببا في تعميق الأزمات والمشاكل الاقتصادية داخل الدول في حالة فشلها في مساندة الإصلاحات الاقتصادية.

ونظرا لما يعرفه الإقتصاد العالمي عامة والإقتصاد العربي خاصة من ضربات اقتصادية حادة بفعل التراجع الفادح في أسعار النفط وبصفة دورية، شغلت الصدمات النفطية مكانة متميزة في الآونة التي تلت أعنف الصدمات النفطية التي عاشها الإقتصاد العالمي، على غرار صدمات سنوات 1973، 1979، 1986 و 2008 وأخيرا سنة 2014، وتحسبا لما قد ينجم عليها من آثار سلبية عنيت بأن تكون ضمن أولى إهتمامات كثير من الدول المنتجة للنفط، على غرار الجزائر والمملكة العربية السعودية، بهدف التصدي لتداعياتها.

وبالتالي فبظهور كل صدمة نفطية سيؤدي بالضرورة إلى توجه القائمين على السياسة الاقتصادية للدولة لإعادة النظر في السياسة المالية، وإنتهاج نوع السياسة التي تتناسب مع هذه الصدمة، وهو ما حصل مع الجزائر والمملكة العربية السعودية. رغم أن البلدين قد إتبعى سياسة مالية إنكماشية عقب الصدمة النفطية لسنة 2014، إلا أن الأدوات المالية الجزائرية المعمول بها تجلت في الإيرادات العامة والتي شكلت الضرائب المعدلة أكبر حصة فيها، والنفقات العامة من خلال خفض الدعم، وتكون بذلك مختلفة عن الأدوات المالية السعودية التي ظهرت على صورة إيرادات عامة مصدرها نفطي بحت بسبب عدم إعتماها على التحصيل الضريبي، والنفقات العامة التي بان عليها الإنخفاض بعد رفعها للدعم الحكومي.

أولا: مشكلة الدراسة

تشكل الإيرادات النفطية الجزء الأكبر من الإيرادات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية، ويمثل النفط غالبية الصادرات في البلدين، وبالتالي تأثر هذه الإيرادات صعودا ونزولا مع حدوث الصدمات النفطية، ولذلك إستخدمت الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال الفترة 2014-2017 العديد من أدوات السياسة المالية لمواجهة الصدمة النفطية لسنة 2014. ومنه يمكن طرح مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي الآتي: "ما دور

السياسة المالية المتبعة في الجزائر والمملكة العربية السعودية في مواجهة الصدمة النفطية لسنة 2014؟"

وللإجابة عن هذا السؤال يمكن تقسيمه إلى عدة أسئلة فرعية كما يلي:

- ما مفهوم السياسة المالية والصدمات النفطية؟
- كيف أثرت الصدمة النفطية لسنة 2014 على إقتصاد البلدين؟
- ما هي أدوات السياسة المالية المتبعة في البلدين لمواجهة هذه الصدمة؟
- إلى أي مدى إستطاعت السياسة المالية في البلدين مساندة هذه الصدمة؟

ثانيا: أهداف الموضوع

- تكمن أهداف هذه الدراسة في مجموعة من النقاط يمكن ذكرها في الآتي:
- محاولة فهم أدوات السياسة المالية ودورها في إقتصاديات الدول؛
 - محاولة فهم الصدمة النفطية لسنة 2014 من حيث أسبابها وتأثيراتها؛
 - محاولة فهم العلاقة بين السياسة المالية والصدمات النفطية؛
 - معرفة السياسة المالية المتبعة في الجزائر والمملكة العربية السعودية لمواجهة هذه الصدمة.

ثالثا: أهمية الموضوع

تنبع أهمية الموضوع من:

- المكانة المميزة التي تحظى بها السياسة المالية لدى الدول النامية عامة والجزائر والمملكة العربية السعودية خاصة؛
- الموقع الذي يشغله النفط في الجزائر والمملكة العربية السعودية والعلاقة الوثيقة التي تربط بين النفط وإقتصاد البلدين؛
- كون الصدمات النفطية تؤثر في مختلف الأنشطة الإقتصادية العالمية وباعتبار النفط المورد الرئيسي في الجزائر والمملكة العربية السعودية ما زاد من أهمية دراسة مخلفات الصدمة النفطية لسنة 2014 على إقتصاد البلدين؛
- كونه ركز على دولتين عربيتين لهما مجموعة من النقاط المشتركة إقتصاديا بالإضافة إلى تعرضهما لنفس الآثار التي خلفتها الصدمة النفطية سنة 2014، وهما الجزائر والمملكة العربية السعودية.

رابعا: أسباب إختيار الموضوع

يعود إختيار هذا الموضوع إلى مجموعة من الأسباب وهي كالاتي:

- الأبعاد الإقتصادية، المالية والإجتماعية للسياسة المالية لكونها الأداة الإقتصادية الأهم لدى أغلب الدول؛
- الحالة الإقتصادية الصعبة التي يمر بها الإقتصاد الجزائري وإقتصاد المملكة العربية السعودية بعد صدمة 2014؛
- إظهار دور السياسة المالية وإبراز نجاعتها وقدرتها على حل المشكلات الإقتصادية والمتعلقة أساسا بالصدمات النفطية في الجزائر والمملكة العربية السعودية.

خامسا: المنهج المتبع والأدوات المستخدمة

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على مشكلة البحث والأسئلة الفرعية، إتمدت الدراسة على المنهج الوصفي لإظهار الأدبيات النظرية للسياسة المالية والصدمات النفطية، ثم المنهج التاريخي لتبيان أبرز المحطات التاريخية للصدمات النفطية والسياسات المالية المزامنة لها، بالإضافة إلى المنهج التحليلي وذلك بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث، والمنهج المقارن بهدف المقارنة بين السياسة المالية المنتهجة في الجزائر ونظيرتها في المملكة العربية السعودية.

إستندت هذه الدراسة على بيانات رسمية صادرة عن هيآت دولية ووطنية، يتصدرها صندوق النقد الدولي و منظمة الدول المصدرة للنفط، أما الوطنية فمن جانب الدولة الجزائرية ممثلة في وزارة المالية، البنك المركزي، المديرية العامة للجمارك، المديرية العامة للضرائب أما من الجانب السعودي ممثلا في وزارة المالية، مؤسسة النقد العربي السعودي والهيئة العامة السعودية للإحصاء.

سادسا: حدود البحث

إختلفت آثار صدمة 2014 من دولة لأخرى حسب نظمها الإقتصادية والسياسة السائدة فيها، ومنه إختلاف في السياسة المالية المعتمدة في هذه الدولة لمواجهة هذه الصدمة، وعليه حددت الدراسة كما يلي:

- الحدود الزمنية: تركز هذه الدراسة على تأثيرات صدمة 2014 على إقتصاد الجزائر والمملكة العربية السعودية، لذلك جاءت فترة الدراسة خلال 2014-2017.
- الحدود المكانية: الدراسة ركزت على الجزائر والمملكة العربية السعودية.
- الحدود الموضوعية: حدد الموضوع في دراسة السياسة المالية المتبعة في بلدين فقط، وهما الجزائر والمملكة العربية السعودية.

سابعا: صعوبات البحث

- إعترضت الدراسة مجموعة من الصعوبات يمكن حصرها في الآتي:
- صعوبة الحصول على البيانات من طرف الهيآت الرسمية في البلدين؛
 - تناقض في بعض البيانات بين هيآت تمثل نفس البلد، سواء تعلق الأمر بالجزائر أو بالمملكة العربية السعودية؛
 - غياب المراجع باللغة العربية التي تناولت الصدمات النفطية؛
 - حداثة الصدمة النفطية ما صعب من إيجاد المراجع التي درست السياسة المالية وهذه الصدمة.

ثامنا: هيكل الدراسة

لقد تم تقسيم البحث إلى فصلين تتقدمهم مقدمة عامة، الفصل الأول والذي كان بعنوان الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والصدمات النفطية تم التطرق فيه إلى ثلاث مباحث، حيث جاء في المبحث الأول الإطار

المفاهيمي للسياسة المالية والصدمات النفطية، وتناول المبحث الثاني الصدمة النفطية لسنة 2014 من باب المفهوم والأسباب والتأثير على بعض الدول، وخصص المبحث الثالث للدراسات السابقة العربية والأجنبية التي تناولت موضوع السياسة المالية والصدمات النفطية أو التي مست جانبا كبيرا من الدراسة. أما الفصل الثاني والموسوم بـ دراسة مقارنة بين السياسة المالية المتبعة في الجزائر والمملكة العربية السعودية بعد صدمة 2014، وقد تم التركيز في هذا الفصل على مقارنة بين أدوات السياسة المالية التي عمل بها كل من البلدين، وذلك وفقا للمبحث الأول الذي إهتم بالواقع الإقتصادي والنفطي في الجزائر، والمبحث الثاني الذي عني بالواقع الإقتصادي والنفطي في المملكة العربية السعودية، وجاء المبحث الثالث لتقييم السياسة المالية في الجزائر مقارنة بالمملكة العربية السعودية بعد هذه الصدمة. وأخيرا تضمنت الدراسة خاتمة مشفوعة ببعض النتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى التوصيات المقترحة.

الفصل الأول

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للسياسة المالية والصدمات النفطية

مقدمة الفصل الأول

تعتبر السياسة المالية من السياسات الاقتصادية التي عرفت إهتماماً متزايداً من قبل الدول المتقدمة والنامية، ويعود ذلك الإهتمام لمرونة أدواتها المختلفة في التكيف مع الأوضاع الاقتصادية، وبالتالي تجاوز الأزمات وتحقيق أهدافها والوصول بعدها لإشباع حاجيات الإقتصاد الوطني والمجتمع ككل. ومع إكتشاف النفط الذي ساهم في تطور الإقتصاد العالمي كونه سلعة حيوية بإمتياز ومتعدد الإستخدامات وبإعتباره سلعة أساسية عالمياً وبظهور الصدمات النفطية في أسواق النفط العالمية بسبب عدم إستقرار أسعار النفط، نشأ إرتباط للصدمات النفطية بعدد المتغيرات كالقرارات السياسية والمستوى العام للإنتاج، بالإضافة إلى تأثيرها في المتغيرات الاقتصادية الوطنية، فأصبح لزاماً على جميع الدول سواء كانت دول نفطية أو غير نفطية إعتقاد أساليب فعالة لإختيار سياستها المالية، عن طريق التوفيق في إختيار توليفة من الأدوات المالية، وسيتم تناول ذلك من خلال:

- المبحث الأول: المفاهيم النظرية للسياسة المالية والصدمات النفطية؛
- المبحث الثاني: الصدمة النفطية لسنة 2014 وإنعكاساتها؛
- المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مفاهيم نظرية حول السياسة المالية والصدمات النفطية

إقترن مفهوم السياسة المالية بمبدأ حرية الدولة في رسم سياستها المالية، وفق الأهداف الداخلية التي تسطرها وتسعى للوصول إليها، كما أن مفهوم الصدمات النفطية يحاول شرح الأحداث والأزمات الاقتصادية والجيو سياسية التي سببها إرتفاع أو إنخفاض أسعار النفط على مداخيل الدول المنتجة والمستهلكة للنفط، والتي ساهمت في تطورها.

المطلب الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

تحتل السياسة المالية مكانة هامة بين السياسات الأخرى، هذا لأنها بإمكانها تحقيق الأهداف المتعددة التي يسعى إليها الإقتصاد الوطني وذلك بفضل أدواتها المتعددة التي يتم تكييفها بحيث تؤثر في مستويات الدخل الوطني والعمالة وكافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

إن دور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتطوره في إطار علاقته بعلم المالية العامة، أوجب إرتباط هذا الأخير بما يعرف بالسياسة المالية، هذا المصطلح هو ما ستمت دراسته في هذا الفرع.

أولاً: تعريف السياسة المالية

تعرف السياسة المالية بأنها " مجموعة القرارات التي يترتب عليها تحديد طريقة ونمط إستخدام مختلف العناصر المالية، توجيهها والتنسيق بينها لتحقيق أهداف السياسة الإقتصادية، وذلك في نفس الوقت الذي تقوم فيه هذه العناصر بوظائفها الأساسية." ¹ يتضح من خلال هذا التعريف أن السياسة المالية هي إحدى الوسائل التي تعتمد عليها الدولة للوصول إلى النتائج الإقتصادية المرجوة وذلك بواسطة مجموعة من الأدوات المتمثلة في الضرائب والرسوم، القروض العامة، الإنفاق العام، عجز الموازنة.

كما يمكن تعريفها على أنها " أداة الدولة للتأثير في النشاط الإقتصادي بهدف تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، بمعنى إستخدام الحكومة لبرامج الإنفاق والإيرادات العامة التي تنتظم في الموازنة العامة، لإحداث الآثار المرغوبة على التنمية ومعالجة مشاكل الإقتصاد." ² ويختلف هذا التعريف عن سابقه في كون السياسة المالية هي أداة ضبط إقتصادي توجه على إثرها العوائد المالية بطريقة منظمة وقانونية وفقاً لما تتطلبه الأهداف الإقتصادية للدولة، كما أنه حدد أدوات السياسة المالية في الإنفاق والإيرادات والقروض والموازنة العامة.

ويستخلص من التعاريف السابقة أن السياسة المالية خط الدفاع الأول الذي تستخدمه الدولة في التصدي للأزمات الإقتصادية على المستوى الداخلي، بما يتماشى وتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية بإستخدام مجموعة من الأدوات مع مراعاة الجانب الاجتماعي.

ثانياً: أهمية السياسة المالية

تتصرف أغلب دول العالم فيما يتعلق بتحديد دور سياساتها المالية على ضوء ظروفها وحاجاتها، وفيما يتعلق بالدول النفطية يمكن أن تؤدي السياسة المالية دوراً رئيسياً وهاماً بتحويل الربح المحقق من النفط لصالح قطاعات استراتيجية أخرى، ودعم نشوء قطاعات إقتصادية جديدة تساعد في تعزيز المزايا التنافسية وتخفيف التوجه نحو الإفراط في الإعتماد على الصادرات النفطية.

ومن حيث المبدأ العام، ينبغي للسياسة المالية أن تدعم الأهداف العامة للإقتصاد الكلي ومنها: ³

- تحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي؛

- تثبيت ميزان المدفوعات؛

- تخفيف التضخم؛

¹ محمد خالد المهايني، المالية العامة (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2013)، ص 10.

² - داود سعد الله، الأزمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2013)، ص 164.

³ دليلة ضالع، " فعالية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر "، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة الشلف، 2009)، ص 89.

- التحكم بالدين العام المحلي؛

- إبقاء الضرائب عند مستويات مقبولة وتحقيق النمو الإقتصادي؛

- تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال الإنفاق على الصحة والتعليم وخلق فرص عمل.

يستخلص مما سبق أن أهمية السياسة المالية تكمن في زيادة القدرات الإنتاجية الوطنية خارج قطاع النفط، ودفع عجلة تنمية الإقتصاد الوطني والتوازن بين الميزان التجاري ورؤوس الأموال، وإعادة توزيع الدخل وفقاً لمتطلبات المجتمع من صحة وتعليم وبنية تحتية وتخفيض معدلات البطالة عبر خلق فرص عمل جديدة وإعطاء ديناميكية وحركية أكثر للإقتصاد الوطني.

الفرع الثاني: أهداف وفعالية السياسة المالية

يعتبر تحقيق التوازن المالي، الإقتصادي، الإجتماعي والتوازن العام أبرز الأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها من خلال اعتماد سياسة مالية ذات فعالية.

أولاً: أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة، فالسياسة المالية تساهم في تحقيق التنمية الإقتصادية العدالة الاجتماعية والإستقرار الإقتصادي عن طريق تكيف أدائها.¹

تعمل السياسة المالية على تحقيق التوازن في جميع جوانب الإقتصاد الوطني، وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:²

1. التوازن المالي: ويقصد به إستخدام موارد الدولة على أحسن وجه، فينبغي مثلاً أن يتسم النظام

الضريبي بالتلاؤم وحاجات الخزينة العامة من حيث المرونة والغرارة والبساطة، ويلائم في الوقت ذاته

مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع، مواعيد الجباية والإقتصاد في النفقات، وأيضاً ألا تُستخدم

القروض إلا لأغراض إنتاجية تساهم في التنمية الإقتصادية للدولة.

2. التوازن الإقتصادي: بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ويتعين على الحكومة أن توازن بين

نشاط القطاعين الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر

على الإنتاج من المشروعات العمومية، كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وأن

يقتصر نشاطها على توجيهه بواسطة الإعانات والضرائب إذا دعت الحاجة إلى ذلك، وينبغي ألا تقل

¹ - داود سعد الله، مرجع سابق، ص-ص 164-165.

² - بهاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق التوازن" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016)، ص 52.

المنافع التي يحصل عليها المجتمع من الإنفاق الحكومي عن تلك التي كان يمكن الحصول عليها لو ظلت الموارد في أيدي الأفراد.

3. **التوازن الاجتماعي:** المعنى من التوازن الاجتماعي هو أن يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد، وما تقتضيه العدالة الاجتماعية من توزيع المنتجات عليهم توزيعاً أقرب إلى العدالة والمساواة.

4. **التوازن العام:** التوازن العام هو التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة، في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة؛ والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب، القروض، الإعانات، الإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

يتضح أن هدف السياسة المالية لم يعد فقط هدفاً مالياً يتعلق بالمحافظة على توازن النفقات العامة مع الإيرادات العامة، بل على العكس من ذلك أصبحت أحد العوامل المحددة للتوازن الاقتصادي، وذلك من خلال تأثيرها على الهيكل الاقتصادي الوطني عن طريق توجيه الاستثمارات نحو المجالات المختلفة التي قد تساعد على تحقيق التوازن الاقتصادي أو قد تؤدي على العكس إلى حدوث إختلال.

ثانياً: فعالية السياسة المالية

السياسة المالية عبارة عن الإجراءات والسياسات التي تساعد على خلق محرضات على شكل مخرجات، تعتبر هذه المخرجات بمثابة مدخلات لدفع وتيرة النمو الاقتصادي في بلد ما، وهذه الآلية أو السياسات تتمحور عادة حول أربعة محاور رئيسية:¹

1. **ترشيد الإنفاق العام:** لأن هذا الأخير يساعد على زيادة الكفاءة الإنتاجية للإنفاق العام وبالتالي الحد من التبذير والإسراف، وهذا الأمر يتحقق من خلال تطبيق رقابة مالية فعالة، عادة تكون الجهاز المركزي للرقابة المالية، أو البرلمان في كل دولة، وذلك لضمان التقيد بتطبيق السياسات والتعليمات التنفيذية التي تعكس فلسفة السياسة المالية في بلد ما.

2. **إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام:** مع مراعاة مبادئ عقلانية ومبادئ خاصة في عملية الترشيد في هذا الإنفاق، بما يخدم فلسفة الدولة في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهنا لابد من الإشارة إلى

¹ - فادي قرعان، "فعالية السياسة المالية"، الإقتصاد المالي والنقدي" متوفر

في: http://www.alepuniv.edu.sy/thesis/all/247field_department faculty target id:all&field.

أنه بقدر ما تكون الرؤية السياسية والإجتماعية واضحة وشفافة، بقدر ما تكون هناك دقة في تحقيق الأهداف المرجوة من السياسات المالية.

3. وجود هيكل ضريبي: لضمان مستوى فعالية معينة للسياسات المالية، يجب أن يكون هناك هيكل ضريبي يساعد على تنمية الموارد العامة للدولة، كل ذلك يجب أن يتم مع مراعاة المبادئ الأساسية التي تحكم صياغة أي هيكل ضريبي، ألا وهي: العدالة، وفرة الحصيلة، الملاءمة مع الهيكل الإقتصادي.

4. آلية ضبط الديون: لا بد من الإشارة أيضاً إلى أن النقاط السابقة لا يمكن تحقيقها دون وجود آلية لضبط عملية الديون سواء أكانت هاته الديون ذات مصادر داخلية أو مصادر خارجية.

مما سبق يمكن القول أن فعالية السياسة المالية تكمن في مدى قدرة الدولة على التأثير في النشاط الإقتصادي، ومواجهة المشكلات والأزمات المالية باستخدام الأدوات المتاحة لديها، وتعد السياسة المالية في الإقتصاديات النامية الأكثر فعالية في مجال تحريك عجلة الإقتصاد ومعالجة المشاكل الإقتصادية المختلفة بما يساهم في تحديد أهداف السياسة الإقتصادية الكلية، حيث أن إتصال أدوات السياسة المالية بأمر الحياة اليومية للشعوب يجعل من أدواتها أكثر تحريكاً وتأثيراً في مستوى الإنفاق العام وكذلك الإستثمار، فزيادة أو فرض ضرائب جديدة سيؤثر في المجتمع ككل و في ميولاته الإنفاقية.

الفرع الثالث: أنواع وأدوات السياسة المالية

تعتبر السياسة المالية عصب النظام الإقتصادي لأي دولة، فقد تتبدل من ظرف لآخر وفقاً للمرحلة التي يعيشها إقتصاد بلد ما وهذا بالإضافة الى مساعي الدولة التي تطمح إلى تحقيقها من خلال العديد من الأدوات المالية.

أولاً: أنواع السياسة المالية

من المعروف أن السياسة المالية تنقسم إلى نوعين وذلك حسب الطبيعة الإقتصادية لكل بلد:¹

1. السياسة المالية التوسعية: أي إن كان يمر الإقتصاد بحالة إنكماش وكساد، فإن ميزانية الدولة توضع بما

يحقق الزيادة في الطلب الكلي الفعال بشقيه الإنتاجي والإستهلاكي، ومن المتصور تحقيق:

- تخفيض معدل الإستقطاع الضريبي؛

- زيادة حجم الإنفاق العام حتى يمكن إعادة التوازن والإنتعاش إلى الإقتصاد الوطني.

¹ محمد حلمي الطواي، "أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة" (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007)، ص

2. السياسة المالية الإنكماشية: إذا كان الإقتصاد في حالة تضخم، وحتى تتمكن الحكومة من إمتصاص القوة الشرائية الزائدة بأيدي الأفراد، ثم الإحتفاظ بهذه الزيادات أو الفائض في الإيرادات في صندوق خاص للإنفاق في وقت الكساد، وذلك عن طريق:

- زيادة معدل الإستقطاع الضريبي؛

- التقليل من حجم النفقات العامة.

ثانياً: أدوات السياسة المالية

يمكن إدراج أدوات السياسة المالية ووسائلها بشكل بسيط كما يلي:

1. الضرائب والرسوم: تعد الضريبة أهم أدوات السياسة المالية ومصدراً لإيرادات الدولة، وهي تشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة بكافة أنواعها مثل ضريبة الدخل وضرائب الشركات، وكذلك الرسوم المركبة الداخلية والخارجية التي تفرض على السلع والخدمات التي تفرضها الدولة، لتحقيق أهداف معينة تخدم السياسة الإقتصادية للدولة.¹ فهذه الأداة يمكن للدولة أن تحمي الصناعات الوطنية، أو التأثير على إستيرادها من السلع الأجنبية.

2. القروض العامة: كانت القروض العامة تعتبر وسيلة مالية إستثنائية، وبظهور الأزمات المالية أصبحت عادية لأن أكثر ميزانيات دول العالم أصبحت بحالة عجز، لذلك تضطر الحكومات سنوياً للإقتراض. ولعل أبرز العوامل التي تدفع بالدول للإقتراض ما يلي:²

- سد العجز الناجم عن زيادة النفقات على الإيرادات المتوفرة؛

- تمويل مشاريع تنموية في بلد تعجز الإيرادات الداخلية على تغطية نفقاتها؛

- تغطية نفقات الدولة المتزايدة في فترات الكساد أو إمتصاص القوة الشرائية للنقد.

3. الإنفاق العام: يمكن من خلاله زيادة حجم الطلب الكلي في الإقتصاد الوطني، فعندما تسعى الدولة إلى مواجهة فجوة تضخمية أو إنكماشية تستخدم سياسة الإنفاق العام.³ ففي حالة الكساد نجد الدولة تزيد من حجم الإنفاق العام، أما في حالة التضخم فتقوم بالتخفيض فيه.

¹. رجاء الربيعي، "دور السياسة المالية والنقدية في الحد من التضخم الركودي"، (عمان: دار أمانة للنشر والتوزيع، 2013)، ص 71.

². هيفاء غدير غدير، "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري"، (دمشق: منشورات الحياة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 15.

³. المرجع نفسه، ص 15.

4. عجز الموازنة: هذه السياسة التي تلجأ إليها الدولة عن طريق الإصدار النقدي بهدف تمويل جزء من المشروعات، التي تتماشى والسياسة المالية التوسعية و هذا بغرض زيادة حجم الإنفاق العام ومنه زيادة الطلب الكلي.¹ وهنا يمكن التمييز بين حالتين، إن كان إقتصاد البلد قوي فإن التمويل بالعجز تعتمد عليه الدول في حالة الإنكماش الإقتصادي، أما إقتصاديات الدول النامية فتعتمد عليه بصورة دائمة، ما يؤدي لا محالة إلى زيادة التضخم.

في الأخير يمكن القول إن هناك علاقة وطيدة بين السياسة المالية والصدمات النفطية، حيث لا يمكن إتباع سياسة مالية بدون وجود أزمة أو صدمة نفطية خاصة في الدول الريعية والتي يعتبر فيها النفط المصدر الرئيسي للإيرادات، وكيف لهاته السياسة أن تقوم بتصحيح الأوضاع الإقتصادية التي نجمت عن هاته الصدمة السلبية بالنسبة للدول المصدرة للنفط وإرجاع الدفة للطريق الصحيح ولو على المدى الطويل، مستعملة أدواتها التصحيحية من إنفاق وضرائب وقروض وموازنة بغية تحقيق ظروف العيش المهني لأفراد المجتمع.

المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول الصدمة النفطية

يعتبر النفط المحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية العالمية بإمتياز (لذلك سمي بالذهب الأسود)، حيث يستخدم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في مجالات عديدة منها الإنتاج الصناعي والمواصلات، وبالتالي فإن أي تغير في سعر هذه المادة الحيوية سوف يترك أثراً ملحوظاً على الإقتصاد العالمي.

الفرع الأول: مفهوم الصدمة النفطية

مصطلح صدمة نفطية يشير إلى آثار التغير المفاجئ في عرض النفط على الإقتصاد العالمي، والذي يجمع بين إرتفاع الأسعار وإرتفاع الإستهلاك و/ أو خفض للإنتاج. وإعطاء مفهوم أشمل وأوسع للصدمة النفطية يجب التمييز بين نوعين من الصدمات النفطية: الصدمة الإيجابية والصدمة السلبية.

أولاً: تعريف الصدمة الإيجابية

هي حالة تصيب الإقتصاد، تعبر عن ارتفاع مفاجئ في سعر النفط، مما يترتب عنه أثر سلبي على النمو الإقتصادي العالمي. كما يمكن تعريفها على أنها إرتفاع سريع وكلي لسعر بيع النفط، والذي بدوره يفجر أزمة في البلدان غير المنتجة والمستوردة له.²

¹- هيفاء غدير غدير، مرجع سابق، ص 16.

² - http://www.cvce.eu/obj/hans_apel_le_choc_petrolier_et_ses_consequences-fr.13/02/2018

ثانياً: تعريف الصدمة السلبية

وهي إنخفاض مفاجئ في أسعار البترول، يحدث عادة عندما تقوم البلدان المنتجة للبترول بزيادة إنتاجها، أي العرض يفوق الطلب.¹

من خلال التعريفين السابقين يتبين وجود علاقة بين الصدمة الإيجابية والصدمة السلبية، فما هو إيجابي للدول المصدرة للنفط (أي الزيادة في العوائد البترولية المحققة من ارتفاع أسعار النفط)، يعتبر سلبياً بالنسبة للدول المستوردة الذي يترتب عليه زيادة في النفقات، والعكس صحيح فما هو سلبياً بالنسبة للدول المصدرة. (إنخفاض أسعار البترول وتناقص عائدات البترول) يعتبر إيجابياً بالنسبة للدول المستوردة (نفقات أقل). وما يستنتج من كل هاته التعريفات أن كل تغير مفاجئ في أسعار النفط لا يسبب بالضرورة صدمات نفطية، على الأقل في المدى القصير بالنسبة للدول المصدرة، ولكن يمكن ملاحظة آثار هذا التغير في المدى الطويل.

الفرع الثاني: مسببات الصدمة النفطية

إن أسباب الصدمات النفطية كثيرة ومتعددة فمنها ما هو ذو طابع إقتصادي كالعرض والطلب على النفط، ومنها ما هو جيوسياسي كالحروب والأزمات السياسية، ومنها ما هو أمني كالتهديدات والتفجيرات الإرهابية، وتتنوع هاته الصدمات بين إيجابية وسلبية، وسيتم إبراز أهم مسببات الصدمة النفطية الإيجابية في النقاط التالية:²

- صدمة الطلب، سببها إرتفاع غير متوقع للطلب على النفط من طرف البلدان المستهلكة، فالإرتفاع في أسعار البترول لسنة 2008 يعتبر صدمة طلب؛
- الصدمة النفطية سببها شح حقيقي متوقع للنفط، أو بدافع المضاربة لأسباب إقتصادية أو سياسية؛
- تستطيع البلدان المصدرة، والتي هي في أغلبها بلدان الشرق الأوسط أن تفرض منطقتها على الدول المستوردة (خاصة في الصدمة النفطية لسنة 1973)، بخفض إنتاجها وزيادة في سعر البرميل*؛
- ما يترجم على أنه عجز مفاجئ في العرض مقابل الطلب، فهو بالتالي زيادة مفاجئة في سعر برميل النفط، سوف يترتب عنه تذبذبات معتبرة على مستوى الإقتصاد الكلي؛
- إنخفاض سعر صرف الدولار والمضاربات في عقود النفط الآجلة.

¹ - http://www.fioulmarket.fr/actualites/baisse-prix-petrole-repercussions-politiques_15/02/2018

² - http://www.memoireonline.com/05/07/458/m_ppte-perspectives-croissance-afrique-sub-saharienne-rdc3.html 2018/02/14:

*- البرميل : هي وحدة لقياس البترول الخام ومشتقاته والتي تساوي 159 لتراً (158.9873 لتراً بدقة).

- تصرفات أعضاء منظمة الدول المصدرة للنفط "OPEC" * وتصريحات مسؤولي هذه الدول؛
 - الإضطرابات وأعمال العنف في البلدان التي تشهد توتراً كنيجيريا وليبيا، وهي بلدان مصدرة للنفط؛
 - توتر العلاقات بين الحكومات وشركات النفط العالمية المستثمرة هناك مثل فترويلا؛
 - تفجير المنشآت النفطية في العراق وتوتر العلاقات بين أمريكا وإيران.
- يستخلص مما سبق أن الإرتفاع في المستوى العام للأسعار، سببه تواجد النفط في جميع إقتصادات البلدان خاصة الصناعية منها، مثل وقود السيارات الخاصة، السيارات النفعية، المواصلات، وقود الآلات الفلاحية والصناعية والبتروكيمياء، والذي سيؤدي الى إنخفاض في النشاط الإقتصادي، وبالتالي سياترب عليه عدم توازن إقتصادي مرتبط بالتحويلات النقدية للبلدان المستوردة للنفط نحو البلدان المصدرة له، والذي سيساعد على ارتفاع في سعر النفط الخام.

الفرع الثالث: لعنة الموارد والمرض الهولندي

توضح أدبيات كثيرة تناولت هذا موضوع لعنة الموارد أو ما يعرف عند البعض بالمرض الهولندي في العقود الماضية أن الإقتصاديات التي تتفوق ثروتها الطبيعية على عوامل الإنتاج الأخرى، لا تتم بالسرعة التي تنمو بها الإقتصاديات الأخرى التي لا تملك ثروة طبيعية، ويعتبر السوق النفطي أحد أكثر الأسواق تقلباً، وأصعبها على متخذي القرار من حيث تجنب دوراته.

أولاً: تعريف لعنة الموارد:

"هو مصطلح يستخدمه خبراء الإقتصاد والسياسة بكثرة منذ الثمانينيات ليصفوا كيف أن وفرة الموارد الطبيعية يمكن أن تضر بإقتصاد بلد ما فتتحول معه من نعمة إلى لعنة في الأجل الطويل.¹ فهي إذن مفارقة للوفرة، هذه الثروات الطبيعية التي تتحول إلى ضرر للإقتصاد المحلي تُظهر علاقة عكسية بين الموارد الطبيعية والنمو الإقتصادي، وهذا معناه أن الإقتصاديات التي تتفوق ثروتها الطبيعية على عوامل الإنتاج الأخرى لا تنم بالسرعة التي تنمو بها الإقتصاديات الأخرى التي لا تملك ثروة طبيعية.

ثانياً: المرض الهولندي:

"أستخدم تعبير الداء الهولندي في الأصل لوصف الأضرار قصيرة الأجل التي لحقت بهولندا على إثر إكتشاف حقل غرونينغن Groningue الكبير للغاز الطبيعي في بحر الشمال في 1959، وطفرة الموارد التي

¹ - نوري محمد عبيد الكعب، "التنوع الاقتصادي الترويجي في ظل تحديات الثروة النفطية" (الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2015)، ص36.

*- OPEC : هي إختصار لـ : (Organization of the Petroleum Exporting Countries) أي منظمة الدول المصدرة للنفط، وهي منظمة عالمية تضم إثني عشرة دولة تعتمد على صادراتها النفطية.

حصلت بين الستينيات والثمانينيات وجلبت موارد ضخمة لهذا البلد، ودعمت نمو الإنفاق العام وسببت ارتفاعاً حقيقياً في قيمة الغيلدر الهولندي فتراجعت القدرة التنافسية للصادرات".¹

والداء الهولندي يحدث نتيجة لتدفق العملات الأجنبية بمبالغ كبيرة في فترات طفرة الموارد الطبيعية، بما يحدث آثاراً على الإقتصاد، وهذه الآثار تصنف إلى ثلاث فئات: أثر الإنفاق، أثر تحويل الموارد، أثر التغيير في النفقات، وتحدث هذه الآثار سواء كانت مجتمعة أو منفصلة ارتفاعاً في سعر الصرف الحقيقي للعملة المحلية".²

يمكن إذن القول إن سياسات هذه الدول الرامية إلى إنشاء قاعدة صناعية تعتمد بشكل أساسي على إمداد القطاعات المنتجة للسلع التبادلية بأوجه عديدة من مصادر الطاقة الرخيصة ومدخلات الإنتاج الأخرى المدعومة، وقروض بأسعار فائدة مخفضة وإعفاءات ضريبية وجمركية، كل هذه الحوافز لم تشفع لهذه الإقتصادات حيث أن تراجع القدرة التنافسية للصادرات أضعف جانب التصنيع في الإقتصاد الهولندي نوعاً ما، وأن حصة القطاعات المنتجة للسلع التبادلية في الناتج المحلي قد إنخفضت بشكل ملحوظ، وزاد الإستيراد بشكل كبير.

الفرع الرابع: أهم الصدمات النفطية

لقد شهد سوق النفط عدة أزمات مرتبطة بتقلبات أسعار النفط، وتتمثل أهم المحطات فيما يلي:³

أولاً: الأزمة النفطية لسنة 1973 (الصدمة الإيجابية الأولى)

قامت في سنة 1973 وبالضبط بعد الحرب العربية على الكيان الصهيوني ستة دول بلدان عربية من الدول الأعضاء في "أوبك" برفع سعر النفط بنسبة 70% من جانب واحد وفرضت بذلك حصاراً على البلدان الغربية لمساندتها الطرف الأخر، فارتفعت أسعار البترول بشكل جنوني، حيث قفز سعر البترول من 2.9 دولارات للبرميل إلى 11.6 دولار في شهر ديسمبر من نفس السنة.

ثانياً: الأزمة النفطية لسنة 1979 (الصدمة الإيجابية الثانية)

تحت التأثيرات التي أفرزتها الثورة الإيرانية، متبوعة بالحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، تهاوى الإنتاج العالمي للنفط مسبباً ارتفاعاً سريعاً للأسعار، وصل سعر البرميل إلى 40 دولار، في ربيع 1979 أصبح محتم على البلدان المستهلكة للنفط تخفيض تبعيتها للنفط، وذلك بوضع سياسات إقتصاديات الطاقة عن طريق التنويع في المصادر.

¹ - نوري محمد عبيد الكصب، مرجع سابق، ص 28.

² - ضالع دليلة، مرجع سابق، ص 113.

³ - http://memoireonline.com/06/09/2147/m_impact-des-chocs-petroluers-sur-leconomie-tunisienne8.html

ثالثاً: الأزمة النفطية لسنة 1986 (الصدمة السلبية الأولى)

نظراً إهتباراً للأسعار بداية من ديسمبر 1985، ومع قرار "أوبك" خفض الإنتاج فإن الأسعار بقيت ثابتة، وهذا سببه عدم التعاون بين الدول الأعضاء المهمين داخل المنظمة وخاصة المملكة العربية السعودية والكويت، اللتان سببتا في ربيع 1986 حرباً للأسعار بإنتاجهما بوتيرة سريعة، حيث تجاوز سعر البرميل إلى 8 دولارات، مما أجبر الدول (خارج أوبك*) على تخفيض الإنتاج، حيث ارتفع سعر البرميل في 1990 إلى 40 دولار وهذا قبل حرب الخليج.

رابعاً: الأزمة الآسيوية 1997 (الصدمة السلبية الثانية)

في نوفمبر 1997 رفعت "أوبك" حجم الإنتاج بنسبة 10%، بدون مراعاة (الأزمة الآسيوية**) في ذلك الوقت، ما ترتب عنه انخفاض في الأسعار بنسبة 40%، فأصبح سعر البرميل في نهاية سنة 1998 أقل من 10 دولارات، مما تطلب سنة ونصف للمنظمة لتصحيح الدفعة، وذلك بخفض الإنتاج وهذا بالرغم من وجود طلب قوي على النفط 32 دولار في سبتمبر 2000.

خامساً: الأزمة النفطية لسنة 2004 (الصدمة السلبية الثالثة)

تميزت هذه السنة بإرتفاع متواصل لأسعار النفط حيث وصلت إلى مستويات قياسية لم تشهداها الأسعار الاسمية للنفط من قبل، إذ وصل المعدل السنوي لسعر (سلة أوبك***) إلى 36 دولار للبرميل (وهو أعلى معدل سنوي لسلة أوبك منذ بدء العمل بنظام السلة في عام 1978)، وقد عرفت هذه الفترة بثورة أسعار النفط.¹

سادساً: الأزمة النفطية لسنة 2008 (الصدمة الإيجابية الثالثة)

وقعت هذه الصدمة عندما انفجر الطلب على البترول بشكل كبير وهذا للأسباب التالية:²

- إرتفاع الطلب من طرف البلدان النامية، الصعود القوي للصين والهند وبلدان آسيوية أخرى في الأسواق العالمية، وما يرافقه من إرتفاع إحتياجات هاته البلدان من البترول ومشتقاته؛

¹- مرجم شطبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الإقتصاد الجزائري" (مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الإقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعيتها على الإقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 14 ماي 2015)، ص4.

² - Kahina Houa, « Impact des Fluctuations des Prix du Pétrole sur les Indicateurs Economiques en Algérie » (Magister en Science Economique, Université Mouloud Maamri, Tizi Ouzou,) 2012, p 63.

*- الدول خارج أوبك : وهي الدول غير العضوة في المنظمة وأبرزها هي : روسيا، المكسيك، النرويج، البحرين، سلطنة عمان، كازاخستان، ماليزيا.
**- الأزمة الآسيوية: هي فترة تازم مالي، أصابت معظم قارة آسيا بدءاً من شهر يوليو 1997، بدأت في تايلندا عقب إهتبار البات التايلندي، إذ أجبرت الحكومة على تعويم البات بعد ان إحتفت العملات الأجنبية التي كانت توازن معدلات تحويل العملة، لتتقطع الرابطة بين البات التايلندي والدولار.
***- سلة أوبك : تضم سلة خامات أوبك والتي تعد مرجعاً في مستوى سياسة الإنتاج 12 نوعاً وهي : خام مريان الإماراتي، خام مزيج صحاري الجزائري، الإيراني الثقيل، البصرة الخفيف العراقي وخام التصدير الكويتي وخام السدر الليبي وبوبي الخفيف النيجيري والبحري القطري والعربي الخفيف السعودي وميراي الفنزويلي وجيرا سول الأنغولي وأورينت الإكوادوري.

- إرتفاع الطلب في الولايات المتحدة نظراً لإنخفاض قدرتها على الإنتاج مع بداية 2005، بسبب موجة البرد آنذاك؛
 - عدم الإستقرار السياسي لبلدان الشرق الأوسط، وخاصة مع الأجواء المتوترة في العراق بإعتباره بلداً منتجاً للنفط، مما أثر سلباً على حجم الإنتاج الكلي العالمي؛
 - التكهّن على مستوى الأسواق العالمية بإستمرار إنخفاض قيمة الدولار؛
 - التفجيرات الإرهابية ضد المنشآت البترولية في نيجيريا؛
 - التضخم العالمي أيضاً ساعد في تغذية الإرتفاع في أسعار البترول، الذي أصبح "مخزن للقيمة". وأصبح مادة مطلوبة خاصة من طرف المضاربين لتجنب الخسائر الناجمة عن سوء تقدير لقيمة الدولار في السوق، وفي هذه الأثناء وصل سعر البرميل الخام لعتبة 100 دولار، بعدم كان بسعر 51,51 دولار للبرميل الخام في جانفي 2007، ليتجاوز 145,85 دولار للبرميل في جويلية 2008.
- يستخلص في الأخير أنه منذ 1970 عرف العالم أهم ثلاث صدمات نفطية، والتي كانت لها آثار عاصفة على النمو في الدول المستوردة، هذه الصدمات تعتبر سلبية بالنسبة للدول المستوردة وإيجابية للدول المصدرة، هاته السلبية بالنسبة للدول المستوردة قد نبهت صناع القرار في هذه الدول إلى البحث وتطوير أنواع جديدة أخرى من الطاقة غير النفط، وإلى تقليل إستعمال النفط ومشتقاته إلى أقل حد، أما بالنسبة للدول المصدرة فقد إستفادت مادياً من هذه الصدمات.

المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والصدمة النفطية

النفط واحد من المصادر المتعددة للطاقة، لكنه ليس سلعة ككل السلع، لأن لإنتاجه وتسويقه ونقله على نطاق عالمي تأثير سياسي وإقتصادي ضخم، ويؤثر في مصالح جهات وأطراف كثيرة، أهمها الدول المنتجة، الشركات المستثمرة والدول المستهلكة.¹ وهنا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الجهات الثلاث يجب أن تتوخى الوصول إلى توازن يحقق مصالحها جميعاً. ولضمان ذلك كل جهة ستقوم بإتخاذ تدابير تعينها وتميزها عن باقي الجهات، فالدول المنتجة للنفط تتخذ تدابيرها المتمثلة بالخصوص في السياسة الإقتصادية التي تشمل:² السياسة المالية، السياسة النقدية والسياسة التجارية.

¹ - قصي عبد الكريم إبراهيم، "أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري نموذجاً" (دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010)، ص 27.

² - مسعود دراوسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الإقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005)، ص 45.

تزايد الإهتمام بالعلاقة الكائنة بين السياسة المالية والصدمات النفطية، وذلك لرفع درجة فعالية السياسة المالية في مواجهة الصدمات النفطية. فقد تعمل السياسة المالية بتوظيف مختلف أدواتها المتمثلة خصوصا في الضرائب والرسوم، القروض العامة، الإنفاق العام وعجز الموازنة وتحتل بذلك مكان الصدارة بين عديد السياسات التي تعتمد عليها الدولة وترمي بها إلى تحقيق أغراض إقتصادية التي تكون في غالب الأحيان مرتبطة بإختلالات إقتصادية قد ظهرت بفعل عدم ثبات أسعار النفط خاصة في الدول المنتجة للنفط، فيمكن للدولة عن طريق إستخدامها لسياسة مالية مناسبة لمواجهة وإمتصاص الآثار غير المرغوبة الناجمة عن إنخفاض أو إرتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

فالمتبع للتطور التاريخي للسياسة المالية خاصة في القرن العشرين يلاحظ التغيرات التي عرفتها السياسة المالية من عقد لعقد آخر، وهذا نتيجة لتعاقب الأزمات الإقتصادية التي يشهدها العالم خاصة المرتبطة بالنفط منها، فمنذ ظهور الصدمات النفطية حاولت السياسة المالية التكيف معها لتحقيق أهدافها. فتواجه السياسة المالية لدى الدول المنتجة للنفط تحديات كثيرة و الناتجة أساسا عن أن عائدات النفط التي تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الحكومية، والتي تعتبر مصادر متقلبة وغير مستقرة وقد تكون غير مؤكدة، وترتبط إلى حد كبير بالطلب الخارجي.¹

إذ يمكن أن يظهر الرابط بين السياسة المالية والصدمات النفطية عن طريق المسار الذي تنتهجه الدولة في التسيير الإقتصادي للبلاد. فتبقى السياسة المالية في الدول المنتجة للنفط مرهونة بتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.² فتكون السياسة المالية توسعية في حالة ما إذا كان الإقتصاد يمر بحالة إنكماش وكساد.³ بسبب إرتفاع أسعار النفط والبلد المنتهج لهذه السياسة منتج للنفط وإقتصاده ريعي نفطي. أو إتباعها لسياسة مالية إنكماشية في حالة ما إذا كان الإقتصاد في حالة تضخم.⁴ والبلد المنتهج لهذه السياسة يكون دائما منتج للنفط وكذلك إقتصاده ريعي نفطي، سببية إنخفاض أسعار النفط.

وتتضح هذه العلاقة أكثر من خلال نجاح السياسة المالية في تجاوز الأزمات الإقتصادية التي تعصف بإقتصاديات الدول خاصة الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، أو في تحقيق أهدافها التي تقترن بالهيكل الإقتصادي للبلد ومرونة الإنتاج ومدى تطور أسواق العمل ومدى إستجابة الإقتصاد للسياسة المالية.⁵

¹ . Michael Sturm, Francois Gurtner and Juan Gonzalez Alegre, " Fiscal Policy Challenges in Oil -Exporting Countries- a review of key issues", Econstor, European Central Bank, No. 104, (June 2009),p 12.

² . حمزة بن سبع، " أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر"، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012)، ص 31.

³ . مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 81.

⁴ . المرجع نفسه، ص 80.

⁵ . رجاء الربيعي، مرجع سابق، ص 143.

ويتبلور مضمون هذه العلاقة عندما تحضى السياسة المالية بإهتمام كبير من قبل السلطات لتعزيز الإستقرار الإقتصادي للبلد، بمعنى أن جل الدول المصدرة للنفط تهيئ قاعدة مناسبة لتجسيد سياستها المالية في ظل المعطيات التي تفرضها وتمليها أسواق النفط العالمية، فمن الصعب على دول إقتصادياتها هشة بسبب إتمادها المفرط على عائدات النفط تجاوز الأزمات التي تسببها الصدمات النفطية دون الإعتدال بدرجة أكبر على سياسة مالية فعالة.

كل هذه المؤشرات تؤكد وجود علاقة بين السياسة المالية والصدمات النفطية تتجسد من خلال قوة أداء السياسة المالية في إحتواء مخلفات الصدمات النفطية، إذ أن علاقة السياسة المالية بالصدمات النفطية تعد من العلاقات الوثيقة جداً، ذلك أن الصدمات النفطية لها أثرها في السياسة المالية للدول، فالعلاقة بين السياسة المالية والصدمات النفطية لا تحتاج إلى بيان، كون الصدمات النفطية تتضمن الوعاء الذي يجب أن تسري عليه أدوات السياسة المالية للدولة.

المبحث الثاني: الأزمة النفطية لسنة 2014 (الصدمة السلبية الرابعة)

تتزامن كل الصدمات النفطية مع التغيرات العميقة التي تطرأ في سوق النفط، وقد أدى الإنخفاض الأخير في سعر هاته المادة الحيوية إلى فتح نقاش معمق حول العوامل التي تفسر هاته الصدمة وتميزها عن الصدمات السابقة، والأسباب التي أدت إلى وقوعها، والإنعكاسات الاقتصادية والجيوسياسية والاجتماعية على الدول المصدرة للبتروول والمستوردة له وعلى الإقتصاد العالمي ككل، ومدى تأثير هاته الأزمة على المؤشرات الاقتصادية لهاته الدول.

المطلب الأول: الأسباب التي أدت إلى الأزمة

شهدت أسعار النفط في الأسواق العالمية منتصف 2014 هبوطاً مطرداً، حيث كان سعر خام برنت في حدود 110 دولاراً للبرميل لكنه إنخفض في الأيام الأولى من سنة 2015 إلى ما دون 50 دولاراً أي إنخفاض بنسبة 55% ورُبطت أسباب الإنهيار بضعف الطلب العالمي على هذه السلعة الحيوية فضلاً عن زيادة الإنتاج بالتزامن مع طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنه هناك أسباب أخرى تقف وراء هذه الظاهرة الإقتصادية والسياسية المركبة.

الفرع الأول: أسباب مرتبطة بالعرض

إن انخفاض سعر النفط في 2014 يمكن تفسيره أساساً على عوامل مرتبطة بالعرض، فالإنتاج العالمي للنفط إرتفع بـ 2 مليون برميل في اليوم في سنة واحدة، وهذا ما أدى إلى وفرة في العرض مقابل الطلب، ويمكن إيضاح أهم النقاط في ما يلي:¹

أولاً: صعود الولايات المتحدة كمصدر للبترو

بين عامي 2012 و2015 زادت الولايات المتحدة من إنتاجها النفطي من 10 ملايين إلى 14 مليون برميل يومياً، متخطية بذلك كلاً من روسيا والسعودية على رأس الدول الأكثر إنتاجاً للنفط. هذه الكمية الإضافية الكبيرة من النفط المتاحة في السوق العالمية تعادل إنتاج نيجيريا وأنغولا وليبيا مجتمعة من النفط، ويرجع الفضل في هذا إلى التطورات التقنية المستحدثة في الولايات المتحدة والتي تتجلى في طريقة الحفر بالتكسير الهيدروليكي (فراكينغ-Fracking*)، والتي تعتمد على ضخ الماء ومحاليل كيميائية في طبقات الصخور بهدف توسيع الشقوق في تلك الطبقة والوصول إلى ما يسمى بالنفط والغاز الصخريين**، واللذين لا يمكن إستخراجهما بالطرق التقليدية. وبالرغم من أن إستخراج النفط بهذه الطريقة مكلف نسبياً، إلا أن أسعار النفط المرتفعة في السنوات الأخيرة جعلت من هذا الإستثمار مجدياً.

ثانياً: زيادة الإنتاج في العراق²

لم ينتبه العالم إلى أن العراق أصبح البلد الثاني على مستوى العالم الذي شهد إزدياداً في إنتاج النفط، إذ بالرغم من الصراعات التي يشهدها هذا البلد تمكن العراق من زيادة إنتاجه من النفط الخام من 3,3 إلى 4,3 مليون برميل يومياً. هذه الزيادة المقدرة بمليون برميل تعادل إنتاج الجزائر بأكمله، وهي ثالث أكبر منتج للبترو في إفريقيا. في الوقت الراهن ينتج العراق من النفط أكثر مما كان ينتج قبل الإجتياح الأمريكي، غالبية النفط العراقي مصدرها مناطق الحكم الذاتي الكردية في الشمال والتي تتمتع بإستقرار أمني نسبياً.

ثالثاً: إحتكار الأوبك لم يعد فعالاً

إتفق أعضاء منظمة الأوبك الثلاثة عشر على إنتاج مشترك يقدر بـ 32,3 مليون برميل يومياً. وبهذا تتحكم المنظمة في ثلث الإنتاج العالمي للنفط المقدر بـ 97 مليون برميل يومياً في سنة 2014، نظرياً يمكن

¹ - يوهانس بك/ ياسر ابو معلق، "ثمانية أسباب وراء إهيار أسعار النفط"، متوفر في: <http://m.dw.com/ar/> : 2018/03/04

² - يوهانس بك/ ياسر ابو معلق، مرجع سابق.

*- فراكينغ: هي عملية ضخ ثاني أكسيد الكربون في طبقات الصخور بدلاً من الماء، من شأنها أن ترفع فاعلية إستخراج الغاز وتخفض من وتيرة الإحتباس الحراري.

** - النفط والغاز الصخريين: هما نوعان من المحروقات (أو الهيدروكربورات) يوجدان داخل صخور رسوبية وطنية صماء على مسافات بعيدة في باطن الأرض تتراوح عادة بين ألف وثلاثة آلاف متر، تقدر الدراسات أن باطن الأرض يتوفر على إحتياطات هائلة منه ربما تغطي 150 عاماً من الإستهلاك العالمي

للأوبك بسهولة أن تقلل الإنتاج لدفع الأسعار إلى الإرتفاع، وهذا متوقع لأن هذه المنظمة أنشئت لتكون إتحاداً إحتكارياً يقوم على إبقاء أسعار النفط العالمية مرتفعة كي تنتفع منها الدول المنتجة على حساب المستهلكين، لكن الأوبك لم تنجح في كبح جماح الإنتاج النفطي تماماً حتى ديسمبر 2016 حيث تم التوقيع في فيينا على خفض الإنتاج بمقدار 1,8 مليون برميل يومياً بين دول أوبك ومنتجين غير أعضاء، وساعد هذا الإتفاق على رفع أسعار النفط حيث وصل سعر العقود الأجلة لخام برنت 54,41 دولار للبرميل و51,76 بالنسبة للخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط، وإتفق وزراء نפט دول الأوبك ومنتجون مستقلون في ماي 2014 على تمديد العمل بخفض الإنتاج لمدة 9 أشهر ابتداء من جويلية 2017 حتى مارس 2018.

رابعاً: إستراتيجية المملكة العربية السعودية

تلعب السعودية تقليدياً دور "Swing Supplies" أي "الممون المتأرجح أو المتقلب"، وذلك بضبط إنتاجها للمحافظة على بعض التوازن بين العرض والطلب من أجل تحقيق إستقرار الأسعار في مستوى مرغوب (بين 80 دولار و100 دولار للبرميل). المملكة إختارت بوضوح إستراتيجية للحفاظ على حصصها في الأسواق النفطية على حساب السعر، إحدى الأسباب التي أدت بالسعودية لإختيارها هي رغبتها في إزاحة المنتجين من خارج "أوبك" خارج السوق والتي تكلفه إنتاجهم تصل إلى 60 دولار للبرميل وهي أعلى بكثير من مثيلاتها في الدول العضوة في "أوبك" والتي إستفادت إلى حد كبير من الأسعار المرتفعة للنفط، بفضل سياسات الحد من الإنتاج التي إنتهجتها المملكة في السابق لتطوير إنتاجها، نفس الإستراتيجية قامت بها المملكة في سنة 1986 وذلك للإطاحة بالمنتجين الجدد في تلك الحقبة (في بحر الشمال وألاسكا)، والذين يريدون الإستفادة من إرتفاع أسعار النفط بسبب الصدمات النفطية لسنوات (1973-1979)، إذا كانت هذه الإستراتيجية قد سمحت للسعودية جزئياً بإستعادة حصتها في السوق، إلا أنها أخفقت في إجبار الشركات على عدم الإستثمار في هذه المجالات بل بالعكس فقد قامت هاته الأخيرة بمضاعفة جهودها لخفض تكلفة الإنتاج للمحافظة على تنافسيتها.¹

يمكن القول إن الإستراتيجية التي إنتهجتها السعودية للحفاظ على حصصها قد ساهمت بشكل مباشر في التأثير على عرض النفط في الأسواق العالمية، أما الأسباب غير المباشرة فهي الإتفاق السعودي الأمريكي بإبقاء الإنتاج كما هو، من جهة لوضع حد للمد الإيراني في المنطقة ومن جهة أخرى معاقبة روسيا على تدخلها في شبه جزيرة القرم (أوكرانيا)، هذا مما إنعكس سلباً على أسعار النفط العالمية بإعتبار السعودية أكبر منتج للنفط ولاعب محوري مؤثر في منظمة الأوبك.

¹ - Impact de la baisse du Prix du Pétrole sur les Pays Producteurs d'Afrique Equatoriale (Cameroun, Congo Brazzaville, Gabon et Guinée équatoriale) ,(25/09/2015), tiré du site : <http://www.grip.org> 2018/02/11 :

الفرع الثاني: أسباب مرتبطة بالطلب

توجد هناك عدة عوامل أدت إلى تراجع الطلب على النفط وساعدت في إنخفاض أسعاره ويمكن حصر أهمها في التالي:

أولاً: بطيء النمو في الإقتصاد الصيني

مع نهاية سنة 2013 شهدت الصين تباطؤاً حاداً للغاية في نشاطها الإقتصادي مما جعل من الصعب تحديد معدل نموها الحقيقي، حيث لم يتجاوز 3% في سنة 2016 مقابل 8% في سنة 2013، مشكلة النمو التي أصبحت تقلق السلطات الصينية تأتي أساساً من فشل الإستراتيجية المتخذة من طرف الحكومة على مدى عشرون عاماً المتمثلة في زيادة الأجور وذلك لزيادة الإستهلاك، واحدة من المفارقات الكبيرة في الإقتصاد الصيني هو أن الإستهلاك لا يمثل سوى 36% من الناتج المحلي الإجمالي PIB، (ما بين 60% و70% تقريباً في جميع البلدان الأخرى)، إذن النمو الصيني مرتبط من جهة بالتصدير ومن جهة أخرى بالإستثمار، وهذا هو السبب الذي دفع بالحكومات المتعاقبة إلى إتخاذ تدابير لكي يلعب الإستهلاك دوراً أكبر وكانت الزيادة للأجر الأدنى من 12% إلى 15% سنوياً هي الأداة لذلك. الملاحظ هنا أن تلك الزيادة قد ذهبت للإدخار وتخفيف الإستهلاك لم يتحقق على الإطلاق (حجم الإستهلاك في PIB بقي مستقراً ولم يرتفع ابداً)، وبما أن الأجور قد إرتفعت كثيراً فهذا قد أفقد الصين ميزتها التنافسية. كان نموذج الإنتاج التقليدي للصين يتمثل في إنتاج سلع متوسطة أو منخفضة الجودة وركزت بشكل كبير على الإستثمارات الأجنبية وذلك عن طريق إعادة التوطين (Délocalisation)*.

من تبعات فقدان الصين لميزتها التنافسية: إنخفاض الصادرات الصينية على مدى ثلاث سنوات مما نتج عنه فائض في القدرة على الإنتاج لصناعاتها، هذا الفائض على الإنتاج تم تحديد أبعاده في الماضي على مستوى مرتفع جداً.¹

في السنوات العشر الماضية إرتفع الإستهلاك الصيني للنفط من 7 ملايين إلى 11 مليون برميل يومياً أي مايعادل إستهلاك أمريكا اللاتينية ومنطقة مادون الصحراء في إفريقيا مجتمعة، وبالتالي فلا عجب في أن مؤشرات أزمة إقتصادية في الصين قد تؤثر على أسعار النفط العالمية.

¹ - Patrick Artus, " les Causes Economique Fondamentale des Difficultés de la Chine, " Edition Fayard (2015), tiré du site : http://m.fondation-res-publica.org/les-causes-economique-fondamentale-des-difficultes-de-la-chine_a942.html 2018/03/05 :

* - إعادة التوطين: وهي نقل المصانع من البلد الأم إلى بلدان أخرى تكون فيها تكلفة اليد العاملة أقل من نظيرتها في البلد الأم.

ثانياً: نفط المحيط في البرازيل

منذ سنة 2001 اعتبرت البرازيل من القوى الإقتصادية الجديدة في القرن 21 تحت ما يسمى تجمع الـ "BRIC"^{*}. تعتبر هذه البلدان علامة على وجود إقتصاد عالمي متعدد الأقطاب لديه شواهد وإمكانيات إقتصادية كبيرة لاسيما من حيث الطلب وكثرة الموارد، على الرغم من أن هذه البلدان تبدو قادرة على الصمود أمام الأزمات المالية إلا أن بعضها قد شهد مؤخراً حالات أزمة أقل حدة لكنها مقلقة، البرازيل أيضاً من الدول التي تأثرت بتباطئ النمو العالمي مما أثر على إقتصادها وطلبها على النفط، زد على ذلك الزيادة في إنتاجها للنفط خلال السنوات القليلة الماضية. فبين عامي 2013 و2015 إرتفع الإنتاج البرازيلي من 2,6 إلى 3 ملايين برميل يومياً. وبحسب إحصائيات الأوبك، فقد تم حفر 72 بئراً جديداً للبترو في العام 2015 مقارنة بـ 87 بئراً في 2014، وبالتالي نقص الطلب البرازيلي على النفط العالمي بشكل كبير.

كما عززت من مكانتها في العالم كرائد في تقنيات إستخراج النفط من أعماق البحار، وذلك بعد إكتشاف كميات كبيرة من النفط على أعماق تتراوح بين أربعة وثمانية كيلومترات بين طبقات صخرية وملحية. لكن التوقعات بإستمرار "المعجزة النفطية" ليست مشجعة، إذ من أجل الوصول إلى هذه الإحتياجات النفطية في اعماق المحيط ينبغي إستثمار مبالغ طائلة لا يمكن إسترجاعها في ظل أسعار النفط العالمية حالياً.¹

ثالثاً: أزمة الديون السيادية وتبعاتها على النمو في أوروبا

يشكل الإقتصاد الأوروبي أكبر كتلة إقتصادية عالمية، فهو ثاني أكبر إقتصاد بعد الصين، فالإقتصاد الأوروبي بلغ حجمه في 2014 حوالي 15,2 تريليون دولار، ومن ثم فإن أزمة الديون السيادية التي تعاني منها معظم الإقتصادات الأوروبية وما نجم عنها من إتباع سياسات مالية تقشفية، قد أضعفت فرص النمو والتوظيف ليس فقط في منطقة اليورو ولكن في إقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال تأثيرها السلبي على الطلب العالمي. كما كان للأزمة العديد من التداعيات الإقتصادية والتي أثرت بشكل كبير على الإقتصاد العالمي برمته، فبعد أن بدأ الإقتصاد في التعافي من الأزمة الإقتصادية العالمية التي إعتريته عامي 2008 و2009 وبدأ في تحقيق معدل نمو مرتفع في عام 2010، عاد ليحقق معدل نمو أقل في عام 2011، فقد سجل الناتج الداخلي الخام العالمي بالأسعار الثابتة* خلال عام 2011 نمواً بلغ 3,9 % مقابل معدل نمو بلغ 5,3 % في سنة 2010.²

¹-يوهانس بك/ياسر أبو معلق، مرجع سابق.

*-BRIC: هو تجمع يضم 4 إقتصادات ناشئة ذات مستقبل واعد (البرازيل، روسيا، الهند، الصين)، وفي سنة 2010 توسع هذا التجمع بضم جنوب إفريقيا وأصبح اسمه BRICS.

*-الأسعار الثابتة: وهو مصطلح إقتصادي يستعمل في الحاسبة الوطنية، فعندما نقول إن الناتج الداخلي الخام تم حسابه عن طريق السعر الثابت فإنه يتم إستعمال أسعار سنة معينة كمقياس. ويتم إعتبار الأسعار بقت على حالها بدون تضخم في السنوات التالية، تقوم هذه الطريقة بحساب الناتج الداخلي الخام من حيث الحجم.

²- صندوق النقد الدولي "أفاق الإقتصاد العالمي"، أبريل 2012، ص 2.

نجد أن مشكلة الديون السيادية الأوروبية قد أثارت قلقاً كبيراً لدى منتجي النفط من تراجع الطلب على الخام، حيث خفضت منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" أنذاك من توقعاتها لنمو الطلب على النفط في العامين الذين تلبا الأزمة وهذا ما حدث بالفعل.

الفرع الثالث: أسباب جيوسياسية

التوترات الجيوسياسية هي أحد العوامل الحاسمة في تحديد سعر النفط، في الواقع الحروب والتراعات السياسية عبر التاريخ كانت متوازية مع التقلبات القوية في أسعار النفط. الصدمة النفطية لسنة 2014 هي إنعكاس للعديد من الأحداث التي ميزت سنة 2013.

أولاً: الإتفاق النووي الإيراني

تراجعت أسعار النفط مع توصل إيران والقوى العالمية الـ 6 (1+5) إلى إتفاق نووي يخفف الحظر المفروض على طهران ويزيد صادراتها النفطية تدريجياً، وهذا بعد رفع العقوبات الإقتصادية المفروضة عليها من الغرب بعد التوصل إلى الإتفاق النووي بينهما، حيث تستعد إيران لتصدير 1,26 مليون برميل نفط يومياً بداية من 2016، وهذا يعني زيادة في تخمة المعروض العالمي.¹

ثانياً: التواطؤ الأمريكي السعودي

يرى العديد من الخبراء والمحللين الإقتصاديين والسياسيين أن ما حصل في أسواق النفط يعد تواطؤاً أمريكي سعودي، إذ إتفقت السعودية والولايات المتحدة على خفض الأسعار لمعاقبة روسيا إقتصادياً لتدخلها في أوكرانيا (أزمة القرم)، من جهة ومن جهة أخرى وضع حد للمد الإيراني في المنطقة التي أصبح لديها قدرة أكبر على بيع نفطها في الخارج بعد تخفيف العقوبات المفروضة عليها. ويشير بعض المحللين أن الهدف السياسي من هذا التخفيض هو الضغط على روسيا بخفض سعر النفط لإحداث عجز في ميزانيتها، وتمثل مبيعات النفط أهم مصادر الدخل بالنسبة لإقتصادات كل من روسيا وإيران، وهنا يرى العديد من الخبراء أن إستمرار أسعار النفط عند مستوياتها المتدنية قد يدخل روسيا في أزمة مالية. وكذلك الحال بالنسبة لإيران التي إقتمت دولاً في الشرق الأوسط بالتآمر مع الغرب لخفض أسعار النفط لإلحاق مزيد من الضرر لإقتصادها الذي قوضته العقوبات.²

¹ - يوهانس بك/ياسر أبو معيلق، مرجع سابق.

² - عامر العمران، "إنخفاض أسعار النفط: الأسباب والعواقب"، مركز الروابط للدراسات الإستراتيجية (2014)، في: <http://www.google.com>

ثالثاً: تراجع المخاطر الجيوسياسية في المنطقة العربية

لقد ظلت أسعار النفط مرتفعة لفترة طويلة بسبب تركيز المتعاملين في السوق النفطية على التأثير الممكن للمخاطر الجيوسياسية العالمية المحيطة بالسوق، وأنه من المتوقع أن يترتب على تلك المخاطر خاصة بالنسبة للدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط و بالتحديد العراق وليبيا التأثير سلباً على العرض العالمي من النفط بسبب المناخ الأمي المتوتر فيها والذي بدوره يؤثر في إستمرار إرتفاع الأسعار، غير أنه بدا من الواضح أن حالة القلق من هذه المخاطر لم يكن لها مبرر عملي على أرض الواقع، حيث لم تتحول هذه المخاطر إلى حالة يمكن أن تهدد تدفقات النفط من مناطق الإنتاج إلى أسواق المستهلكين، فالإنتاج هنا لم يتأثر بالمخاطر الجيوسياسية.¹

الفرع الرابع: إضفاء الطابع المالي على السوق النفطية

إضفاء الطابع المالي على السوق النفطية بلعب دوراً هاماً في إنخفاض سعر النفط، حيث أن النفط أصبح يعتبر من الأصول بالنسبة للمساهمين الماليين (مثله مثل الأصول الأخرى)، إن التطورات في أسعار النفط (بالإرتفاع او الإنخفاض) تضخمت بشكل كبير بسبب عوامل غير متصلة بالتوازن بين العرض والطلب، كذلك الإرتفاع في سعر صرف الدولار في أسواق العملات يميل إلى دفع سعر النفط إلى الإنخفاض نظراً لعدم وجود علاقة تربطه بأساسيات عمل السوق النفطية، النفط بإعتباره مسعر بالدولار فإن سعر الخام يرتبط عكسياً بتطور العملة الأمريكية.²

المطلب الثاني: إنعكاسات الصدمة النفطية على بعض البلدان المصدرة للنفط

تعتبر إقتصادات البلدان المصدرة للنفط حساسة تجاه التغير في سعر النفط، وهذه حقيقة سببها أن إقتصاداتها ذات طابع ريعي، لذا نجد أن البلدان التي تتبع هذا النمط من الإقتصاد تعاني كلما حدث تغيير سلبي على أسعار النفط.

الفرع الأول: روسيا

السقوط الحاد لأسعار النفط كان له الأثر البالغ على الإقتصاد الروسي. في دراسة أعدها فريق من الخبراء الإقتصاديين الروس أفادت بأن العقوبات المفروضة على روسيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي على خلفية أنشطتها في أوكرانيا كبدت البلاد أكثر من 170 مليار دولار، فيما سيكلف تمهوي أسعار النفط في الأسواق العالمية البلاد خسائر بنحو 400 مليار دولار، حيث بلغت قيمة الخسائر في الفترة

¹ - زياد أبر منديل، 2015 العام الأسود على أسعار النفط، في <http://eqte.net/post/46771/2015> : 2018/02/20.

² - Charles Boissel, « baisse des prix du pétrole aubaine économique : défi écologique », terra nova, p 07.
Dans le site http://tnova.fr/system/contents/files/000/000/529/original/12052015_baisse_des_prix_du_petrole_aubaine_economique_defi_ecologique.pdf?1433795552/ .2018/02/21 :

المتدة من 2014-2017 ما قيمته 600 مليار دولار،¹ الجدول الموالي يمثل أهم التطورات للمؤشرات الاقتصادية الأساسية الفترة الممتدة من 2014-2018.

الجدول رقم 1-1: المؤشرات الرئيسية للإقتصاد الروسي (ت) توقعات

البيان/ السنوات	2014	2015	2016	2017(ت)	2018(ت)
معدل نمو PIB (%)	0,7	-2,8	-0,2	1,8	1,8
معدل التضخم السنوي (%)	7,8	15,5	7,0	3,8	3,5
الرصيد العام/PIB (%)	-1,1	-1,5	-3,7	-2,3	-1,5
الحساب الجاري/PIB (%)	2,8	5,0	1,9	2,4	2,2
الدين العام/PIB (%)	16,3	15,9	16,3	15,6	15,0

Source : [http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-etrisquepays/Russie.\(16/03/2018\)](http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-etrisquepays/Russie.(16/03/2018)).

أدى إنخفاض أسعار النفط بالبلاد إلى حالة من الركود الإقتصادي، في الواقع النمو المسجل في 2015 كان 2,8% مع معدل تضخم بلغ 15,5%، ثم إنخفض هذا التضخم من 7,0% في 2016 ثم 3,8% في 2017، إنخفضت عائدات الدولة بسبب إعتقاد البلاد على عائدات النفط وبذلك كان الرصيد العام في 2015 هو 1,5%- و 3,7%- في 2016 ليتعافى قليلاً في 2017 ويصبح 2,3%-، إن الإنخفاض في عائدات تصدير المنتجات النفطية والإلتزام بتخفيض الإنتاج المفروض من طرف OPEC، أدت إلى إنخفاض الحساب الجاري حيث كان 5,0% في 2015 ليتراجع ويصبح 1,9% في 2016.

الفرع الثاني: فزتويلا

رغم إمتلاكها واحد من أكبر الإحتياطيات النفطية في العالم، وزيادة الحد الأدنى للأجور نحو 15 مرة منذ 2013. ثلاث مرات منها خلال العام 2017، فإن فزتويلا تعاني بشدة من سوء الوضع الإقتصادي في البلاد، وتزداد فقراً يوماً بعد يوم، في وقت أقرت فيه دولاً نفطية خطة إصلاحات إقتصادية لعدم الإعتقاد على النفط بصفته مصدراً رئيسياً للإيرادات. ويتخطى معدل التضخم في البلاد نحو 700% وسط توقعات ببلوغه 2000% في 2017، وهو ما يحو أي أثر في زيادة الحد الأدنى للأجور.

وأدى إنخفاض أسعار النفط إلى إختيار إقتصاد فزتويلا التي تستورد كل ما تستهلكه تقريباً، الأمر الذي تبعه إجراءات حكومية مؤلمة من شأنها القضاء على مناخ الاستثمار في البلاد، كان آخرها تأميم شركة أميركية كانت قد توقفت عن الإنتاج نتيجة الظروف الراهنة، وصادرت مصنع سيارات شركة جنرال موتورز

¹ - بالأرقام.... خسائر روسيا بسبب العقوبات المفروضة وإنخفاض أسعار النفط، متوفر في: http://www.orient-news.net/zr/news_show :101931/2018/02/05.

الأميركية العملاقة، الأمر الذي تبعه تعليق عدد من الشركات الدولية العاملة في البلاد أنشطتها في الفترة الأخيرة، لأجل غير مسمى. وبجانب الثروة النفطية تمتلك فنزويلا ثروات معدنية هائلة منها الذهب والألماس والنحاس والحديد، وهو ما جعل رئيس البلاد يلجأ إليها، في محاولة لتفادي الأزمة الاقتصادية، ووقع اتفاقات مؤخراً لإستثمار مناجم مع ثماني شركات تبلغ قيمتها 4,5 مليار دولار، في وقت يشهد فيه إقتصاد البلاد إهياراً مع إنخفاض أسعار النفط. وكانت فنزويلا تحتل حتى عام 2014 المركز الثالث بين الدول صاحبة أكبر نسبة ذهب في احتياطات العملة حيث كانت تمتلك 367 طن ذهب.

وتراجعت احتياطات الذهب إلى 170 طناً فقط. ويأتي توقيع هذه العقود، بينما تشهد فنزويلا إنكماشاً عميقاً منذ 2014 بسبب إنخفاض أسعار النفط المصدر الأساسي لوارداها. وتضع الأزمة الحالية نحو 2,5 مليون برميل يوميا من النفط في فنزويلا في مهب الريح، نظراً لإرتفاع مخاطر توقف الإنتاج نتيجة الإضطرابات، وإشتداد الأزمة الإقتصادية. وتعاضمت ديون فنزويلا، وتطالب الدولة بتسديد نحو ثلاثة مليارات دولار في أبريل 2017 بصفتها فائدة على سندات حكومية¹. وتعتمد فنزويلا الدولة الأميركية الجنوبية العضو في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، بشكل كبير على إحتياطاتها من النفط والغاز اللذين يشكلان 96 % من صادرات البلاد. الجدول الموالي يمثل أهم التطورات للمؤشرات الإقتصادية الأساسية للفترة الممتدة من 2014-2018.

(ت) تقديرات

الجدول رقم 1-2: المؤشرات الرئيسية للإقتصاد الفنزويلي من 2014 إلى 2018

البيان/السنوات	2014	2015	2016	2017(ت)	2018(ت)
معدل نمو PIB (%)	-3,9	-6,2	-16,5	-12,0	-6,0
معدل التضخم السنوي (%)	62,2	111,8	254,4	652,7	2349,3
الرصيد العام/PIB (%)	-16,8	-17,7	-17,8	-18,5	-18,7
الحساب الجاري/PIB (%)	1,7	-6,6	-1,6	-0,4	-1,3
الدين العام/PIB (%)	63,4	32,1	31,4	22,9	19,7

Source :[http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-etrisquepays/Venezuela.\(14/03/2018\).](http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-etrisquepays/Venezuela.(14/03/2018).)

منذ 2014 والإقتصاد الفنزويلي في أزمة ومعرض إلى تضخم متفش وبلغت هذه النسبة من 2016 إلى 2017 ما يقارب 398,3 % في عام واحد مع توقعات بوصولها إلى 2349,3 % في 2018، والإنتاج النفطي مستمر في الإنخفاض (5-13, % ما بين أكتوبر 2016 وأكتوبر 2017)، النفط يمثل 90 % من صادرات

¹ صبري ناحح، "فنزويلا تزداد فقراً رغم النفط: فشلت فيما منح الآخرون"، جريدة الشرق الأوسط (11 مايو 2017): متوفر في: <http://www.aawsat.com/home/article/923546/> : 2018/03/02

فترويضاً 50% من إيرادات الميزانية مع الأخذ في الحسبان عدم وجود إستثمارات، إذاً تقريباً جميع تدفقات العملة الصعبة تأتي من النفط، هذا التراجع في الإنتاج سيعزز الإختلالات على مستوى الإقتصاد الكلي. الإقتصاد خارج قطاع المحروقات سيتقلص أكثر بسبب عدم كفاية الإستثمار وصعوبة الحصول على المنتجات الوسيطة ورأس المال هذا كله سيلغم النشاط الإقتصادي بقطاعيه العام والخاص، مع الأخذ في الإعتبار أن القطاع الخاص يعتمد على الدولة للحصول على العملة الصعبة.

الفرع الثالث: إيران

بدأ الإقتصاد الإيراني في الإنتعاش مؤخراً بعد سنوات من الركود، كان صندوق النقد الدولي قد توقع أن تكون البلاد في طريقها للنمو بنسبة 1,5% في 2014 و 2,3% في 2015، لكن قبل بدء أسعار النفط في الإنهيار وهذا ما يضع إقتصاد البلاد أمام حالة من عدم الإستقرار، لكي تتمكن إيران من معادلة ميزانيتها يجب أن تكون أسعار النفط فوق 100 دولار للبرميل، وهذا مستبعد خاصة بعد أن صعبت العقوبات الغربية من تصدير النفط الخام الإيراني، وإذا واصلت أسعار النفط الهبوط فإن الحكومة الإيرانية قد تحتاج لتعويض الإيرادات في قطاعات أخرى، أو حتى في قطاع الطاقة المحلي عبر تقليص ميزانية دعم الوقود المحلية وهي خطوة هامة على المدى القصير¹. الجدول الموالي يمثل أهم التطورات للمؤشرات الإقتصادية الأساسية للفترة الممتدة من 2014-2018

الجدول رقم 1-3: المؤشرات الرئيسية للإقتصاد الإيراني من 2014 إلى 2018 (ت)توقعات

البيان / السنوات	2014	2015	2016	2017(ت)	2018(ت)
معدل نمو PIB (%)	4,3	-1,5	13,4	3,3	3,8
معدل التضخم السنوي (%)	16,6	11,9	9,0	11,5	10,9
الرصيد العام/ PIB (%)	-1,2	-1,8	-2,2	-2,1	-2,2
الحساب الجاري/ PIB (%)	3,8	2,3	3,9	4,1	4,0
الدين العام/ PIB (%)	15,6	42,3	34,5	32,1	30,8

Source : [http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Iran.\(15/03/2018\).](http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-et-risque-pays/Iran.(15/03/2018).)

زادت عائدات النفط بالتأكيد بعد رفع العقوبات المفروضة على إيران لكنها كانت أقل من توقعات الحكومة؛ وظلت الحسابات العامة في 2017 في حالة عجز مع تسجيل معدلات تضخم مستقرة ما بين 9% و11% من 2015 حتى 2018؛ إذ أدى تزايد الإعانات في التأثير على الإنفاق؛ ويبدو أن هدف الحكومة في

¹- براد بلومر، "مالذي يعنيه هبوط أسعار النفط لإيران وروسيا وأمريكا" ن بوست، (01 ديسمبر 2014)، متوفر في: <http://www.noonpost.org/content/4520>
2018/02/22 : .

العودة إلى التوازن في 2018 صعب التحقيق لأنه قائم على إفتراض نمو 6% والتوقعات تقول عكس ذلك في حدود 4% على أقصى تقدير؛ معدل النمو إرتفع من 1,5- % في 2015 إلى 13,4% هذا بفضل تخفيف العقوبات والإرتفاع الطفيف في أسعار النفط؛ مساهمة الضرائب خارج قطاع المحروقات ستظل محدودة؛ النفقات ستظل مماثلة لتلك التي كانت في السنة الماضية و لكن سيتم تخصيصها في المقام الأول لزيادة تعزيز القطاع المصرفي وإلى حد أقل التحويلات الإجتماعية؛ سيتم تمويل العجز العام من أدونات الخزينة التي تم طرحها في السوق المحلية؛ على الرغم من أن مستوى الدين العام إنخفض من 42,3% في 2015 إلى 34,5% في 2016 وتوقعات بأن يصل في 2018 إلى 30,8% إلا أن مبلغ الدين العام الإجمالي بما في ذلك ديون المؤسسات العمومية لم يتم الإفصاح عنه ويمكن أن يكون أكثر من المبلغ المعلن عليه من طرف الحكومة. ساعدت الزيادات في صادرات النفط على تعزيز الفائض المحلي مع ذلك تبقى الواردات في إنخفاض بسبب المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك الأجنبية وخاصة الأوروبية من العقوبات الأمريكية في حالة قيامها بتمويل هاته العمليات.

يُستخلص في الأخير أن البلدان المنتجة للنفط والمصدرة له لها حساسية كبيرة لإرتفاع أو إنخفاض أسعار النفط، وهذا لأن ميزانيتها في مجملها تتكون بأكثر من 90% من الإيرادات النفطية، مما يجعلها تحت رحمة التغيرات التي يمكن أن تطرأ في الأسواق النفطية العالمية بدون أن يكون لها أي دور للحيلولة دون ذلك.

المطلب الثالث: انعكاسات الصدمة النفطية على بعض البلدان المستوردة

إن لإنخفاض أسعار النفط أثر إيجابي على البلدان المستوردة له، حيث يفترض أن يتحسن حسابها المالي لأن تكلفة دعم الوقود ستقل، أما نتائج هذا الأثر فهي مرتبطة على مدى حصة واردات هذه الدول في الناتج المحلي الإجمالي والتي ستتحقق على المدى البعيد.

الفرع الأول: مصر

أصبحت مصر مستوردا صافيا للنفط، حيث زاد الإستهلاك بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 3% خلال السنوات العشر الماضية ليقوم مستوى إنتاجها للنفط، ومن المتوقع أن يؤثر إنخفاض أسعار النفط على الاقتصاد من خلال تقليص عجز المالية العامة وعجز ميزان المعاملات الجارية ومعدلات التضخم والفقر، وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن إنخفاض أسعار النفط سيؤثر تأثيراً إيجابياً في النمو، إذ سيؤدي هبوط أسعار النفط إلى تعزيز قدرة الحكومة والشركات على توفير إمدادات كافية من الطاقة بأسعار أقل بفضل إنخفاض تكلفة إستيراد النفط والغاز، ومن ثم فإنه قد يؤدي إلى زيادة وإرتفاع مستويات الإنتاج، وقد يساعد أيضاً إنخفاض أسعار النفط مصر على الإستفادة من إمدادات الطاقة الإضافية خلال الصيف، وتفادي الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، الأمر الذي قد يساهم في تعزيز الإستقرار السياسي والإجتماعي. من جهة أخرى فإن إنخفاض أسعار النفط قد

يضعف تدفق الأموال نظراً لأن مصر من أكبر المتلقين لتحويلات المغتربين، والمساعدات الأجنبية والاستثمارات من بلدان مجلس التعاون الخليجي، فأكثر من ثلاثة أرباع تدفقات التحويلات إلى مصر تأتي من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وقد يؤثر هذا على النمو تأثيراً سلبياً عن طريق تقليص الإستثمارات.

أما على مستوى الميزانية العامة سيكون لإنخفاض أسعار النفط أثر إيجابي يتمثل في خفض العجز المرتفع للمالية العامة وذلك من خلال تقليص فاتورة دعم الوقود. وكانت مصر قد خصصت في ميزانيتها 100,4 مليار جنيه مصري لدعم الطاقة في السنة المالية 2015/2014 على إفتراض أن سعر النفط 105 دولارات للبرميل.¹

من المتوقع أن يتيح إنخفاض أسعار النفط مجالاً للحكومة المصرية لمواصلة برنامجها الإصلاحي. ويشتمل البرنامج على خفض دعم الوقود تدريجياً على مدى السنوات الخمس القادمة، وقد رفعت الحكومة بالفعل أسعار الوقود 78% العام الماضي، وهي تهدف إلى إلغاء الدعم بنهاية السنة 2019، وما زال يجري تنفيذ المرسوم الخاص بأسعار الكهرباء والذي يهدف إلى إلغاء الدعم بنهاية السنة المالية 2019/2018.

الفرع الثاني: لبنان

من المتوقع أن يكون الأثر الكلي على الإقتصاد اللبناني إيجابياً ففي جانب المالية العامة ستتحق وفرات كبيرة يأتي معظمها من إنخفاض مدفوعات الحكومة لشركات الكهرباء. ومن المحتمل أن يشهد ميزان المدفوعات أثراً صافياً مؤتياً لأن تراجع واردات الطاقة سيطغى أثره على نقصان تحويلات المغتربين. ويحيط الغموض بالأثر على القطاع الحقيقي، إذ إن إنخفاض أسعار المنتجات البترولية سيعزز الإستهلاك الخاص من ناحية، لكن تراجع تحويلات المغتربين اللبنانيين في البلدان المنتجة للنفط قد يضعف هذا الإستهلاك من ناحية أخرى، أما فيما يخص ميزان المالية العامة فبفضل إنخفاض أسعار النفط سيتحسن وضع المالية العامة في لبنان الذي يتسم بأوجه ضعف هيكلية. من المتوقع أن يزداد العجز الكلي لميزانية الحكومة المركزية إلى 10,2% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 صعوداً من 9,4% في عام 2013، وسيكون الأثر الأولي لإنخفاض أسعار النفط من خلال المدفوعات إلى شركة كهرباء لبنان من خلال تقليص المدفوعات إلى الشركة.²

أشار البنك الدولي في تقريره في جوان 2016 إلى أن لبنان إستفاد من إنخفاض أسعار النفط عالمياً خلال العام 2015، إذ إنخفضت تحويلات الحكومة إلى مؤسسة كهرباء لبنان وهو إنخفاض قدرته "وضعية المالية العامة" التي نشرتها وزارة المالية اللبنانية عن سنة 2015 بنحو 1,447 مليار ليرة، يعود هذا الإنخفاض تحديداً

¹ - البنك الدولي، "الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: إنخفاض أسعار النفط،" البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العدد الرابع (يناير/كانون الثاني 2015) : ص07 متوفر في : www.worldbank.org : 2018/02/24.

² - المرجع نفسه، ص-ص، 12-13.

إلى كون الهدف الأساسي للتحويلات هو سداد الفاتورة النفطية، أما الميزان التجاري فقد إستفاد وفقاً لإحصائيات المجلس الأعلى للجمارك اللبناني من تحسن بقيمة 2,05 مليار دولار في العام 2015 بفعل إنخفاض أسعار النفط.¹

يمكن القول على الصعيد العام أن إنخفاض أسعار النفط يؤثر إيجابياً في خزينة الدولة اللبنانية، ففاتورة العجز في مؤسسة كهرباء لبنان تتخطى 2000 مليار ليرة حوالي 1,32 مليار دولار. هذا العجز في معظمه لتمويل إستيراد النفط، فيما حجم الواردات من الضرائب لا يتعدى 600 مليون دولار سنوياً. لذا سيكون التأثير إيجابياً، لأن عجز الكهرباء أكبر بكثير من واردات الضرائب، وبالتالي تنخفض فاتورة العجز مع إنخفاض أسعار النفط.

الفرع الثالث: الإتحاد الأوربي

هبطت اسعار النفط بصورة لم يسبق لها مثيل منذ سنوات نتيجة لعوامل إقتصادية وسياسية، هذا الوضع يقود إلى تحسن الحالة المتردية في أوروبا، ويفترض أن يقود إنخفاض أسعار النفط إلى دعم القدرة الشرائية فيرتفع الإستهلاك وتحسن معدلات النمو وبالتالي تزداد الإستثمارات وفرص العمل.

بلغت الواردات النفطية الأوروبية 531,7 مليون طن في السنة ونظراً لهبوط سعر البرميل من 111,8 دولار في أبريل 2014 إلى 82,7 دولار في أكتوبر من نفس السنة فإن مبلغ الواردات السنوية سينتقل من 427,9 مليار دولار إلى 316,5 مليار دولار، ستوفر أوروبا إذاً 109,6 مليار دولار خلال سنة أي ما يعادل 86,2 مليار يورو، من هذه الزاوية المالية البحتة ستكون ألمانيا المستفيد الأكبر حيث ستوفر 22,1 مليار دولار الأمر الذي يرفع فائضها التجاري، تليها فرنسا التي ستوفر 16,9 مليار دولار فينخفض عجزها التجاري، ثم إسبانيا (12,3 مليار دولار)، وإيطاليا (11,6 مليار دولار)، عندئذ ترتفع الإستثمارات و يتحسن النمو ناهيك عن إزدياد الثقة بالسياسة المتبعة. يسهم هذا التطور في معالجة الأزمة الإقتصادية في الإتحاد الأوربي.²

إرتفع معدل الناتج الداخلي الخام PIB لمنطقة الأورو 0,7 نقطة عقب إنخفاض أسعار النفط في 2014، هذا الإنخفاض أيضاً سمح بإنخفاض أسعار المواد الأولية الصناعية مما أثر بالنقصان على تكلفة الإنتاج، التأثير المباشر لهذا التراجع في الأسعار على منطقة معروفة بإستيرادها الكبير للنفط يترجم عبر تقلص فاتورتها الطاقوية. في فرنسا على سبيل المثال إنخفضت الفاتورة الطاقوية بـ 20 مليار أورو. هذا المبلغ يساوي رصيد الميزان التجاري للمواد الطاقوية (نفط، فحم، غاز وكهرباء)، بمعنى آخر معدل النمو في 2015 قدر بـ 11 % 0,4.

¹ - علي نور، "لبنان: إرتدادات سلبية لإرتفاع أسعار المحروقات"، جريدة المذنب (2016/12/14) متوفر في : <http://www.almodon.com>

<http://economy/2016/12/14/> : 2018/04/08

² - صباح نعوش، "أثر هبوط أسعار النفط على أوروبا" (2014/10/28) متوفر في <http://www.aljazeera.net/news/ebusines>

نقطة منه جاءت من انخفاض أسعار النفط، بفضل هذه الصدمة نصف العجز التجاري الفرنسي تم إمتصاصه مما مكن من إحداث توازن على ميزانها التجاري.¹

وينتظر أن يحقق انخفاض أسعار النفط نتائج أفضل من السياسات الإصلاحية التي قامت بها الدول الأوروبية في السابق، حيث إرتفعت الدخول والإستهلاك وعندئذ تزداد حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة فتتحسن إيرادات الدولة وينخفض العجز المالي، وسيقود هذا الإنخفاض إلى تقليص الديون العامة

أما الشركات الأوروبية الكبرى المستهلكة للنفط لا سيما شركات النقل فقد حققت نتائج إيجابية على إثر تراجع أسعار النفط، وتعتبر شركات النقل الجوي من كبار المستهلكين حيث يمثل الوقود العنصر الثاني من نفقاتها بعد مرتبات موظفيها وعمالها، فحسب التقرير رقم 10 لسنة 2014 الصادر عن الإتحاد الدولي للنقل الجوي يستحوذ الوقود على 30 % من نفقات هذه الشركات.

تقهقرت الأهمية الإقتصادية للنفط في أوروبا نتيجة لسياستها الخاصة بالطاقة المسماة (20 و20 و20)، ففي عام 2020 يتعين تحسين فعالية الطاقة بنسبة 20 %، وينبغي تقليص نفث الغازات بنسبة 20 %، ولا بد أن تسهم الطاقة المتجددة بنسبة 20 % من إستهلاك الطاقة الكلية، تصب هذه السياسة التي تشرف عليها المفوضية الأوروبية على ضرورة العمل على تخفيض إستهلاك الوقود الأحفوري خاصة النفط. وقد نجحت أوروبا نجاحاً باهراً في هذا المضمار بدليل أن حجم النفط المستهلك حالياً يعادل حجم النفط المستهلك قبل أربعين سنة.²

في الأخير أدى انخفاض أسعار النفط إلى تحويل كبير في الإيرادات من البلدان المصدرة للنفط إلى البلدان المستوردة له مما حفز النشاط الإقتصادي لهذه الدول على المدى المتوسط، بالإضافة إلى أن النفط منخفض التكلفة قد قلل من تكاليف إنتاج المؤسسات؛ ورفع القدرة الشرائية للمواطنين. وقد عرفت الدول المستوردة خروج رؤوس الأموال وتآكل إحتياطاتها من الصرف الأجنبي وإنخفاض قيمة عملتها، أما بالنسبة للدول المصدرة فإن أثر هذه الصدمة كان سلبياً وكارثياً، حيث عرفت هذه الدول تدهوراً في ميزانها الخارجي؛ إنكماش في قيمة صادراتها؛ تذبذب في ميزانيتها السنوية.

يتم تفسير الإنخفاض الأخير بعدة عوامل: طلب عالمي منخفض؛ تغير كبير في سياسة الأوبك وإستراتيجية المملكة العربية السعودية، هذه العناصر أثرت بشكل كبير على النمو الإقتصادي العالمي خاصة البلدان المصدرة (إنخفاض إحتياطاتها من الصرف الأجنبي؛ إنخفاض قيمة عملتها الوطنية)، وبالنسبة للدول المستوردة (تدهور رصيد ميزانها الخارجي؛ وميزانيتها السنوية العامة).

¹ - <http://www.developpement-durable.gouv.fr.panoramaenergies-climat2014>. 2018/04/08 :

² - صباح نعوش، " أثر هبوط أسعار النفط على أوروبا "، مرجع سابق.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

هناك دراسات عديدة تناولت موضوع السياسة المالية والصدمات النفطية، نتيجة لما يكتسبه هذا الموضوع من أهمية بالغة لإقتصاديات الدول خاصة المنتجة للنفط منها، ولعل أهم هذه الدراسات يتمثل في التالي:

المطلب الأول: الدراسات العربية

يغطي موضوع السياسة المالية والصدمات النفطية بمكانة مميزة في الإقتصاديات العربية، ما جعل عديد

الباحثين يتناولون هذا الموضوع، ولعل بعض هذه الدراسات تتجلى في التالي:

1. أميرة إدريس، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية" (أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016).

يهدف هذا البحث لدراسة تأثير تقلبات أسعار النفط للفترة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2014 على السياسة المالية والإقتصاد الجزائري، من خلال دراسة آثار التغير في أسعار النفط على أداء أدوات السياسة المالية من جهة وإجمالي الإيرادات والنفقات الحكومية بالإضافة إلى معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي ومؤشر أسعار المستهلك وسعر الصرف الحقيقي من جهة ثانية.

وتوصلت هذا البحث إلى أن أداء أدوات السياسة المالية مرهون بالإيرادات الحكومية النفطية، التي تتأثر بالتغير الذي يمس أسعار النفط، عكس الإنفاق الحكومي الذي لم يتأثر بتقلبات أسعار النفط، أما معدل نمو الناتج الإجمالي المحلي فقد تراجع في الفترات التي إنخفض فيها سعر النفط بالإضافة إلى تأثر أسعار المستهلك بالتقلبات التي تعرفها أسعار النفط بسبب وجود علاقة بين قيمة السلع المنتجة وأسعار النفط، كما تأثر سعر الصرف الحقيقي بهذه التقلبات.

2. براهيم بلقلة، "سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر" (أطروحة دكتوراه، جامعة حسبية بن بوعلي الشلف، 2014-2015).

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الآثار السلبية التي تنجم عن تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط للفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2012 ومن ثم توضيح السياسات التي تمكن الدول من مواجهة هذه الآثار، وذلك بدراسة تطور الإيرادات والنفقات العامة في ظل التغير في أسعار النفط مع تسليط الضوء على حالة الجزائر، ثم تبيان أثر هذه التقلبات على الموازنة العامة.

وقد وجدت الدراسة أن الإيرادات العامة في الدول العربية المصدرة للنفط تتأثر بتقلبات أسعار النفط، حيث يسبب هذا التقلب درجة عالية من عدم اليقين في الإيرادات العامة لهذه الدول، بالإضافة إلى أن النفقات العامة ترتبط بشكل أساسي بالإيرادات العامة، هذا ما جعل مسار تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط، وبالتالي التأثير على إعداد وتصميم الموازنة العامة.

3. حمزة بن سبع، "أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر" (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012).

يهدف هذا البحث لدراسة تأثيرات الصدمات النفطية للفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2010 على الاقتصاد الكلي الجزائري، وذلك بالتركيز أكثر على دراسة آثار هذه الصدمات على عرض النقود والإنفاق الحكومي والبطالة والتضخم، ثم إيجاد شبكة العلاقات الموجودة بين مختلف متغيرات النظام المدروس. وتوصل هذا البحث إلى وجود تأثير للصدمات النفطية على عرض النقود، حيث عرفت وتيرة نمو الكتلة النقدية خلال الفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2010 تذبذبا بسبب تأثرها بعدد الصدمات النفطية التي شهدتها هذه المرحلة، كما ظهر تأثير هذه الصدمات على الإنفاق الحكومي الذي يتماشى والسياسة المالية التي تنتهجها البلاد التي تميزت في أغلب الصدمات السلبية بكونها سياسة إنفاقية إنكماشية، هذا بالإضافة إلى تأثر معدلات البطالة خلال نفس الفترة حيث ترتفع وتنخفض بالموازاة مع الإيرادات النفطية للبلاد، ووجود تأثير للصدمات النفطية على التضخم أين سجل معدلات متضاربة نتيجة لإرتباطه بالكتلة النقدية التي لم تستقر في مستوي ثابت، وبالتالي تأكيد وجود علاقة وثيقة بين تقلبات أسعار النفط وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية، خاصة عرض النقود، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم.

4. دليلة ضالع، "فعالية السياسة المالية لمواجهة تقلبات أسعار النفط" (مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2008-2009).

يهدف هذا البحث لدراسة السياسة المالية ودورها في مواجهة تقلبات أسعار النفط في الجزائر للفترة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2008، من خلال دراسة العوامل المحددة لأسعار النفط ومبادئ صياغة وتنفيذ السياسة المالية في الدول النفطية، ثم الآليات المالية المدعومة للسياسة المالية في الدول النفطية، وكذلك دراسة مدى تأثر بعض المتغيرات كالإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر بتقلبات أسعار النفط.

وقد كشف البحث أن سعر النفط يتحدد بناء على مبدأ توازن العرض والطلب عليه، أما مبادئ صياغة و تنفيذ السياسة المالية مرتبطة بثروة الدولة وإدخارها الإحتياطي بالإضافة إلى الإستهلاك والإنفاق والضغط الضريبي، ومن نتائج الدراسة المتوصل إليها أن إنشاء الصناديق السيادية يعتبر كآلية مالية لدعم السياسة المالية في الدول النفطية، وأن الإيرادات العامة والنفقات العامة في الجزائر تتأثر بتقلبات أسعار النفط، كون النفط متغير خارجي لا تستطيع الجزائر التحكم فيه.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

إهتم بعض الباحثين الأجانب بدراسة السياسة المالية والصدمات النفطية منذ ظهور أولى الأزمات النفطية في القرن العشرين، وهذا جانب من هذه الدراسات:

1. نيكولا كانتور، أليساندرو أنتيمياني وبولو روي أنسياس، "صدمات الأسعار في المواد الطاقوية".

- Nicola Cantore, Alessandro Antimiani, Paulo Rui Anciaes "Energy price shocks Sweet and sour consequences for developing countries" Overseas Development Institut, No 355, (August 2012).

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز تأثيرات صدمات الأسعار في المواد الطاقوية للفترة الممتدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 2010 على البلدان النامية، وذلك من خلال دراسة آثار التغير في أسعار المواد الطاقوية على الناتج الداخلي الخام وميزان المدفوعات والتضخم، ثم دراسة دور السياسة المالية للحد من تداعيات هذه الصدمات على البلدان النامية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التغير في أسعار المواد الطاقوية قد أثر على الناتج الداخلي الخام حيث عرف هذا الناتج تذبذبا وفقا لطبيعة البلد منتج للنفط أم مستهلكا له، كما أن ميزان المدفوعات تأثر بهذه الصدمات كون أغلبية الدول النامية إيراداتها نفطية ما يجعلها تحقق عجزا في موازينها في حالة انخفاض الأسعار، بالإضافة إلى إرتفاع معدلات التضخم في نفس الفترة.

2. أدلاك قابريال أريمو، مونيكا أدال أوريسادي وموسيس إكبيريوار، "صدمات أسعار النفط والسياسة المالية في نيجيريا".

- Adeleke Gabriel Aremo, Monica Adele Orisadare, Moses Ekperiware, "Oil price shocks and fiscal policy management Implications for Nigerian economic planning (1980-2009)" International Journal of Development and Sustainability, No 3, (2012).

يهدف هذا البحث لدراسة تأثيرات الصدمات النفطية للفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2009 على الإقتصاد النيجيري، وإظهار دور السياسة المالية في مواجهة هذه الصدمات، من خلال دراسة آثار هذه الصدمات على الناتج الداخلي الخام والإيرادات العامة وسعر الصرف.

وقد توصل البحث إلى أن الناتج الداخلي الخام النيجيري تأثر بفعل عدم إستقرار أسعار النفط طيلة فترة الدراسة، وتبعه إنخفاض وإرتفاع في الإيرادات العامة التي يغلب عليها الطابع النفطي وذلك حسب المستوي العام لأسعار النفط التي تشهدها الأسواق العالمية، هذا بالإضافة إلى تأثر سعر الصرف النيجيري بهذه الصدمات.

3. موريسيو فيلافورت وبابلو لوباز مورفي، "السياسة المالية في الدول المنتجة للنفط خلال دورات أسعار النفط".

- Mauricio Villafuerte and Pablo Lopez Murphy "Fiscal Policy in Oil Producing Countries During the Recent Oil Price Cycle" International Monetary Fund, No 28, (February 2010).

تهدف هذه الدراسة إلى إظهار مدى إستجابة السياسة المالية في الدول المنتجة للنفط خلال الفترة الممتدة من سنة 1992 إلى غاية سنة 2009 لدورات أسعار النفط الحديثة، وذلك من خلال دراسة أسباب التقلبات الدورية في أسعار النفط ودراسة الآثار المترتبة عند إنخفاض أسعار النفط على الناتج الداخلي الخام والإحتياجات من العملة الأجنبية للدول المنتجة له.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التغير الدوري لسعر النفط مرتبط بتطورات النمو العالمي والأزمات المالية العالمية، كما توصلت الدراسة كذلك إلى أن التقلبات الدورية في أسعار النفط قد أثرت على الناتج الداخلي الخام للدول المنتجة له فتزيد قيمته وتنخفض موازاة مع الإيرادات النفطية، هذا بالإضافة إلى الإحتياطات من العملة الأجنبية التي تربطها علاقة طردية مع أسعار النفط ما يؤكد تأثيرها المباشر بتقلباته.

4. ستورم مايكل، كورتنر فرنسوا، أليغر جوان غونزالاز "تحديات السياسة المالية في الدول المصدرة للنفط".

- Michael Sturm, Gurtner François, Alegre Juan Gonzalez "Fiscal Policy Challenges In Oil Exporting Countries a Review Of Key Issues" Econstor, European Central Bank, No 104, (june 2009).

يهدف هذا البحث إلى دراسة التحديات التي تواجهها السياسة المالية بالتركيز على الدول المصدرة للنفط للفترة الممتدة من سنة 1980 إلى غاية سنة 2008، من خلال دراسة أداء السياسة المالية لمواجهة الصدمات النفطية خلال نفس الفترة وتأثير الصدمات النفطية على الإستثمار العام والإنفاق العام والناتج الداخلي الخام في الدول المصدرة للنفط.

وقد توصل البحث إلى أن تقلبات أسعار النفط أدت إلى إنخفاض في الإيرادات النفطية مما ساهم في إرتفاع العائد على الإستثمار النفطي بصفة عامة، وتأثر الإنفاق العام بهذه التقلبات نتيجة لإتباع الدول المصدرة للنفط للسياسة المالية التي ترمي إلى تحسين هيكل الإنفاق العام، وتأثر الناتج الداخلي الخام بفعل التغير في أسعار النفط، وبالتالي فإن تفعيل أداء السياسة المالية إقترن بالإيرادات والإنفاق العام في الدول المصدرة للنفط.

المطلب الثالث: تحليل الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة جوانب عديدة تخص موضوع السياسة المالية والصدمات النفطية على المستوى المحلي أو الأجنبي على السواء، وفي فترات زمنية مختلفة لتشمل بذلك أبرز الصدمات النفطية التي عايشها الإقتصاد العالمي، الميزة التي تساعد على فهم نطاق واسع من دور السياسة المالية في التصدي للصدمات النفطية لدى الدول المنتجة للنفط، وعلى هذا الأساس وبناء على الدراسات السالفة التي أثبتت وأظهرت الدور الشاسع للسياسة المالية في مواجهة الصدمات النفطية وتعدد الآثار المترتبة عن هذه الصدمات من دولة لأخرى حتى وإذا كانت كلها منتجة للنفط، حيث أكدت هذه الدراسات كذلك على المكانة التي تحتلها السياسة المالية بجميع أدوارها لتناسب بذلك مع البيئة الإقتصادية التي تتغير بشكل دوري.

فقد أجمعت تلك الدراسات كلها على الأهمية والموقع المتميز الذي يحظى به النفط في الدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة ويغطي بذلك مساحة كبيرة من الإيرادات العامة لهذه الدول، ما يجعلها تتأثر بالإيجاب أو بالسلب مع التغيرات التي تطرأ في أسواق النفط العالمية من حين لآخر، وبالتالي عملت الدول المنتجة للنفط منذ ظهور الصدمات النفطية على صناعة نماذج إقتصادية وذلك بالموازاة مع تفعيلها لأدوات السياسة المالية.

هذه الأدوات المتكونة أساساً من الضرائب والرسوم، الدين العام، الإنفاق العام وحتى عجز الموازنة، فقد بينت الدراسات السابقة إختلاف متباين في تطبيقها وصياغتها من دولة لأخرى، رغم أن الضرائب والرسوم تشكل بصفة عامة العامل المشترك والقوي الذي تعتمد عليه جل الدول التي شملتها الدراسات السابقة كالدول العربية عامة، عكس الدين العام الذي لم تعتمد عليه كل الدول التي تناولتها هذه الدراسات في مواجهة تقلبات أسعار النفط، فنيجيريا مثلاً لم تتسرع للإقتراض من صندوق النقد الدولي سنة 1986 لتغطية العجز الذي كانت تعاني منه على عكس الجزائر التي سارعت إلى اللجوء إليه عقب الصدمة النفطية لسنة 1986، وهذا لكون نيغيريا إستخدمت أدوات مالية دون الدين العام لتجاوز هذه الصدمة، وخرجت الدراسات السابقة إلى أن الإنفاق العام الذي يعتبر الوجه الآخر للإيرادات العامة لم يكن الأداة المالية الفعلية التي عملت به أغلبية الدول التي تناولتها الدراسات السابقة، فالمملكة العربية السعودية التي تعتبر من بين أكبر الدول المنتجة للنفط في العالم يلاحظ أن إنفاقها العام أخذ شكلاً تصاعدياً وهذا لكونها هيكلتها التمويلي، على نقيض الجزائر التي لم تمر عليها صدمة نفطية إلا وإنعكس أثرها على الإنفاق العام ما يفسر التذبذب الملاحظ فيه، بالإضافة إلى عجز الموازنة الذي يعتبر الأداة المالية التي تلجأ إليها بعض الدول كالجزائر في حالة تراجع إيراداتها العامة، لتستخدم هذه الأداة لتغطية عجزها بما يساير مشاريعها الإنتاجية فقط وهو الشيء الملاحظ في الدراسات السابقة، أي الزيادة المستمرة في عرض النقود والنتائج عنه إرتفاع معدلات التضخم.

كثيرة هي الآثار الإقتصادية غير المرغوبة ومختلفة التي أظهرتها معظم الدراسات السابقة جراء الصدمات النفطية التي مست الدول المنتجة للنفط، هذه الآثار حتى إن كثرت فإنه يمكن حصرها في تراجع الإيرادات العامة وإنخفاض في الإنفاق العام بدرجة أقل وعجز في الموازنة العامة وكذلك تراجع في قيم الناتج الداخلي الخام بنسب متفاوتة من دولة لأخرى، بالإضافة إلى إرتفاع مؤشرات أسعار المستهلك ما ينجم عنه إنخفاض في القدرة الشرائية لدى المستهلكين، أضف إلى ذلك الآثار التي مست أسعار الصرف الدولية.

كل المؤشرات السابقة تبرر الدور المحوري الذي تلعبه السياسة المالية في مواجهتها لتقلبات أسعار النفط، وتوحي بعدم ثبات وإستقرار أدوات السياسة المالية من مكان لآخر ومن فترة لأخرى، وإختلاف إستراتيجيات الدول التي تتبناها لمواجهة التحديات التي قد تكون معقدة أو ملائمة من مرحلة لأخرى كمبادرة إنشاء الصناديق السيادية في عديد الدول التي تزخر بثروات طبيعية على غرار النفط، مثلما فعلت الجزائر والمملكة العربية السعودية وفنزويلا والكويت ودول كثيرة، أو كالتسديد المسبق للديون الذي تماشى على خطاه دول مثل الجزائر، هذا وقد تظهر آثار تسم بالمتغيرات الإقتصادية لهذه الدول على نقيض دول أخرى، ما يفسر التباين الملحوظ في الآثار التي خلفتها الصدمات النفطية المتعاقبة على الدول المنتجة للنفط.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في كونها تناولت موضوع السياسة المالية كوسيلة لمواجهة أزمة متعلقة بالصدمة النفطية لسنة 2014 فقط، على عكس الدراسات السابقة التي سلطت الضوء على السياسة

المالية خلال فترات زمنية طويلة، ما صعب من تحقيق أهدافها بحكم إختلاف أسباب هذه الصدمات من فترة لأخرى.

فبالرغم من أن بعض الدراسات قد تناولت هذه الصدمة من خلال آثارها والسياسات الوقائية المنتهجة، إلا أنها لم تشمل الكم الوافي من المعلومات التي تعكس الأوضاع الإقتصادية الحقيقية التي تشكلت بفعل الصدمة وتطورت نتيجة للسياسات المالية المتبعة، على نقيض الدراسة الحالية التي تعتبر مختلف الإحصائيات الإقتصادية الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017 السمة البارزة فيها، وما يلاحظ في هذه الدراسة هو إبراز سياسة مالية رامية لمواجهة الصدمة النفطية في بلدين تربطهما مجموعة من العوامل المشتركة وهما الجزائر والمملكة العربية السعودية، وتختلفان في طريقة تفعيلهما لأدوات السياسة المالية، ما قد يساعد على تبيان مختلف آليات إدارة السياسة المالية، فكانت هذه الدراسة لإظهار الدور الذي لعبته السياسة المالية في البلدين في ظل هذه الصدمة النفطية، ومن ثم تقييم ومقارنة السياسة المالية المتبعة في البلدين.

خاتمة الفصل الأول:

كخلاصة لما سبق يمكن القول أن الدول المعتمدة على النفط بصفة عامة والدول المنتجة للنفط بصفة خاصة تسعى إلى الوصول للتوازن الإقتصادي بعد حدوث بعض الأزمات على شكل صدمات نفطية، عن طريق إستخدامها للسياسة المالية المناسبة لذلك، فتلجأ إلى إستخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة أو حتى اللجوء إلى إحداث عجز في الموازنة لمواجهة الآثار الضارة التي قد تخلفها هذه الصدمات والعمل على إستيعابها أو على الأقل التخفيف من حدتها، فالصدمات النفطية رغم أنها دورية إلا أنه من الصعب تحديد مسيبتها بدقة والتنبؤ المسبق لها، أو حتى التحكم التام في آثارها على إقتصاديات الدول والإقتصاد العالمي ككل، ما مهد للسياسة المالية لأن تكون عاملا محوريا وأداة إقتصادية هامة يعتمد عليها، وتأخذ بذلك أشكالا عدة لتناسب والبيئة الإقتصادية لأي دولة مع تحقيقها لجملة من الأهداف، وعلى هذا الأساس تختلف السياسة المالية من دولة لأخرى حسب النظم الإقتصادية والسياسة لهذه الدول، وهو ما يظهره الفصل الموالي.

الفصل الثاني

الفصل الثاني:

دراسة مقارنة للسياسات المالية المتبعة في الجزائر والسعودية

مقدمة الفصل الثاني:

يحتل النفط في الجزائر والمملكة العربية السعودية موقعا خاصا وأهمية متميزة، الأمر الذي مهد لأن يكون دوره في إقتصاد البلدين محوريا وهاما، هذا نتيجة لارتباطه الوثيق بإقتصاد البلدين فيغطي بذلك جانب كبير من صادرات البلدين، فإن الطاقة النفطية حتى الآن وفي المستقبل القريب أيضا، أوفر وأفضل وأسهل أنواع الطاقة التي تستعمل في مختلف القطاعات الإقتصادية، كالقطاع الصناعي وقطاع النقل والمواصلات والقطاع الزراعي والسياحي والتجاري وحتى الخدمي وغيرها من القطاعات الإقتصادية التي تشكل القلب النابض للإقتصاد العالمي، فتعتبر عوائده المالية أهم مصدر لإيرادات البلدين، حتى أصبح النفط السمة الأساسية لإقتصاد البلدين. لكن هذه الثروة ليست بمنأى عن عديد المخاطر كتراجع أسعارها وفي أي لحظة، ما يستلزم أخذ الاحتياطات اللازمة التي قد تتمثل في سياسة مالية فعالة، لحماية هذا المورد المميز.

وقد أثر تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية بداية من سنة 2014 تأثيرا مباشرا على إيرادات البلدين، وعلى هذا الأساس يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

- المبحث الأول: الواقع الإقتصادي والنفطي في الجزائر؛
- المبحث الثاني: الواقع الإقتصادي والنفطي في المملكة العربية السعودية؛
- المبحث الثالث: تقييم السياسة المالية في الجزائر مقارنة بالمملكة العربية السعودية بعد صدمة 2014.

المبحث الأول: الواقع الإقتصادي والنفطي في الجزائر.

تعتبر الجزائر من البلدان الأقل تنوعا في تركيبة إقتصادها إذ يمكن تصنيفها ضمن الدول التي تعتمد على النفط كمورد رئيسي لإيراداتها العامة، وهو وضع يجعل الإقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط.

المطلب الأول: نظرة على الإقتصاد الجزائري

تعتبر التبعية النفطية السمة البارزة في الإقتصاد الجزائري، رغم أنه مر منذ الإستقلال بمجموعة من المراحل، تضمنت عديد الإصلاحات بهدف التخلص أو التقليل من هذه التبعية، وعرف كذلك عدة تطورات مرتبطة بأزمات خارجية أثرت تأثيرا كبيرا على مسيرته. فقد شهدت الجزائر تغيرات عديدة في مؤشرات البنية الإقتصادية كالتذبذب في معدل النمو الإقتصادي والتجارة الدولية وإرتفاع أو إنخفاض أسعار النفط، وعانت في فترات من إرتفاع في عجز الميزانية العامة وإرتفاع في معدلات التضخم والبطالة وتدهور الخدمات العامة

للدولة وتفاقم عجز المدفوعات وإرتفاع حجم المديونية الخارجية.¹ كما عرف الإقتصاد الجزائري خلال فترات أخرى تسجيل فوائض في الميزانية العامة والمدفوعات وإنخفاض كذلك في معدلات البطالة، كل هذه المؤشرات جعلت من الإقتصاد الجزائري يمر بمجموعة من المراحل، كل مرحلة لها مميزاتها وبرامجها الإقتصادية كالتالي:

الفرع الأول: مرحلة نشأة الإقتصاد الجزائري من سنة 1962 إلى غاية 1966

- ورثت الجزائر خلال هذه المرحلة من الأجنبي هيكل إقتصادي مشلول، نظرا لكونه كان قائما على خدمة المستعمر الفرنسي أكثر من خدمة الجزائر، فتميزت بوضعية إقتصادية يمكن وصفها كما يلي:²
- غياب شبه تام للصناعات الأساسية، مع وجود بعض الصناعات التحويلية ذات طبيعة حرفية متمركزة حول الموانئ الرئيسية بالجزائر العاصمة؛
 - وجود قطاع زراعي حديث يمتلكه الأوربيون ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع زراعي تقليدي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصبة؛
 - فراغ كبير في مناصب الشغل الخاصة بالإطارات الفرنسية التي غادرت الجزائر غداة الإستقلال؛
 - وجود قطاع مصرفي متكون فقط من فروع لبنوك أجنبية متمركزة أساسا في شمال البلاد؛
 - نقص فادح في الهياكل القاعدية كالمطارات والطرق المعبدة والسكك الحديدية.

الفرع الثاني: مرحلة الإقتصاد الإداري المخطط من سنة 1967 إلى غاية سنة 1987

كان الإقتصاد الجزائري خلال هذه المرحلة إقتصادا إداريا ويخضع لنظام يعتمد على التخطيط الموجه، فظهرت الإستراتيجية الإقتصادية المتبنية من طرف الدولة. وتميزت بملكية الدولة لوسائل الإنتاج والأراضي، وقامت بإنشاء المؤسسات الوطنية العمومية والقيام بالتأميم في الميادين الصناعية، المالية، المناجم والنفطية، وتميزت كذلك بإحتكار الدولة للتجارة الخارجية، ومركزية آليات القرار وتنظيم إنتاج الصنع والخدمات.³ فمنحت الدولة أولوية للقطاع الصناعي، وما يعيب على هذه المرحلة هو ضعف الإمكانيات البشرية والمالية والمادية، واللجوء المتزايد إلى الإستيراد لتغطية العجز في المنتجات الغذائية عن طريق الإيرادات المحصلة من صادرات المحروقات التي كانت مصدر الإختلالات في المالية الخارجية للجزائر بعد إنخفاض أسعار النفط سنة 1986.

¹ مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية (الجزائر: مطبعة دار هومة، 2008) ص 108.

² بغداد كربالي، "نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 8، (جانفي 2005): ص2.

³ الطيب داودي، "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الإقتصادية العمومية الجزائرية"، مجلة المفكر بجامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 3، (أفريل 2008):

الفرع الثالث: مرحلة التوجه نحو إقتصاد السوق من سنة 1988 إلى غاية سنة 2000

لانتقال الإقتصاد الجزائري من إقتصاد إداري إلى إقتصاد السوق بسبب تداعيات الصدمة النفطية لسنة 1986، شرعت السلطات العامة في إنتهاج خطوات متتالية من الإصلاحات الإقتصادية جاءت كما يلي:¹

أولاً: الإصلاحات الإقتصادية لسنة 1988

كانت صدمة 1986 كافية لإبراز ضعف الإقتصاد الإداري المركزي، فشرعت السلطات في تنفيذ العديد من الإجراءات لتحقيق الإستقرار الإقتصادي كمنح إستقلالية للمؤسسات الإقتصادية العمومية عن طريق القانون 01-88 المتعلق بإستقلالية المؤسسات الإقتصادية، والإصلاح المؤسسي لنظام التخطيط عن طريق القانون 02-88 المتعلق بنظام التخطيط، ومراجعة القانون الأساسي لنظام الإنتاج الفلاحي، ومنح مكانة أكثر أهمية للقطاع الخاص، وصنع تأطير جديد للأسعار وإعادة تنظيم التجارة الخارجية، والتطهير المالي للمؤسسات الإقتصادية العمومية.

ثانياً: الإصلاحات الإقتصادية لسنة 1991

جاءت هذه الإصلاحات بعد ظهور إختلالات مالية خارجية وعجز في الميزانية وإرتفاع معدلات التضخم، ما عجل من توقيع الجزائر الإتفاق مع صندوق النقد الدولي الذي إشترط مقابل القروض الممنوحة إجراءات تعميق الإصلاحات الإقتصادية التي تضمنت تحرير الإستثمار عن طريق نظام تشجيعي وتوجيهي وتكريس مبدأ حرية تحويل رؤوس الأموال.

ثالثاً: الإصلاحات الإقتصادية لسنة 1994

أتت هذه الإصلاحات بسبب حدوث تدهور آخر في أسعار النفط سنة 1993، ومع تراكم الأعباء لخدمات الدين الخارجي ظهر عجز في المالية العامة وركود في النشاط الإقتصادي، ولرفع هذه الضغوط قامت الجزائر بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي بإبرام برنامج للإستقرار الإقتصادي سنتي 1994 و1995، وإتخذت عدة إجراءات كضبط الإنفاق العام وتشديد السياسة النقدية وإعادة جدولة الديون الخارجية وتعديل الاسعار النسبية وتحرير التجارة الخارجية، وتخفيض الرسوم الجمركية وتخفيض قيمة العملة وإلغاء الدعم لمعظم السلع وبعد ذلك برنامج للتعديل الهيكلي بداية من ماي 1995 إلى غاية ماي 1998 وذلك عن طريق مواصلة رفع الدعم عن الأسعار للوصول إلى التحرير الكامل للأسعار، وتحرير أسعار الصرف، وإصدار قانون الخوصصة للمؤسسات العمومية وإصلاح النظام المصرفي وطلب الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

رغم ما حققته هذه الإصلاحات من تقدم فيما يخص التأقلم مع متطلبات إقتصاد السوق خلال هذه المرحلة إلا أن الإقتصاد الوطني عرف وضعية صعبة خاصة في نهاية التسعينات، ويلاحظ أن إسترجاع التوازنات المالية

¹. رضوان سوامس، "الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر" (مداخلة مقدمة في الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الإقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد، جامعة عنابة، 23/22 أفريل 2003)، ص 1.

الداخلية والخارجية لم يكن بفعل حسن تنفيذ برامج التعديل التي جاءت بها هذه الإصلاحات، بل يعود أيضا إلى تحسن أسعار النفط بداية من سنة 2001.

الفرع الرابع: مرحلة إنتعاش الإقتصاد الجزائري من سنة 2001 إلى غاية سنة 2014

عرفت هذه المرحلة إعتداد الجزائر على برامج تنموية لمرافقة ودعم إنعاش إقتصادها في ظل تحسن وضعيتها المالية عقب إرتفاع أسعار النفط خلال نفس المرحلة، متمثلة فيما يلي:¹

أولاً: برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي من سنة 2001 إلى غاية 2004

يعتبر هذا البرنامج كأول إنطلاقة للبرامج التنموية التي تبنتها الدولة في إطار سياستها التوسعية، يهدف هذا البرنامج إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالإقتصاد الوطني، ويعتمد على رفع الطلب الداخلي وإعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي.

ثانياً: البرنامج التكميلي لدعم النمو من سنة 2005 إلى غاية 2009

نتيجة لتحسن الوضعية المالية للجزائر بعد ارتفاع سعر النفط حيث بلغ 38,63 دولار سنة 2004، فتم إقرار البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي، هدفه إستكمال الإصلاحات السابقة، أي مواصلة إنجاز المشاريع الإستثمارية التي جاء بها برنامج الدعم السابق.

ثالثاً: برنامج توطيد النمو الإقتصادي من سنة 2010 إلى غاية 2014

يندرج برنامج توطيد النمو ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي إنطلقت لأول مرة سنة 2001، ويستلزم هذا البرنامج من النفقات حوالي 21214 مليار دينار جزائري، أي ما يعادل 286 مليار دولار، تم توزيعها على عدة قطاعات إقتصادية لتحقيق الأهداف المسطرة.

سعت الدولة الجزائرية من وراء تطبيق سياسة مالية تهدف إلى رفع وتيرة النمو الإقتصادي، تخفيف معدلات البطالة وتقليص معدل التضخم، ومحاولة تحقيق توازن على المستوى الخارجي.

المطلب الثاني: إعتدالية الجزائر على قطاع النفط

يلعب النفط دورا كبيرا في الإقتصاد الجزائري، إذ يشكل نسبة مرتفعة من مجمل الميزانية العامة والنتائج الداخلي الخام، والنصيب الأكبر في الصادرات أيضا، حيث تساهم إيرادات النفط في جانب هام من العملة الصعبة الجزائرية التي تعتبر المصدر الرئيسي لتمويل مشاريع التنمية الوطنية.

الفرع الأول: إحتياطي الجزائر من النفط

تمتلك الجزائر إحتياطي من النفط لا يستهان به على المستوى القاري، أما على المستوى العالمي يمثل نسبة ضعيفة مقارنة مع دول مثل فترويلا والعراق والكويت، والجدول التالي يبين ذلك:

¹ - مادة بلعاش وريان زير، "تطور السياسة المالية في الجزائر ودورها في تحقيق الإصلاح الإقتصادي خلال الفترة 2000-2014" مجلة البشائر الإقتصادية، العدد 3 (سبتمبر 2017): ص-ص 99-101.

جدول رقم 2-1: إحتياطي أعضاء الأوبك من النفط خلال سنة 2016 الوحدة: (مليار برميل)

البلد	إحتياطي النفط	النسبة من الإحتياطي الإجمالي
فنزويلا	302,25	24,8%
المملكة العربية السعودية	266,21	21,9%
إيران	157,20	12,9%
العراق	148,77	12,2%
الكويت	101,50	8,3%
الإمارات العربية	97,80	8%
ليبيا	48,36	4%
نيجيريا	37,45	3,1%
قطر	25,24	2,1%
الجزائر	12,20	1%
أنغولا	9,52	0,8%
الإكوادور	8,27	0,7%
الغابون	2,00	0,2%
إجمالي أعضاء الأوبك	1216,78	81,5%
إجمالي الدول خارج الأوبك	257,38	18,5%
إجمالي الإحتياطي العالمي	1474,16	100%

Source: OPEC. Annual Statisticale Report 2016. P22

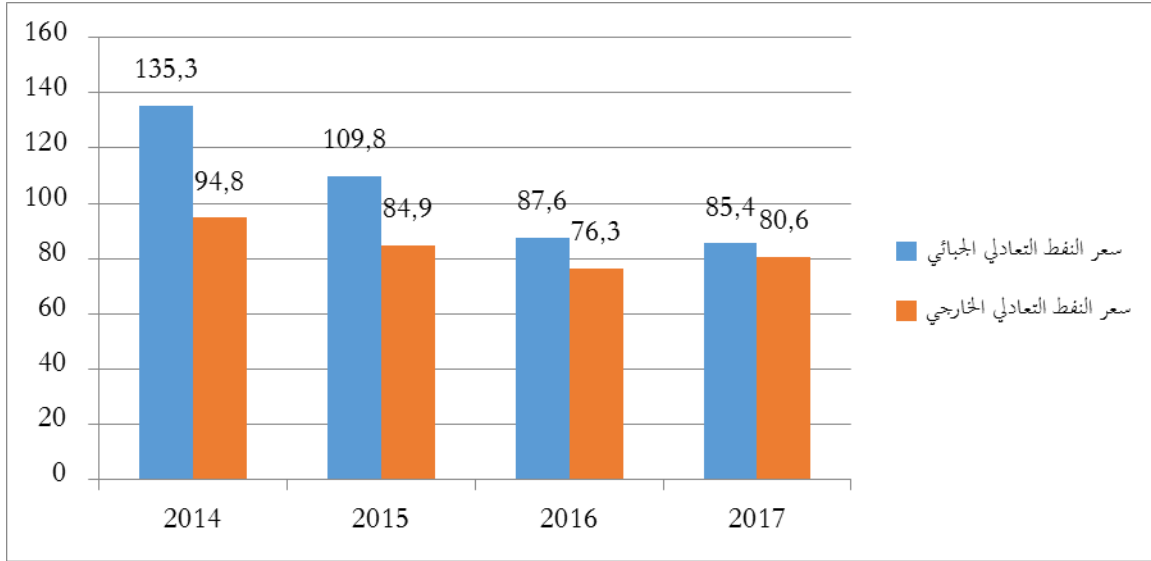
http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm at 28/04/2018

يتضح من خلال الجدول رقم 2-1 المستوى المرتفع للإحتياطي النفطي الجزائري المسجل خلال سنة 2016 والمقدر بـ 12,2 مليار برميل رغم أنه ضعيف عند مقارنته بالإحتياطي الإجمالي العالمي والذي يقدر بـ 1474,16 مليار برميل، فالإحتياطي النفطي الجزائري وصل لهذا المستوى بعد أن كان في مستويات متدنية خلال سنوات الثمانينات والتسعينات، ولا شك أن هذا الإرتفاع جاء بعد فتح المجال أكثر للمستثمرين الأجانب في مجال التنقيب عن النفط، وقد ساهم هذا المستوى من الإحتياطي النفطي في زيادة إعتمادية الجزائر على النفط لسد متطلباتها عن طريق الإيرادات النفطية من العملة الصعبة.

الفرع الثاني: سعر النفط التعادلي في الجزائر

بما أن سعر النفط التعادلي يظهر السعر الذي يحقق نقطة التعادل في ميزانيات الدول، وبالتالي يبين مدى إرتباط أي دولة بالقطاع النفطي، فالجزائر منذ الصدمة النفطية سنة 2014 والسعر التعادلي الخاص بها يتأثر بهذه التقلبات، وهو ما يبينه الشكل التالي خلال الفترة الممتدة من سنة 2014 إلى غاية سنة 2017:

شكل رقم 1-2: تطور سعر النفط التعادلي في الجزائر من سنة 2014 إلى 2017 (الوحدة: دولار للبرميل)



Source: IMF. Fiscal External Breakeven 2018. P6

<http://www.imf.org/media/files/Statisticae-appendix.ashx> at: 29/04/2018

يظهر الشكل رقم 1-2 الإنخفاض المستمر في سعر النفط التعادلي في الجزائر خلال السنوات الأربع التي شملتها الدراسة، حيث كان في سنة 2014 سعر النفط التعادلي الجبائي محدد بـ 135,3 دولار للبرميل مقابل 94,8 دولار للبرميل كسعر للنفط التعادلي الخارجي في نفس السنة، ما يبين الإعتماد المفرط للإقتصاد الجزائري على النفط سنة 2014، أما في السنة الموالية فقد خفض هذا السعر تماشيا مع تراجع أسعار النفط خلال نفس السنة ليسجل ما قيمته 109,8 دولار للبرميل فيما يخص سعر النفط التعادلي الجبائي و84,9 دولار للبرميل كسعر للنفط التعادلي الخارجي، وإستمر هذا الإنخفاض سنة 2016 و سنة 2017 أين إستقر السعر التعادلي الجبائي في حدود 85,4 دولار للبرميل و80,6 دولار للبرميل كسعر تعادلي خارجي.

الفرع الثالث: الصادرات الجزائرية من النفط

تغطي الصادرات النفطية في الجزائر النسبة الكبيرة من إجمالي الصادرات، وقد عرفت هذه الصادرات تطورا من سنة لأخرى بسبب الإهتمام المتزايد من قبل السلطات الجزائرية في توسيع دائرة الإهتمام في المجال النفطي، والجدول التالي يبين قيم الصادرات النفطية الجزائرية إلى الصادرات الإجمالية من سنة 2014 إلى سنة 2017:

جدول رقم 2-2: قيمة الصادرات النفطية الجزائرية للفترة 2013-2017 (الوحدة: مليون دولار)

القيمة/السنة	2017	2016	2015	2014	2013
قيمة إجمالي الصادرات	34763	30026	34668	62886	64974
قيمة الصادرات النفطية	32864	28221	32699	60304	62960
نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات	%94,53	%93,98	%94,32	%95,89	%96,9

Source: <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/142/Balance-commerciale.html>

at: 23/03/2018

يكشف الجدول رقم 2-2 مدى سيطرة الصادرات النفطية على غالبية الصادرات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من سنة 2013 إلى سنة 2017، وقد سجلت الصادرات النفطية سنتي 2013 و2014 قيما تفوق 60 مليار دولار بنسب تتجاوز 95% من قيمة إجمالي الصادرات، أما في سنوات 2015، 2016 و2017 فقد عرفت الصادرات النفطية قيما في حدود 30 مليار دولار مسجلة نسباً تقارب 94% من إجمالي الصادرات.

الفرع الرابع: إنتاج النفط في الجزائر

لا شك أن إنتاج النفط بالجزائر في تطور مستمر، نظراً لما يشهده العالم بأسره من تطورات سواء في المجال التكنولوجي أو بسبب التغيرات السياسية، والجدول التالي يبين تطور إنتاج النفط للفترة من: 2011-2015

جدول رقم 2-3: تطور إنتاج النفط في الجزائر للفترة 2011-2015 الوحدة: (آلف برميل في اليوم)

الإنتاج/السنة	2011	2012	2013	2014	2015
الغازولين	51,3	50,8	48,7	63,3	59
كبروسين	24,3	24,3	36,1	42,2	34,4
نواتج التقطير	154,3	126,4	148,6	190,4	186,2
المخلفات	117	86,7	113	139,4	139,6
نواتج أخرى	154,4	163,3	159,5	216	209,4
مواد نفطية أخرى	660,3	748,3	696,6	541,5	528,5
إجمالي الإنتاج النفطي الجزائري	1161,6	1199,8	1202,6	1192,8	1157,1

Source: OPEC. Annual Statisticale Report 2016. P.P, 22-28

www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm at: 17/03/2018

يبين الجدول رقم 2-3 التطور المحسوس للإنتاج الجزائري من النفط خلال الفترة 2011-2015، حيث أنتجت الجزائر سنة 2011 ما يزيد عن 1,16 مليون برميل في اليوم، ثم إرتفع إنتاجها في السنة الموالية ليصل حدود 1,2 مليون برميل في اليوم، أما في سنتي 2013 و2014 فاستقر إنتاجها عند 1,2 مليون برميل في اليوم، لينخفض سنة 2015 فقط إلى مستوى 1,15 مليون برميل في اليوم، بسبب وصول تداعيات الأزمة النفطية للجزائر وإتخاذها مجموعة من التدابير تمس إنتاج النفط.

تشير كل البيانات السابقة للإهتمام المتزايد من قبل السلطات الجزائرية بالنفط والذي يمثل أكبر قيمة للإيرادات بإعتباره الثروة الطبيعية الأولى من حيث حجم الصادرات، وهو ما يؤكد إعتماذية الإقتصاد الجزائري على الإنتاج النفطي بمختلف أنواعه.

المطلب الثالث: تأثير الصدمة النفطية لسنة 2014 على الإقتصاد الجزائري

إنعكست تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 على الإقتصاد الجزائري فأدت إلى ظهور إختلالات واضحة على جميع الأصعدة، وذلك في الوقت الذي تراكمت فيه العجزات حتى وإن قل معدلهما في السنة الأولى.

الفرع الأول: أثر الصدمة النفطية على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2014-2017

بما أن الجزائر تعتمد على تصدير النفط الذي يشكل أكبر نسبة من الإيرادات المحصلة، وهو ما جعل من الميزان التجاري يتأثر بالصدمة النفطية، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 2-4: تطور رصيد الميزان التجاري للفترة 2014-2017 (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

البيان/السنوات	2014	2015	2016	2017
الصادرات	62,88	34,66	30,02	34,76
الواردات	58,58	51,70	47,08	45,95
رصيد الميزان التجاري	43,06	- 17,03	- 17,06	- 11,19
نسبة التغطية	% 107,35	% 67,05	% 63,67	% 75,64

Source : <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-142/Balance-commerciale.html>
at : 14/03/2018

يتضح من خلال الجدول رقم 2-4 أن رصيد الميزان التجاري قد سجل عجزا في أغلب السنوات، إلا في سنة 2014 حيث سجل الميزان التجاري فائضا يقدر بـ 43,06 مليار دولار أمريكي، ويرجع ذلك العجز في سنوات 2015، 2016 و2017 إلى تراجع قيمة الصادرات النفطية التي سجلت ما قيمته 34,66 مليار دولار سنة 2015 فتسببت في تحقيق عجز يقدر بـ 17,03 مليار دولار والتي تمثل أول سنة بعد صدمة سنة 2014، وتلاها كذلك عجز خلال سنة 2016 بـ 17,06 مليار دولار، وفي سنة 2017 بلغ العجز في رصيد الميزان التجاري 11,19 مليار دولار، كما أن تراجع قيمة الصادرات قابله قيم كبيرة مسجلة في الواردات.

الفرع الثاني: أثر الصدمة النفطية على الناتج الداخلي الخام الجزائري للفترة 2014-2017

يعتبر الناتج الداخلي الخام من أهم المؤشرات العامة الدالة على تطور الوضع الاقتصادي وعلى نجاح السياسة الاقتصادية التي تسلكها الدولة، فقد أثرت الصدمة النفطية لسنة 2014 تأثيرا مباشرا على الناتج الداخلي الخام الجزائري، وهذا ما يظهره الجدول الآتي:

جدول رقم 2-5: تطور الناتج الداخلي الخام خلال الفترة 2014-2017 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

المؤشر/السنوات	2014	2015	2016	2017
الناتج الداخلي الخام	17242,50	16702,10	17406,80	17667,90

Source : IMF. International Financial Statistics 2017. P108.

[http://www.imf.org/en/data/international-financial-statistics\(IFS\),Yearbook.pdf](http://www.imf.org/en/data/international-financial-statistics(IFS),Yearbook.pdf) at: 14/03/2018

يظهر الجدول رقم 2-5 التذبذب في الناتج الداخلي الخام الجزائري فسجل في سنة 2014 ما قيمته 17242,5 مليار دينار جزائري، وهذا راجع إلى ثبات في قيمة الصادرات النفطية التي لم تنخفض كثيرا كون الصدمة النفطية ظهرت أواخر سنة 2014، لينخفض بعد ذلك بشكل محسوس سنة 2015 فيصبح في حدود 16702,1 مليار دينار، وتلاها بعدها إرتفاع محسوس سنة 2016 ليصبح 17406,8 مليار دينار، ويعود ذلك

الإرتفاع إلى الزيادة المسجلة في إنتاج السلع والخدمات خلال هذه السنة، كردة فعل بسبب تراجع الصادرات النفطية بسبب تسجيل النفط لأدنى مستوى بيع في أسواق النفط العالمية خلال العقدين الماضيين، وفي سنة 2017 إرتفعت قيمة الناتج الداخلي الخام إلى 17667,9 مليار دينار، ويعود ذلك الإرتفاع لزيادة قيمة الصادرات النفطية نظرا لإرتفاع سعر النفط ولو بشكل طفيف هذا من جهة، وسياسة ترشيد النفقات التي باشرتها السلطات الجزائرية من جهة ثانية.

الفرع الثالث: أثر الصدمة النفطية على ميزان المدفوعات الجزائري للفترة 2014-2017

إن الدولة التي تعاني عجزا في ميزان مدفوعاتها تجد نفسها مظطرة إلى إتخاذ إجراءات محددة من شأنها أن تحقق فائضا في ميزان مدفوعاتها أو على الأقل موازنته، شأن الجزائر التي عرف ميزان مدفوعاتها عجزا كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 2-6: تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2017 (الوحدة: مليار دينار جزائري)

المؤشر/ السنوات	2014	2015	2016	2017
رصيد الميزان التجاري	43,06	- 17,03	- 17,06	- 11,19
الرصيد الجاري	-9,50	-27,29	- 26,22	- 24,38
رصيد حساب رأس المال	15,44	- 0,25	0,19	2,62
ميزان المدفوعات	- 5,94	- 27,54	- 26,03	- 21,76

Source : Banque d'Algérie. Bulletin Statistique 2017. p15.

http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2017AR.htm at: 14/03/2018

يظهر من خلال الجدول رقم 2-6 أن الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات قد سجل عجزا طيلة أربع سنوات، رغم أن العجز يقدر بـ 5,94 مليار دولار أمريكي سنة 2014، إلا أنه تضاعف خمس مرات تقريبا في السنة الموالية ليصل إلى أدنى مستوى له مسجلا عجزا يقدر بـ 27,44 مليار دولار بسبب ضعف إحتياطات الصرف الأجنبي وإستمرار إستعمال الدولة لرؤوس الأموال، وتلاه عجز بـ 26,05 مليار دولار سنة 2016 ثم عجز آخر في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات بقيمة 21,76 مليار دولار سنة 2017 وهو الشيء الذي قد يعزى إلى وجود مؤشرات فعلية لدخول الجزائر مرحلة تغطية عجز الميزان التجاري بفعل إنخفاض أسعار النفط، حيث سجل هذا العجز ما قيمته 17,03 مليار دولار سنة 2015، ثم 17,06 مليار دولار في السنة الموالية، أما سنة 2017 فعرف هذا العجز إنخفاضا خفيفا ليسجل قيمة 11,19 مليار دولار.

الفرع الرابع: أثر الصدمة النفطية على صندوق ضبط الإيرادات الجزائري للفترة 2014-2017

تمتلك جميع الدول إحتياطات بعملات أجنبية تقيم بصفة نموذجية بالدولار أو اليورو أو الين، وعندما يتراكم لدى بلد إحتياطات أكثر مما يحتاجه لأغراض آنية فإنه يستطيع إنشاء صندوق سيادي لإدارة تلك السيولة

الإضافية، وعلى هذا النحو أنشأت الجزائر صندوق ضبط الإيرادات،¹ والذي ينتمي إلى الحسابات الخاصة للجزينة العمومية. وقد عرف الصندوق منذ نشأته زيادة مستمرة في موارده المالية إلى غاية نهاية سنة 2014 أين تراجعت هذه الموارد، فلجأت السلطات للسحب منه، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم 2-7: تطور رصيد صندوق ضبط الإيرادات (الوحدة: مليار دينار جزائري)

المؤشر/السنوات	نهاية 2014	نهاية 2015	نهاية 2016	فيفري 2017
القيم المسحوبة من صندوق ضبط الإيرادات	2965,67	2886,50	1387,93	784,45
رصيد صندوق ضبط الإيرادات	5058,90	21723,97	784,45	0

Source: <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/143/Solde-global-du-Tresor.html> at: 06/04/2018

من خلال الجدول رقم 2-7 يتبين أن رصيد صندوق ضبط الإيرادات الذي يعتمد اعتمادا كلياً على فائض الإيرادات النفطية، قد سجل تراجعاً كبيراً في موارده بسبب انخفاض أسعار النفط على إثر الصدمة النفطية لسنة 2014، فبداية من سنة 2014 أخذ رصيد الصندوق ينفذ ولو بدرجة أقل في هذه السنة أين سجل الرصيد قيمة 5058,90 مليار دينار جزائري، تلتها بعد ذلك سنوات أعصفت بمخزرات الصندوق، ففي سنة 2015 تفهقر رصيده إلى قيمة 21723,97 مليار دينار، ثم 784,45 مليار دينار سنة 2016، ثم نفذت موارده تماماً أواخر شهر فيفري من سنة 2017، هذه الأرصدة التي وجهت بما يتماشى وأهداف إنشاء صندوق ضبط الإيرادات كتغطية عجز الخزينة.

الفرع الخامس: أثر الصدمة النفطية على احتياط الصرف الأجنبي خلال الفترة 2014-2017

مع حدوث الصدمة النفطية سنة 2014 تآكل احتياطي الصرف الأجنبي الجزائري نتيجة للعجز الذي عرفه ميزان المدفوعات خلال هذه الفترة، كما يظهر في الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم 2-8: تطور احتياط الصرف الأجنبي في الجزائر للفترة 2014-2017 (الوحدة: مليار دولار أمريكي)

المؤشر/السنوات	نهاية 2014	نهاية 2015	نهاية 2016	نهاية 2017
إحتياط الصرف الأجنبي	177,38	142,64	112,93	96,05

Source : IMF. International Financial Statistics 2017. p106.

[http://www.imf.org/en/data/international-financial-statistics\(IFS\),Yearbook.pdf](http://www.imf.org/en/data/international-financial-statistics(IFS),Yearbook.pdf) at: 06/04/2018

من خلال الجدول رقم 2-8 يتضح تآكل احتياط الصرف الأجنبي من سنة لأخرى حيث تراجعت مخزرات البنك المركزي من العملة الصعبة خلال أربع سنوات بـ 81,33 مليار دولار أمريكي، فقد كانت قيمة الإحتياطي نهاية سنة 2014 في حدود 177,38 مليار دولار ثم إنخفضت قيمة هذه الإحتياطيات في نهاية السنة المالية مباشرة إلى 142,64 مليار دولار ثم واصلت الانخفاض نهاية سنة 2016 إلى 112,93 مليار

¹. قانون المالية التكميلي رقم 2000-02، المادة 10.

دولار، وأخيرا سجلت في نهاية سنة 2017 ما قيمته 96,05 مليار دولار، كل هذا التراجع الملاحظ خلال هذه الفترة يبرر بتغطية العجز المسجل في ميزان المدفوعات الذي ظهر في الوقت الذي تراجعت فيه قيمة الإيرادات النفطية الجزائرية تباعا مع الصدمة النفطية لسنة 2014، بواسطة اللجوء إلى إحتياط الصرف الأجنبي، بعد نفاذ رصيد ضبط الإيرادات في فيفري 2017.

الفرع السادس: أثر الصدمة النفطية على بعض المؤشرات الاجتماعية للفترة 2014-2017

لا شك أن لانخفاض أسعار النفط أثر سلبي على المستوى الاجتماعي لوجود علاقة بين الدخل الوطني وعديد المتغيرات الاجتماعية كالبطالة والقدرة الشرائية، والجزائر ليست بمنأى عن الصدمة النفطية لسنة 2014 شأنها شأن عديد الدول المنتجة للنفط، وهذا ما يبينه الجدول الآتي:

جدول رقم 2-9: تطور البطالة وأسعار الإستهلاك في الجزائر للفترة 2014-2017

المؤشر	السنوات	2014	2015	2016	2017
البطالة (%)		10,6	11,6	10,5	11,7
أسعار الإستهلاك		120,9	126,7	134,8	143,1

Source : IMF. International Financial Statistics 2017. P108.

[http://www.imf.org/en/data/international-financial-statistics\(IFS\),Yearbook.pdf](http://www.imf.org/en/data/international-financial-statistics(IFS),Yearbook.pdf) at: 07/04/2018

يتضح من خلال الجدول رقم 2-9 وصول نسب البطالة في الجزائر خلال هذه الفترة لأعلى مستوياتها، فمنذ سنة 2014 أين سجلت نسبة البطالة 10,6% وهي في زيادة ملحوظة، ففي سنة 2015 قد بلغت هذه النسبة 11,6%، وإنخفضت قليلا سنة 2016 لتسجل نسبة 10,5% ثم قفزت إلى نسبة 11,7% سنة 2017، ما يؤكد تأثير الصدمة النفطية على التشغيل تدريجيا من خلال إنخفاض مستوى التشغيل في القطاعين العام والخاص، حيث قلصت السلطات الجزائرية مناصب التوظيف في القطاع العام كإجراء هدفه تقليص الإنفاق العام، أما القطاع الخاص فقد شهد نوع من الركود بسبب وقف عديد المنتجات من الإستيراد ما سبب إنخفاض في فرص الشغل في هذا القطاع.

ويظهر كذلك تطور مؤشر أسعار المستهلك، الذي يعبر عن مقارنة أسعار مجموعة محددة من السلع والخدمات التي تشتريها الأسر (المستهلكين) عادة بأسعار نفس السلع والخدمات في سنة مرجعية (أي سنة سابقة محددة) والتي قد حددت بسنة 2010 (100=2010)، وبالتالي فزيادة المؤشر تعني إرتفاع الأسعار بصفة عامة، هذا المؤشر الذي أخذ يتصاعد تدريجيا منذ سنة 2014 من 120,9 ثم 126,7 سنة 2015 وبعدها 134,8 سنة 2016 و أخيرا 143,1 سنة 2017، وهو دليل إرتفاع أسعار الإستهلاك لدى المستهلك الجزائري بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، وبالتالي إنخفاض في القدرة الشرائية لدى المستهلك الجزائري.

رغم ما أتاحتها الوفرة النفطية في الجزائر من إمكانيات هائلة لخدمة برامجها منذ الإستقلال، إلا أن ما حققته ظل مرتبنا بالصدمة النفطية، ولمواجهة هذه الصدمات إتخذت الجزائر عدة تدابير لتحقيق الإستقرار

الإقتصادي شملت مختلف جوانب السياسة الإقتصادية بما في ذلك السياسة المالية، وبالتالي يظهر تأثير هذه الصدمات على الإقتصاد الجزائري حسب حدة الصدمة، حيث أثرت الصدمة النفطية لسنة 2014 تأثيراً كبيراً على الإقتصاد الجزائري مس جوانب كثيرة، وهكذا كان خيار السلطات الجزائرية اللجوء إلى سياسة مالية مناسبة.

المبحث الثاني: الواقع الإقتصادي والنفطي في السعودية

تم تصنيف المملكة العربية السعودية حديثاً كواحدة من أفضل الإقتصادات بين مجموعة الدول العشرين الكبرى من قبل صندوق النقد الدولي من حيث النمو الإقتصادي والوضع المالي، حيث تنعم المملكة بأكثر احتياطي نفطي مؤكد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ويمثل هذا الإحتياطي بمفرده 16% من إجمالي إحتياطيات النفط في العالم، ولهذا نجد عائدات النفط على رأس الإقتصاد السعودي، إذ تشكل نحو 92% من الإيرادات الحكومية و50% من الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك يؤثر إنتاج النفط الخام وأسعار الطاقة والإنفاق الحكومي بشكل كبير على النمو الإقتصادي في المملكة. وبعد الربيع العربي، لجأت الحكومة إلى الإستعانة بإحتياطياتها النقدية لتمويل برامج ضخمة للإنفاق الإجتماعي كي تتمكن البلاد من إحتواء أي أثر محتمل لهذه التطورات. لكن مثل هذه التدابير لا تتمتع بالإستدامة، بل تحتاج المملكة لتشجيع التنوع الإقتصادي وتقليص الإرتباط بتقلبات أسعار النفط وخلق فرص عمل مستدامة لشريحة الشباب المتنامية في البلاد.

كما أن التغيرات في أسعار النفط سواء بالإرتفاع أو الإنخفاض له تأثير قوي وملحوس على المتغيرات الإقتصادية في المملكة لاسيما على سياستها المالية، هذا ما يجعل الدول ذات الهيكل الإقتصادي غير المتنوع والتي تعتمد على العائدات النفطية بشكل رئيسي تتعرض لحالة من عدم الإستقرار في سياستها المالية.

المطلب الأول: نظرة على الإقتصاد السعودي

تتمتع المملكة بإقتصاد قوي ومتين وبأسواق مستقرة، ولا توجد قيود على عمليات الصرف الأجنبي، كما لا يوجد حظر أو قيود كمية على الواردات من السلع. بإستثناء عدد قليل من السلع الممنوع إستيرادها لأسباب شرعية أو تتعلق بالأمن الوطني وحماية صحة المواطنين، وتتسم التعرفة الجمركية على الواردات بالإنخفاض. بل وتعفى بعض السلع الأساسية المستوردة من الرسوم الجمركية.

الفرع الأول: إكتشاف النفط

تم إكتشاف النفط في المملكة العربية السعودية من قبل جيولوجيين من الولايات المتحدة الأمريكية في الثلاثينيات، إلا أن إنتاج النفط على نطاق واسع بدأ بعد الحرب العالمية الثانية، وقد مكنت هاته الثروة الجديدة

من تنمية إقتصادية سريعة، والتي بدأت بشكل جدي في الستينات وبشكل متسارع في السبعينات غيرت على إثرها المملكة تغيراً جذرياً.¹

شهد الاقتصاد السعودي تطوراً تاريخياً قبيل أواسط عقد السبعينات من القرن العشرين نتيجة لتضاعف إنتاج النفط وعوائده. إذ إزدادت الكميات المنتجة من النفط الخام من 3,8 مليون برميل يومياً في عام 1970 لتصل إلى الذروة بمعدل 9,5 مليون في 1979، أدى هذا التطور إلى نمو سريع جداً للإقتصاد السعودي حيث تطور الناتج الداخلي الخام 33 مرة في 28 عام.²

الفرع الثاني: خاصية القطاع النفطي السعودي

يتميز الإقتصاد السعودي بخاصيتين أساسيتين هما: إعماده على النفط وربط سعر صرف العملة المحلية بالدولار الأمريكي.

أولاً: الإيرادات النفطية

تشكل هذه الإيرادات نحو 90% من إيرادات المالية العامة للحكومة المركزية ونحو 85% من إيرادات التصدير، بينما يشكل قطاع النفط أكثر من 40% من إجمالي الناتج المحلي الكلي. وعلاوة على ذلك، هناك علاقة ارتباط بين النشاط في القطاع غير النفطي وأسعار النفط من خلال الإنفاق الحكومي. ولم تتغير أهمية الإيرادات النفطية للإقتصاد إلا في حدود ضيقة على مدى العقد الماضي.³

ثانياً: نظام سعر الصرف:

ربطت المملكة العربية السعودية الريال بالدولار الأمريكي بما يعادل 3,75 ريالاً للدولار منذ العام 1986، ونظراً لتطبيق نظام سعر الصرف الثابت والانفتاح النسبي للحساب الرأسمالي، تُحرك مؤسسة النقد العربي السعودي* أسعار الفائدة الأساسية بحيث تكون قريبة من سعر الفائدة على أموال الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي**، لمنع حدوث ضغوط على أي من جانبي ربط الريال. ونتيجة للزيادة في أسعار الفائدة الأمريكية في السنوات التي تلت الصدمة، رفعت مؤسسة النقد العربي السعودي أيضاً سعر الفائدة الأساسي، وهو ما أثر على أسعار الفائدة الأخرى.⁴ يمكن القول أن الإقتصاد السعودي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالإقتصاد الأمريكي

¹ - "إقتصاد المملكة العربية السعودية"، مجلة المعرفة، (2018/01/08) متوفر في: <http://www.maarefa.org/> : 2018/04/25.

² - المرجع نفسه.

³ - التقرير القطري رقم 15/286 الصادر عن صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2015، ص 5. متوفر في: <http://www.img.org> 2018/04/24

* - مؤسسة النقد العربي السعودي: وتعرف أيضاً بإسم ساما (SAMA) إختصاراً لـ (Saudi Arabian Monetary Authority)، وهو البنك المركزي للسعودية، وتعتبر مؤسسة النقد العربي السعودي جهاز التنظيم الأكثر جدية ومهنية في القطاع المصرفي في منطقة الخليج بحسب صندوق النقد الدولي.

** - الإحتياطي الفيدرالي الأمريكي: جهاز حكومي فيدرالي، يعمل في الولايات المتحدة عمل البنوك المركزية في الدول الأخرى.

⁴ - "إقتصاد المملكة العربية السعودية"، مرجع سابق..

خاصة من ناحية نظام الصرف، وأن الآثار المترتبة على هذا الارتباط سيكون لها وقع مزدوج على الإقتصاد السعودي. الأول هو انخفاض قيمة الإيرادات المتأتية من بيع النفط والثاني هو خسارة أكبر لإحتياجات الصرف نتيجة لتثبيت قيمة الريال في مقابل الدولار.

الفرع الثالث: القطاع الإقتصادي والتنموي

تشكل المملكة أكبر إقتصاد للسوق الحرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، حيث تحتفظ بحصة قدرها 25% من الناتج الداخلي الخام، لا سيما وأن موقعها الجغرافي يوفر لها سرعة الوصول إلى أسواق التصدير. في كل من أوروبا وآسيا وإفريقيا، ولا شك أن النفط يمثل العصب الرئيسي للإقتصاد السعودي، حيث تحتل المراتب الأولى عالمياً في إحتياطي النفط التقليدي وإنتاجه وتصديره، كما تتوفر على موارد طبيعية أخرى بما في ذلك مجموعة واسعة من المواد الخام الصناعية والمعادن، تم تصنيف المملكة من أكبر 20 إقتصاد في العالم. وتحتل المركز التاسع عالمياً من حيث الإستقرار الاقتصادي، كما إحتلت المركز الـ 16 عالمياً كأفضل بيئة جاذبة للإستثمار، أما على الصعيد التجاري، فقد إستطاعت المملكة أن تطور تجارتها من تجارة محدودة موسمية (تعتمد بشكل كبير على موسم الحج)، إلى تجارة تقوم على أسس إقتصادية ثابتة هي ثمرة ما وصلت إليه المملكة من تنمية شاملة في شتى المجالات الصناعية منها والزراعية والبشرية.¹

الفرع الرابع: القطاع المالي

قامت المملكة العربية السعودية بإنشاء بنية تحتية تنظيمية ومالية سليمة، على أساس المعايير المالية ونظم المدفوعات المماثلة لتلك المطبقة في البلدان الصناعية الكبرى، ويتكون النظام المالي في المملكة من مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي السعودي)، والمصارف التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة وسوق الأوراق المالية، وقد تم تنظيم القطاع المصرفي وفق نظام مراقبة المصارف الصادر بمرسوم ملكي في عام 1966. ويقوم مجلس الوزراء بإصدار تراخيص لإنشاء المصارف وذلك بناء على توصيات من وزير المالية بعد الإطلاع عليها من قبل البنك المركزي، وتبلغ حصة الحكومة في البنوك التجارية أقل من 10%. فالسيولة الكافية تمكن من التمويل بأسعار عادلة، ويمكن للأجانب الإستثمار في سوق الأسهم من خلال صناديق الإستثمار، ويعتبر سوق الأسهم السعودي الأكبر في المنطقة. وقد حقق الريال السعودي رقماً قياسياً من الاستقرار إذ أن معدلات التضخم في المملكة منخفضة جداً.²

¹ - "الاقتصاد السعودي"، وزارة التجارة والإستثمار، (2018)، ص 2؛ متوفر في: <http://m.mci.gov.sa/aboutkingdom/pages>

2018/04/25:

[/saudiEconomy.aspx](http://saudiEconomy.aspx).

² - المرجع نفسه، ص 3-4.

الفرع الخامس: القطاع الصناعي

في سبيل تنويع مصادر إقتصادها، فقد أولت حكومة المملكة للقطاع الصناعي أهمية كبيرة أسهمت في إزدهار القطاع الصناعي، حيث شهد إنتاج الصناعات التحويلية في المملكة تطوراً مطرداً خلال الفترة الماضية. إرتفع معه إجمالي الناتج المحلي للصناعات التحويلية من 15 مليار ريال (4 مليار دولار) في سنة 1975، إلى أكثر من 92,6 مليار ريال (24,6 مليار دولار) بنهاية 2006. كما أن معدلات نمو قطاع الصناعات التحويلية ظلت في إتجاه تصاعدي طوال هذه الفترة. حيث بلغ معدل النمو السنوي للقطاع خلال هذه الفترة 6%. وهو من أعلى المعدلات بين القطاعات الاقتصادية، ومن ناحية أخرى يشكل التحول الذي حدث في التركيبة الإنتاجية للقطاع الصناعي دلالة واضحة على تطور إنتاج الصناعة التحويلية بالمملكة. إذ كان معظم الناتج الصناعي يأتي من صناعة تكرير النفط وبنسبة تصل إلى 67% من إجمالي الناتج المحلي للقطاع الصناعي بالأسعار الجارية في سنة 1974. ومع تطور ونمو الصناعات الأخرى تزايدت مساهمتها في الناتج المحلي الصناعي حتى أصبحت تشكل الجزء الغالب 65% من إجمالي الناتج المحلي للقطاع الصناعي في 2006. وخلال العقود الثلاثة الماضية شهدت القاعدة الصناعية للمملكة توسعاً كبيراً. حيث إرتفع عدد المصانع العاملة بشكل كبير خلال هذه السنوات وباستثمارات ضخمة، وتقوم الصناعة في المملكة من خلال قطاعين هما: القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يملك القطاع العام الصناعات الحربية وصناعة تكرير البترول وصناعة البتروكيماويات، بينما يمتلك القطاع الخاص بقية الصناعات كصناعة الإسمنت والمعدات والصناعات الغذائية والسياحة.¹

الفرع السادس: قطاع القوى العاملة

تتوزع القوة العاملة في المملكة بصفة رئيسية في ثلاث قطاعات من المهن: الخدمات بنسبة 28,69%، ثم المهن الفنية والعلمية بنسبة 27,98%، ثم أخيراً المهن الإدارية بنسبة 3,65%، تتركز النساء من القوة العاملة السعودية في المهن الفنية والعلمية، أما القوة العاملة غير السعودية فتتركز في قطاع الإنتاج والتشييد بنسبة 41,07%، ثم قطاع الخدمات، وفي الأخير المهن الإدارية بنسبة 1,14%. ووفقاً للنشاط الاقتصادي تتركز القوة العاملة السعودية في الأنشطة التنافسية التالية: الإدارة العاملة، التعليم. أما القوة العاملة غير السعودية فنشطت في المجالات التالية تنافسياً: تجارة الجملة والتجزئة، العاملون مع الأسر، صيد السمك، كما أن أكثر من ثلثي القوة العاملة تتركز بين الأفراد الذين أعمارهم بين 25 و44 سنة أي ما نسبته 67,5%.²

¹ - "الاقتصاد السعودي"، مرجع سابق، ص-ص، 6-7.

² - المرجع نفسه، ص-ص، 8-9.

المطلب الثاني: إعتماوية المملكة العربية السعودية على النفط

تعتمد المملكة العربية السعودية على النفط للحصول على أكثر من 90% من إيرادات المالية العامة. وتمثل التحديات الرئيسية التي تواجه صناع السياسة المالية في المملكة هي كيفية حماية الاقتصاد والميزانية من التقلبات الكبيرة في أسعار النفط، وإيجاد البدائل الممكنة للتخلص من التبعية للنفط ورفع مساهمة القطاع الغير نفطي في الناتج الداخلي الإجمالي.

الفرع الأول: نموذج النمو في المملكة العربية السعودية

يعتمد نموذج النمو السائد في المملكة على مداخل النفط التي يعاد توزيعها في الاقتصاد عبر آلية الإنفاق الحكومي، ويعد جزء من هذا الإنفاق إستهلاكياً متعلقاً بأجور الموظفين في القطاع العام، في حين أن جزءاً آخر منه متعلق بإنفاق رأسمالي ذو صلة بالمشاريع التنموية، والبنى التحتية والخدمات الاجتماعية، ولا يزال نشاط هذا القطاع بعد أربعة عقود من تصدر النفط يرتكز على ثلاثة مجالات رئيسية وهي: المقاولات، والخدمات، وتجارة الإستيراد، مع الإستفادة من عاملين أساسيين هما: الإنفاق الحكومي الضخم في أوقات الوفرة النفطية، وتدني تكلفة عوامل الإنتاج و توفرها من رأس مال ومدخلات طاقة رخيصة، وعمالة أجنبية قليلة المهارة يمثل دخلها تسريباً لرؤوس الأموال الوطنية نحو الخارج.¹

الفرع الثاني: الإحتياطيات والإنتاج النفطي في السعودية

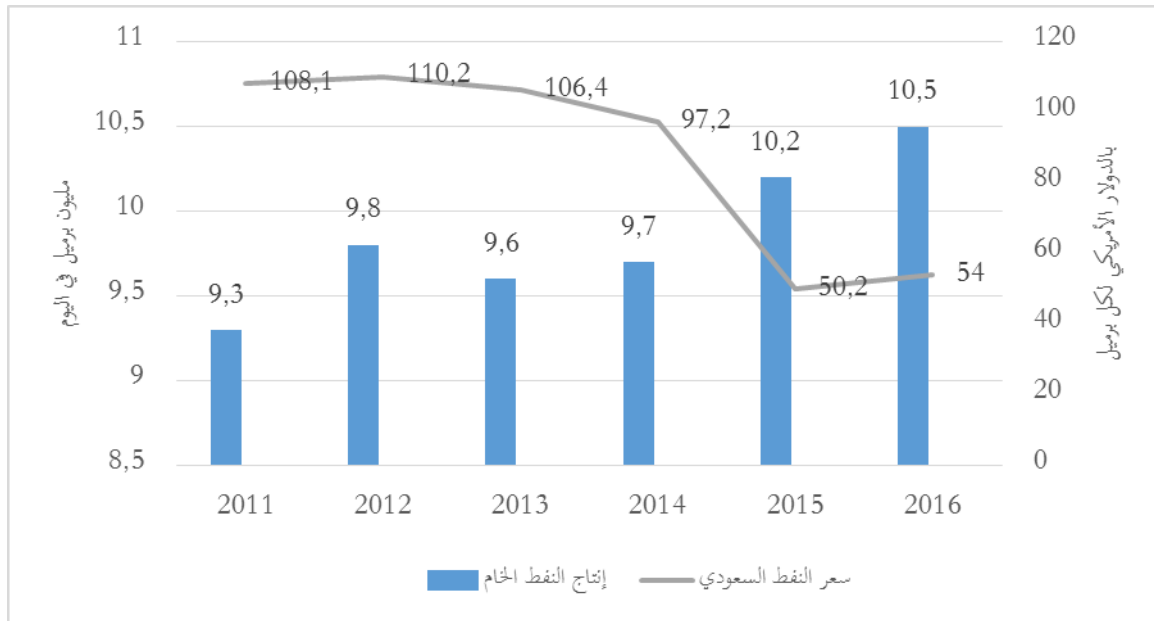
تتميز إحتياطيات النفط في السعودية بسخامة حجمها ووفرة إنتاج آبارها. بالإضافة إلى أن الحقول النفطية الرئيسية المكتشفة تقع في المناطق البرية القريبة من المياه العميقة أي قريبة من مرافئ التصدير، وتمتلك المملكة 49 حقل بترول، و28 حقل غاز وعدد من الآبار يقدر بالآلاف من ضمنها: الغوار؛ البقيق؛ الشبية؛ السفانية؛ الظلوف؛ البيري والمرجان، وتصل الطاقة الإنتاجية لهاته الحقول حوالي 7,25 مليون برميل يومياً. بإستثناء حقل الغوار والذي يعد من أكبر الحقول في العام حيث تصل طاقته الإنتاجية إلى 5 ملايين برميل يومياً، وإحتلت المملكة المرتبة الثانية لأول مرة في إحتياطي النفط المثبت بعد فترويل في 2013. وذلك بعد تصريجات هذه الأخيرة في سنة 2012 عن إكتشافات جديدة لحقول تحوي كميات هائلة من النفط، حيث بلغت الإحتياطيات النفطية السعودية المؤكدة 256,4 بليون برميل بنسبة 16,2% من الإحتياطي العالمي، وفي المرتبة الأولى فترويل بـ 297,6 بليون برميل أي بنسبة 18,2% من الإحتياطي العالمي.²

¹ - أحمد بكر، "تحديات تنوع القاعدة الإنتاجية للمملكة العربية السعودية"، إدارة الأبحاث الإقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، (نوفمبر 2015)، ص 5.

² - م. بان علي حسين المشهداني، " دور السياسة الإنتاجية والسعرية للنفط الخام في العراق والمملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28 (2016): ص-ص، 107، 115.

المملكة العربية السعودية هي أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم وتلعب دوراً محورياً في منظمة أوبك. في عام 2012 أنتجت المملكة 9,8 مليون برميل مقارنة مع إنتاجها الذي بلغ في 2011 حوالي 9,3 مليون برميل أي بزيادة بلغت 500,000 برميل يومياً، أما في 2014 أنتجت المملكة 9,71 مليون برميل يومياً مقارنة بإنتاجها الذي بلغ 9,63 مليون برميل يومياً في 2013، وشهدت أسعار النفط الخام التي بدأت بوتيرة عالية في النصف الأول من 2014 تراجعاً في النصف الثاني من نفس العام، حيث إنخفضت أسعار النفط من 106,4 دولار أمريكي للبرميل في 2013 إلى 97,2 دولار أمريكي للبرميل في 2014.¹ والشكل الموالي يبين المنحنى التنازلي لأسعار النفط وكمية الإنتاج السعودي من 2011 إلى 2016.

الشكل رقم 2-2: إنتاج السعودية للنفط الخام وأسعار النفط عالمياً (2011-2016)



المصدر: مؤشرات الاقتصاد الكلي، البنك الأهلي NCB، أوت 2016. متوفر في: www.ahli.com

يكشف الشكل رقم 2-2 عن مدى تطور الإنتاج السعودي من النفط بداية من سنة 2011 إلى غاية سنة 2016 حيث كان إنتاجها في سنة 2011 في حدود 9,3 مليون برميل في اليوم ثم أخذ يرتفع في الست سنوات الموالية إلى أن وصل حدود 10,5 مليون برميل في اليوم. وهذا مقابل الإنخفاض المستمر الذي سجلته الأسعار السنوية للبرميل من النفط.

الفرع الثالث: السعر التعادلي للنفط السعودي

خضعت الدول المنتجة للنفط لضغوط على ميزانيتها وعملائها المحلية، نتيجة تراجع أسعار النفط. الأمر الذي أدى لتراجع نقطة التعادل لمعظم المنتجين، ورغم التعديلات التي أجرتها الدول المنتجة على ميزانيتها فإن توقعاتها

¹ - "السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية"، مرجع سابق، ص 06.

بشأن أسعار النفط ما زالت أعلى من الوضع الحالي، مما يعني أن العجز المالي سيستمر وسيزيد الضغط على الإحتياطي النقدي مع زيادة احتمالات إصدار سندات الديون، تملك المملكة مخزوناً هاماً من الإحتياطي والأصول والإلتزام بربط أسعار الصرف. ما يوفر لها منطقة عازلة قوية ضد إنخفاض أسعار النفط.¹ والجدول الموالي بين أسعار النفط اللازمة لتعادل ميزانية المملكة العربية السعودية.

الجدول رقم 2-10: سعر التعادل النفطي السعودي من (2009-2018) (دولار للبرميل)

السعر التعادلي / السنوات	متوسط من 2009 إلى 2013	2014	2015	2016	2017
سعر التعادل الجبائي	77,6	105,7	94	96,6	73,1
سعر التعادل الخارجي	/	72,2	69,7	49,8	48,2

Source: IMF. Fiscal External Breakeven 2018. P6

<http://www.imf.org/media/files/Statisticale-appendix.ashx> at: 29/04/2018

أدت الزيادة في الإنفاق في السنوات الأخيرة في المملكة إلى قفزة كبيرة في سعر النفط التعادلي خاصة في سنة 2014، حيث سجلت ميزانية المملكة أعلى سعر تعادلي بحوالي 105,7 دولار للبرميل، إذ وصل الإنفاق في المملكة لأكثر من واحد تريليون ريال، ثم بدأت بالتراجع في 2015 إلى 94 دولار ثم تعاود الصعود في 2016 لتصبح حوالي 96,6 دولار للبرميل. لتستقر في 2017 عند مستوى 73,1 دولار للبرميل.

في الأخير دأبت المملكة على مر العقود الماضية في السعي الدؤوب على إرساء قواعد إقتصاد قوي فكانت المحاولة جادة ومستمرة والتطور ملحوظ ولا يمكن إنكاره. ولكن بالرغم من ذلك ظلت المتغيرات الإقتصادية السعودية تحقق نتائج أقل من المأمول ولم تغير جوهر الإقتصاد السعودي ألا وهو الإعتمادية على النفط.

المطلب الثالث: تأثير الصدمة النفطية لسنة 2014 على الإقتصاد السعودي

إنعكس الإنخفاض في أسعار النفط العالمية منذ 2014 على إيرادات المملكة العربية السعودية، هذا الإنخفاض كان له تأثيرات كبيرة على المستوى الإقتصادي والإجتماعي وحتى السياسي.

الفرع الأول: التأثير على الميزان التجاري

في عام 2014، أعلنت الحكومة السعودية أن إجمالي إيراداتها بلغ 279 مليار دولار أمريكي، وبلغ الإنفاق 293,3 مليار دولار، مما نجم عنه عجز مالي بلغ 14,3 مليار دولار للمرة الأولى منذ عام 2009. ويرجع العجز إلى زيادة الإنفاق الحكومي في القطاع الخاص ذات الأهمية الإستراتيجية بما في ذلك النقل، الإسكان والطاقة، وتراجع عائدات النفط خلال النصف الثاني من العام.

¹ - لمياء نبيل، "DW يجدد أسعار التعادل لموازنات مصدري النفط"، الشرق الأوسط (2016/02/04). متوفر في : <http://m.aawsat.com/home>

ففي عام 2014 بلغت القيمة الإجمالية للصادرات 326 مليار دولار، منها 85% (277 مليار دولار) من تصدير المنتجات النفطية. وبلغت القيمة الإجمالية للواردات حوالي 155 مليار دولار في عام 2014، ونتيجة للإنخفاض في قيمة صادرات النفط، إنخفض الفائض التجاري بنسبة 23,7% مقارنة مع عام 2013. وبوجه عام، إنخفض تصدير السعودية للنفط بنسبة 5,7%. وإنخفضت عائدات الصادرات بنسبة 13,6% في عام 2014 مقارنة مع عام 2013. والجدول الموالي يبين تطور الميزان التجاري من 2013 إلى 2018.

الجدول رقم 2-11: الميزان التجاري السعودي من الفترة (2013-2018) الوحدة (مليون ريال سعودي)

السنوات/البيان	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	نسبة التغطية
2013	1,409.523	630,583	778,941	223,48%
2014	1,284.122	651,876	632,246	196,98%
2015	763,313	655,033	108,280	116,53%
2016	684,423	525,636	162,787	130,20%
2017	828,919	488,034	340,885	169,84%

المصدر: الهيئة العامة السعودية للإحصاء

تظهر معطيات الهيئة العامة السعودية للإحصاء تراجع فائض الميزان التجاري السعودي في 2015 إلى 108 مليار ريال (28,9 مليار دولار). هبوطاً من 632 مليار ريال (186,5 مليار دولار) خلال 2014 بإنخفاض نسبته 82,9% مع تراجع أسعار النفط الخام.

وبلغ حجم التجارة السلعية بما فيها النفط في 2015 قرابة 1,418 تريليون ريال (387,2 مليار دولار)، مقابل 1,936 تريليون ريال (516,3 مليار دولار) خلال 2014 بإنخفاض نسبته 26,7%.

أما في سنة 2016 فإن الإنخفاض القوي في قيمة الواردات السلعية بنحو 129 مليار ريال (34,4 مليار دولار) وبنسبة بلغت 20% ساعد في تحقيق فائض في الميزان التجاري السعودي وصل إلى 162 مليار ريال (43,2 مليار دولار)، بإرتفاع قدره 54,4 مليار ريال (14,5 مليار دولار) عن الفائض المحقق في العام 2015.

وفي 2017 تحسن الميزان التجاري السعودي بشكل ملحوظ وذلك راجع لعدة أسباب، أهمها تحسن أسعار النفط السلعة الأهم في قيمة الصادرات السعودية؛ وكذلك زيادة الصادرات غير النفطية بنسبة 20% عن السنة التي قبلها، يضاف إلى ذلك تراجع الواردات بنسبة 6%، كل هذه العوامل أدت إلى وجود فائض في الميزان التجاري بحوالي 340 مليار ريال (90,66 مليار دولار).

الفرع الثاني: التأثير على ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات مصدراً غنياً بالمعلومات المتعلقة بأداء الإقتصادات على المستوى الدولي، هذا الأخير يعطي صورة واضحة على نقاط القوة ونقاط الضعف في الموقف الخارجي للإقتصاد الوطني، المملكة العربية السعودية مثلها مثل كل دول العالم لها ميزان مدفوعات الذي يعتبر المرآة العاكسة لصحة إقتصادها والذي على أساسه يمكن الحكم على مدى ملائمتها المالية، والجدول الموالي يبين أهم التغيرات على ميزان المدفوعات من سنة 2014 إلى غاية 2017.

الجدول رقم: 2-12 ميزان المدفوعات السعودي من 2014 إلى 2017 (الوحدة: ملايين الريالات)

البنود /السنوات	2014	2015	2016	2017
أولاً- ميزان الحساب الجاري	276,593	212,714	-89,410	57,109
1- السلع والخدمات	359,873	109,863	10,312	161,051
1-1 السلع	689,981	165,959	209,115	381,451
1-2 الخدمات	330,107	275,858	-198,803	-220,489
2- الدخل الأولي	61,972	64,800	58,975	44,975
3- الدخل الثانوي	145,252	167,651	-158,698	-148,239
ثانياً-الحساب الرأسمالي	-1,233	-3,983	-3,365	-2,964
ثالثاً- الحساب المالي	947,239	274,058	-342,584	39,114
1- الإستثمار المباشر	-9809	-10,317	5,564	15,763
2- إستثمارات المحافظ	100,426	40,386	-42,798	-38,366
3- إستثمارات أخرى	124,474	130,630	-3,021	209,369
4- الأصول الإحتياطية	24,857	291,794	-302,328	-147,652
رابعاً- السهو والخطأ	-35,413	14,969	-249,808	-15,032
صافي ميزان المدفوعات	479,894	-548,116	-685,167	78,227

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية، فيفري 2018.

(-) الإشارة السالبة تعني مدفوعات في بنود الحساب الجاري، وتدفقات إلى الخارج في بنود الحساب الرأسمالي والمالي.

يلاحظ من خلال الجدول إنخفاض فائض الحساب الجاري في 2014 بنسبة 43,2% ليبلغ 276,5 مليار ريال (73,7 مليار دولار) أي ما يشكل 10,3% من الناتج الداخلي الخام، ويُعزى هذا الإنخفاض إلى إنخفاض فائض السلع والخدمات بنحو 359,8 مليار ريال (95,9 مليار دولار) وبنسبة 37,1%، وإرتفع الحساب المالي في 2014 مقارنة بـ 2013 بنحو 474,4 مليار ريال (126,06 مليار دولار) أي بنسبة 58,08%، وفي 2015 تراجع الحساب الجاري لميزان المدفوعات مقارنة بـ 2014 بنحو 63,8 مليار ريال(17,03 مليار

دولار) أي بنسبة 23,07% وتراجع الحساب المالي لميزان المدفوعات في 2015 بنحو 673,181 مليار ريال (179,5 مليار دولار) بنسبة 71,06%. أما في 2016 فقد تراجع الحساب الجاري لسنة 2016 بنحو 302,1 مليار ريال (80,5 مليار دولار) بنسبة 29,59%. وتراجع الحساب المالي لسنة 2016 بنحو 616,6 مليار ريال (164,4 مليار دولار) أما في 2017 فقد تحسن الحساب المالي لميزان المدفوعات بنحو 164,5 مليار ريال (39,06 مليار دولار). وتحسن كذلك الحساب المالي لنفس السنة بـ 381,6 مليار ريال (101,7 مليار دولار)، وفي 2017 تحسن الحساب الجاري لميزان المدفوعات وكذلك الحساب المالي حيث نلاحظ إختفاء العجز.

أما فيما يخص صافي ميزان المدفوعات فنلاحظ حدوث عجز كبير بنحو 1,064.01 تريليون ريال (283,7 مليار دولار) في 2015 وهو أكبر تراجع في تاريخ المملكة قبل أن تفعل سياستها المالية، أما في 2016 فقد زاد عجز صافي ميزان المدفوعات بنحو 137,08 مليار ريال (36,5 مليار دولار)، وفي 2017 نلاحظ تعافي صافي ميزان المدفوعات بنحو 393,06 مليار ريال (104,8 مليار دولار).

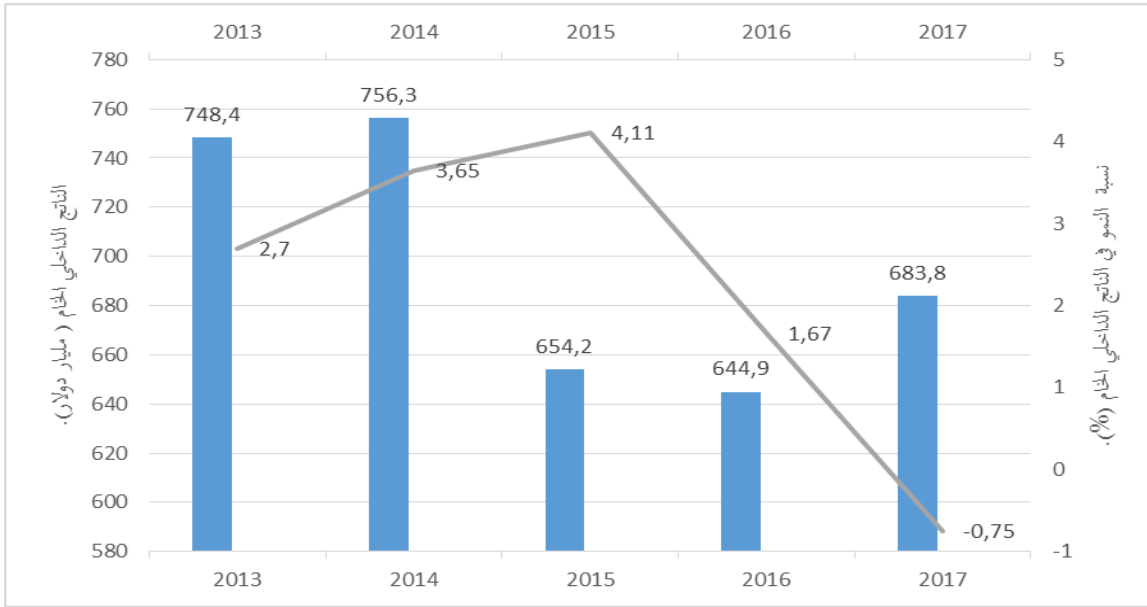
الفرع الثالث: التأثير على الناتج الداخلي الخام

توسع الاقتصاد السعودي في عام 2014. حيث نما الناتج الداخلي الخام بالأسعار الحقيقية (الأسعار الثابتة) بنسبة 3,6% مقارنة بـ 2,7% في 2013. وقد ساهم في هذا النمو القطاع الخاص بنسبة 5,5% في 2014 مدفوعاً بالاستثمارات الحكومية الكبيرة في هذا القطاع. وبالأسعار الحالية تقدر قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية* للسعودية بمبلغ 756,3 مليار دولار أمريكي في عام 2014. أي بزيادة قدرها 3,9% مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية الذي بلغ 748,4 مليار دولار في عام 2013.¹ والشكل الموالي يبين معدلات النمو والناتج المحلي الإجمالي:

¹ - السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص9.

* - الأسعار الجارية: هو مصطلح إقتصادي يستعمل في المحاسبة الوطنية، فعندما نقول إن الناتج الداخلي الخام تم حسابه عن طريق السعر الجاري مثلاً لسنة 2017. يتم إستعمال الأسعار المتداولة في 2017 مع الأخذ بعين الإعتبار التضخم.

الشكل رقم: 2-3 النمو والنتاج الداخلي الخام السعودي بالأسعار الجارية من 2013 إلى 2017



المصدر: "السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية"، بوابة جدة الاقتصادية - غرفة جدة، ص9، متوفر في:

<http://www.jeg.org.sa>

من خلال الشكل يتبين إرتفاع الناتج الداخلي الخام في السعودية خلال عام 2014 إلى 2,83 تريليون ريال (756,3 مليار دولار أمريكي) بزيادة قدرها 1,1% عن عام 2013، ساهم القطاع النفطي بمفرده والذي يشمل الإنتاج والتنقيب عن النفط الخام والغاز الطبيعي والأنشطة المرتبطة به بحوالي 43% من الناتج الداخلي الخام، أما القطاع غير النفطي فقد كان مدفوعاً في الغالب من قطاع البناء وتجارة التجزئة وقطاعات الصناعات التحويلية التي حققت نمواً بنسبة 8,8%، 6,6% و 5,3% على التوالي في سنة 2014. أما في 2015 فإن نسبة نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية فقد بلغ 2,453 تريليون ريال (654,2 مليار دولار) بنسبة نمو 4,11% مقارنة بنمو قدره 3,65% في سنة 2013.

تشير بيانات الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية إلى نموه بنسبة 1,67% في سنة 2016 ليبلغ نحو 2,418 تريليون ريال (644,9 مليار دولار)، مقارنة بنمو نسبته 4,1% في سنة 2015. وسجل الناتج الداخلي للقطاع النفطي إرتفاعاً نسبته 3,8% ليبلغ حوالي 114,0 مليار ريال (30,4 مليار دولار). أما الناتج المحلي للقطاع غير النفطي فقد سجل نمواً نسبته 0,2% ليبلغ حوالي 142,87 مليار ريال (38,09 مليار دولار)، وإرتفع معدل نمو ناتج القطاع الخاص غير النفطي بنسبة 0,1% ليبلغ نحو 100,03 مليار ريال (26,67 مليار دولار)، في حين إرتفع ناتج القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 0,6% ليبلغ 424,8 مليار ريال (113,2 مليار دولار).

أما في سنة 2017 فقد تراجع الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية إلى 0,75- % مقارنة بالعام 2016، حيث بلغت قيمة إجمالي الناتج الداخلي الخام للمملكة 2,564 تريليون ريال (683,8 مليار دولار)، أي بارتفاع قدره 6% خلال سنة مقارنة مع 2016.

يعطي إجمالي الناتج الداخلي الخام نظرة ثاقبة على إقتصاد الدولة وإلى أي مدى حقق نجاحاً مقارنة بالإقتصاديات الأخرى، ويمكن للخبراء الإقتصاديين مقارنة وتحليل إجمالي الناتج الداخلي وتصور مستقبل الوضع الإقتصادي العالمي على أساس الإتجاهات الحالية والسابقة، وبناءً على ذلك فإن المملكة تحتل المرتبة الـ 19 عالمياً كأغنى الدول في العالم وفقاً لإجمالي الناتج الداخلي الخام لسنة 2017.

الفرع الرابع: التأثير على الصناديق السيادية

سجل الصندوق السيادي* للمملكة العربية السعودية أعلى مستوياته في شهر أوت 2014، إذ بلغ 737 مليار دولار لتبدأ بعدها الإحتياطات بالتراجع في ظل هبوط أسعار النفط التي إنخفضت بنحو 60 % بعدما بدأ الإنتاج العالمي المرتفع يصطدم بتباطؤ النمو الإقتصادي العالمي، وفي شهر جويلية 2015 سجلت أصول الصندوق قراءة عند مستوى 661 مليار دولار على خلفية قيام السلطات السعودية بإستخدام إحتياطاتها لخدمة إحتياجات الميزانية. كما قامت المملكة بسحب ما يتراوح ما بين 50 و70 مليار دولار خلال الأشهر الستة الأولى من 2015 من إستثماراتها في جميع أنحاء العالم وذلك لنفس الغرض.

ويحتل الصندوق السيادي السعودي المركز الثالث عالمياً ضمن تصنيف أكبر الصناديق السيادية في العالم، لذلك فإن الرياض تمتلك قدرة على الإعتماد على إحتياطاتها لعدة سنوات لدعم الإنفاق وخاصة في ظل إستراتيجيتها النفطية التي تهدف للدفاع عن حصتها السوقية وإزاحة منتجي النفط المنافسين، كما أن السعودية إتجهت إلى الإقراض عبر إصدار سندات لتمويل عجز الميزانية، حيث أصدرت الرياض سندات سيادية بقيمة 5,33 مليار دولار في شهر أوت 2015.¹

إرتفعت حصة السعودية من ثروات العالم السيادية بنهاية فيفري 2017 إلى 9,94% وهذا ما يعادل 736,3 مليار دولار أي 2,76 تريليون ريال سعودي. وجاء إرتفاع حصة السعودية نتيجة تراجع الثروات السيادية في العالم خلال فيفري 2017 إلى 7,41 تريليون دولار مقارنة بـ 7,42 تريليون دولار في نهاية 2016، فيما إستقرت قيمة الثروات السيادية للسعودية عند مستوياتها المسجلة في جانفي 2017.

وإرتفعت حصة صندوق الإستثمارات العامة السعودي من إجمالي قيمة الصناديق السيادية في العالم في فيفري 2017 إلى 1,16% ليحتل بها الترتيب الـ 13 عالمياً، فيما كانت حصته 0,5% في المركز الـ 31 عالمياً قبل

¹ - "السعودية تسحب نحو 70 مليار دولار من إستثماراتها حول العالم،" (09.33 - 2015/10/01) : متوفر في : <http://www.arabic.rt.com>

: 2018/04/29

رفع أصوله في أبريل 2016، ووصلت حصة الاستثمارات التي تديرها مؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، إلى 7,78% من إجمالي الثروات السيادية في العالم بقيمة 576,3 مليار دولار، وتحتل المركز الخامس بين الصناديق السيادية في العالم.¹

كما تتشابه تلك الصناديق السيادية في طريقة إدارتها عبر هيئات استثمارية مستقلة في شكل صناديق لها هيئاتها الإدارية المستقلة، بإستثناء الصندوق السعودي الذي يتبع البنك المركزي السعودي المعروف بمؤسسة النقد العربي السعودي القابضة الخارجية- ساما (SAMA)، ويعرف هذا الصندوق أساساً بسرية إستثماراته الخارجية والإستراتيجية وعدم القدرة على فصله عن سياسات البنك المركزي السعودي.

وعلى عكس باقي الدول الخليجية، فإن المملكة لا تستثمر بكثافة عوائد فوائضها النفطية في الأسواق الأجنبية، حيث يضع البنك المركزي السعودي ما يزيد على نصف إحتياطياته الأجنبية في أصول بالدولار الأمريكي منخفضة المخاطر قليلة العائد مثل سندات الخزنة الأميركية وحسابات مصرفية في بنوك عالمية. كما تتوفر السعودية أيضاً على صندوق آخر أصغر حجماً، يُدار بنفس طريقة الصناديق السيادية الخليجية الأخرى، وهو صندوق الإستثمارات العام، وهو موجه أساساً نحو الإستثمارات الإستراتيجية في الإقتصاد السعودي.²

يمكن القول إن صناديق الثروة السيادية تعمل على خلق مصدر دخل للأجيال القادمة، لتحل محل مصادر الدخل من الموارد غير المتجددة، حيث يتم السحب من الصندوق عندما تنخفض أسعار النفط وتزداد قيمة السحب مع إزدياد حجم الصندوق، حيث يكون الملجأ الأول عند تراجع الإيرادات النفطية لتغطية عجز الميزانية، ويحتل الصندوق السيادي السعودي المرتبة الثانية عربياً والخامسة عالمياً من حيث قيمة موجوداته.

الفرع الخامس: التأثير على إحتياطي الصرف الأجنبي

إحتلت السعودية المرتبة الثالثة عالمياً من حيث إحتياطات النقد الأجنبي في نهاية 2015، ليصل إلى 616,4 مليار دولار (2311,5 مليار ريال) بالرغم من إنخفاضه بنسبة 15,3% عما كان عليه في 2014. وتشمل إحتياطات المملكة من الذهب النقدي، حقوق السحب الخاصة، ووضع الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي، ونقد أجنبي وودائع في الخارج.³

وأظهر تحليل لمؤسسة النقد العربي السعودي أن الإحتياطات الأجنبية لدى المملكة تكفي لتغطية وارداتها لنحو أربع سنوات، حسب بيانات شهر أوت 2017، إذاً فإن معدل تغطية الإحتياطات الأجنبية السعودية للواردات

¹ - إرتفاع حصة السعودية من الصناديق العالمية لـ 10%، : متوفر في: <http://www.alarabiya.net>

² - محمد الكرخي، " هل يمكن للصناديق السيادية الخليجية أن تعوض موارد النفط؟"، مركز الجزيرة للدراسات (2016/12/01-14.06) متوفر في:

<http://www.studies.aljazera.net/ar/reports/2016/11/161130095746285.html>

³ - "السعودية تملك ثالث أكبر إحتياطي نقدي في العالم"، العربية.نت(21 فيفري 2016) متوفر في : <http://www.alarabiya.net/ar/mob/>

. 2018/04/16 .

aswaq/banks/

يعادل 16 ضعف المعدل العالمي البالغ ثلاثة أشهر فقط، ما معناه أن المعدل في السعودية يفوق المتوسط العالمي بنسبة 1500%. ويمنح هذا المخزون الهائل من النقد الأجنبي الإقتصاد السعودي قوة كبيرة لدعم سياسة الصرف والأنشطة الاقتصادية، كما تساعد هذه الإحتياطات على تمويل جزء من عجز الموازنة الناتج عن تراجع أسعار النفط، وسداد الديون وتوفير الواردات في الظروف الإستثنائية، كما تمكن الإقتصاد من إمتصاص الصدمات الإقتصادية بشكل عام سواء كانت محلية أو عالمية.¹ والجدول الموالي يبين تطور إحتياطي الصرف الأجنبي من 2014 إلى 2017.

الجدول رقم 2-13 تطور الإحتياطات السعودية من النقد الأجنبي من 2014-2017. الوحدة (مليون ريال)

البيان	الذهب النقدي	حقوق السحب الخاصة	وضع الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	نقد أجنبي وودائع في الخارج	إستثمارات في أوراق مالية في الخارج	إجمالي الأصول الإحتياطية	السنة
	1,624	34,045	14,703	702,696	1,993.657	2,746.324	2014
	1,624	33,767	11,230	793,906	1,501.041	2,311.567	2015
	1,624	27,601	7,277	613,768	1,358.970	2,009.239	2016
	1,624	29,313	5,776	585,222	1,239.653	1,861.588	2017

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية، ديسمبر 2017، ص 19.

من خلال الجدول يستخلص أن إحتياطات الصرف السعودية زادت في 2014 بنحو 24,8 مليار ريال (6,6 مليار دولار) مقارنة بـ 2013. هاته الزيادة الطفيفة مصدرها الإيرادات النفطية التي لم تمسها الأزمة بعد، أما في 2014 فنلاحظ إنخفاض الإحتياطات من النقد الأجنبي بنحو 434,7 مليار ريال (115,9 مليار دولار) بنسبة 18,8%. هنا بدأت المملكة السحب من احتياطاتها لمواجهة العجز في ميزانيتها، أما في 2016 فبلغ المبلغ المسحوب من إحتياطي الصرف 302,3 مليار ريال (80,6 مليار دولار) بنسبة 15,04%، ثم بلغ في 2017. 147,6 مليار ريال (36,3 مليار دولار) بنسبة 7,9%، ونلاحظ كذلك أن نسبة السحب الكبرى كانت من الإستثمارات في الأوراق المالية في الخارج تليها من وضع الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وبنسبة أقل النقد الأجنبي والودائع في الخارج، وفي المرتبة الأخيرة حقوق السحب الخاصة. أما فيما يخص الذهب النقدي فإن المملكة لم تستعمله وبقي على حاله دون زيادة أو نقصان.

¹ "الإحتياطات الأجنبية للسعودية تغطي الواردات لـ 4 سنوات"، العربية.نت (19 نوفمبر 2017) متوفر في: <http://www.alarabiya.net>

الفرع السادس: التأثير على القدرة الشرائية

أكدت الهيئة العام للإحصاء في السعودية إنخفاض قدرة الفرد السعودي على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية خلال الربع الثاني من 2016 بنسبة 7,5% مقارنة مع الربع نفسه من العام 2015، وبلغت قيمة نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام في الربع الثاني من 2016 بالأسعار الجارية 18834 ريالاً (5022,4 دولار)، فيما بلغت في الفترة نفسها من 2015. 20358 ريالاً (5428,8 دولار)، وأوضحت الهيئة العامة للإحصاء أن هذا المؤشر يعبر عن قدرة الفرد على الحصول على السلع والخدمات الاستهلاكية.¹ والجدول الموالي يبين أهم المؤشرات الاستهلاكية للفرد السعودي.

الجدول رقم 02-14 المؤشر العام للمستهلك السعودي من 2014-2018

المؤشر/السنة	2014	2015	2016	2017
الاغذية والمشروبات	101,4	102,0	100,7	99,8
التبغ	104,6	106,2	121,3	153,7
الملابس والأحذية	100,9	102,1	103,1	100,0
السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع أخرى للوقود	104,9	107,4	112,6	111,8
تأثيث وتجهيزات المنزل	101,7	102,6	103,1	101,2
الصحة	101,7	104,0	106,2	106,2
النقل	101,4	102,4	110,0	107,8
الإتصالات	100,6	99,9	100,1	99,2
الترفيه والثقافة	99,7	100,0	98,4	95,6
التعليم	105,0	106,0	109,3	109,8
المطاعم والفنادق	100,8	102,6	103,0	103,6
السلع والخدمات الشخصية المتنوعة	100,8	101,8	102,5	102,4
الرقم القياسي العام	102,2	103,5	105,6	104,7

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، النشرة الإحصائية الشهرية، جانفي 2018، ص 137.

يستخلص من خلال الجدول أن الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد زاد في 2015 بـ 1,3 نقطة مقارنة بـ 2014 وهذا مرده إلى زيادة إنفاق الفرد السعودي خاصة على السكن والكهرباء والماء بعد رفع الحكومة السعودية الدعم على المياه والمواد الطاقوية، وكذلك زيادة أسعار التبغ ومشروبات الطاقة التي زادت بنسبة

¹ - "قدرة السعوديين الشرائية تنخفض بـ 7.5% لكنها تبقى أعلى من نيويورك"، جريدة مزمز (01 ديسمبر 2016)، متوفر في: <http://www.mz-mz.net/682016/> : 2018/04/16.

100%، وارتفع كذلك الرقم القياسي لأسعار المستهلك في 2016 بـ 2,1 نقطة وحي نسبة أعلى من مثلتها في 2015 بزيادة الإنفاق على التعليم والنقل، وارتفاع فاتورة الكهرباء والغاز والماء والبتزين، والزيادة في أسعار التبغ. أما في 2017 فقد إنخفض الرقم القياسي لأسعار المستهلك بـ 0,9 نقطة نتيجة لإنخفاض الإنفاق على الترفيه والثقافة، وإنخفاض فاتورة النقل، فاتورة السكن والكهرباء والغاز وكذلك المياه والمواد الطاقوية، وتراجع مصروفات الأغذية والمشروبات، أما في الشهرين الأولين من 2018 فقد عاود الرقم القياسي لأسعار المستهلك الإرتفاع مقارنة بسنة 2017 بنحو 3,4 نقطة. نتيجة لزيادة الإنفاق على الأغذية والمشروبات، التبغ، السكن والمياه والكهرباء والغاز المواد الطاقوية، وكذلك إرتفاع فاتورة النقل والصحة، ولكنها مؤشرات أولية لا تخص سنة كاملة وإنما شهرين فقط ولا يمكن أخذها بعين الإعتبار أو الحكم عليها. إنتاج النفط هو العامل الأساسي لتحديد إتجاه الإقتصاد السعودي. وقد دعمت الادارات النفطية القوية والأسعار المرتفعة الإنفاق المالي للمملكة في السنوات الأخيرة، حيث أدت الزيادة في الإنفاق على مدى السنوات القليلة الماضية إلى زيادة أسعار التعادل المالي للنفط بمعدل أسرع من الإرتفاع الفعلي في أسعار النفط. كما أن تراجع الطلب من الولايات المتحدة، والانتعاش غير المتكافئ في الإقتصاد العالمي وضبابية النمو في الأسواق الناشئة يمكن أن تؤثر جميعها على أسعار النفط وعلى الصادرات السعودية، ويمكن أن تشكل السياسة العودية القائمة على الإعتتماد على إستمرار إرتفاع أسعار النفط وحجم الصادرات النفطية المرتفع مخاطر كبيرة على المركز المالي للمملكة.

المبحث الثالث: تقييم السياسة المالية في الجزائر مقارنة بالمملكة العربية السعودية بعد الصدمة النفطية لسنة 2014

تتميز السياسة المالية بإختلافها من دولة لأخرى خاصة في وقت الأزمات المالية، هذا لكونها تبنى بما يتوافق مع مسار الدولة الإقتصادي وإعتباراتها الإجتماعية وإعتبارات السياسات الأخرى، الأمر الذي يبرر إختلاف النتائج التي تتحقق بعد تفعيل هذه السياسة من بلد لآخر، فالجزائر لم تسلك نفس المسار الذي سلكته المملكة العربية السعودية عن طريق السياسة المالية من أجل التصدي للصدمة النفطية لسنة 2014، رغم أن كلتا السياستين ترمي إلى تحقيق نفس الأهداف.

المطلب الأول: تقييم ومقارنة بين الإيرادات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2014-

2017

يغلب على الإيرادات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية الطابع الجبائي النفطي، لذلك باشرت سلطات البلدين تفعيل مختلف أدوات السياسة المالية من أجل التصدي لتراجع هذه الإيرادات. حيث عرفت الإيرادات العامة في البلدين تراجعاً كبيراً بداية من سنة 2014، وقابلتها تطورات في الإيرادات العادية، وهو ما يبينه الجدول الموالي:

جدول رقم 2-15: تطور الإيرادات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2014-2017

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة/البلد	الجزائر	المملكة العربية السعودية
2014	الإيرادات العادية	34,94
	الإيرادات النفطية	243,56
	الإيرادات العامة	278,50
2015	الإيرادات العادية	45,19
	الإيرادات النفطية	119,05
	الإيرادات العامة	164,24
2016	الإيرادات العادية	49,53
	الإيرادات النفطية	88,98
	الإيرادات العامة	138,51
2017	الإيرادات العادية	38,08
	الإيرادات النفطية	81,95
	الإيرادات العامة	120,03

المصدر: بالإعتماد على:

- Direction Générale des Impôts. Vos-impôts 2014,2015,2016,2017.

<https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/2014-03-24-14-23-7/vos-impots>. at :16\03\2018

- Saudi Arabian Monetary Authority. YearlyStatistics 2014,2015,2016,2017.

<http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx>. at :16\03\2018

يظهر من خلال الجدول رقم 2-15 أن الإيرادات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية إنخفضت قيمتها تباعا منذ سنة 2014. فيتضح أن الإيرادات العامة الجزائرية تناقصت قيمتها خلال الفترة من 2014 إلى غاية 2016 مسجلة في سنة 2014 ما قيمته 70,99 مليار دولار أمريكي، لتتخفف إلى 50,80 مليار دولار سنة 2015، وإستمرت في الإنخفاض حتى سجلت 46,06 لامليار دولار سنة 2016، وفي سنة 2017 فقد إرتفعت إلى ما قيمته 51,15 مليار دولار. أما الإيرادات العامة في المملكة العربية السعودية فهي الأخرى تناقت قيمتها تدريجيا خلال الفترة من 2014 إلى سنة 2017، أين سجلت ما قيمته 278,50 مليار دولار سنة 2014، ثم تراجع هذه القيمة إلى 164,24 مليار دولار في السنة الموالية، وتواصل هذا الإنخفاض في سنة 2016 بجلا قيمة 138,51 مليار دولار، ليصل في سنة 2017 لأدنى قيمة بـ 120,03 مليار دولار.

لم تحقق الإيرادات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية أهدافها المالية في ظل تداعيات الدمة النفطية لسنة 2014، كونها الأداة المالية الرئيسية التي تحتويها السياسة المالية في البلدين. وقد عرفت الإيرادات العادية في الجزائر تطورا ملحوظا خلال نفس الفترة، إلا إنها تبقى دائما تساهم بنسب بين 40% و50% من إجمالي الإيرادات العامة في البلاد، أين حصلت ما قيمته 32,78 مليار دولار سنة 2014، ثم إرتفعت هذه القيمة إلى

29,48 مليار دولار سنة 2015، وبعد ذلك سجلت قيمة 28 مليار دولار سنة 2016، وأخيراً وفي سنة 2017 سجلت قيمة 31,18 مليار دولار. أما الإيرادات العادية في المملكة العربية السعودية فقد عرفت تذبذباً في قيمها، أين سجلت سنة 2014 ما قيمته 34,94 مليار دولار، ثم إرتفعت هذه القيمة في السنتين الموالتين لتسجل 45,19 مليار دولار و49,53 مليار دولار على التوالي، وفي سنة 2017 تراجعت قيمة الإيرادات العادية إلى قيمة 38,08 مليار دولار.

لم يكن الإختلاف الواضح في الإيرادات العامة بصفة عامة والإيرادات العادية بصفة خاصة، بين الجزائر والمملكة العربية السعودية كنتيجة لتداعيات الصدمة النفطية فقط، بل لإختلاف التدابير المنتهجة من قبل السلطات العامة في البلدين ويتضح ذلك أكثر من خلال المقارنة التالية:

الفرع الأول: أوجه التشابه

رغم الإختلاف السالف الذكر إلا أن البلدين يجتمعان على مجموعة من النقاط المشتركة بينهما، لتفعيل هذه الآداة المالية الرئيسية، وتتمثل هذه النقاط أساساً في:

- التقلب السريع في الإيرادات النفطية لدى البلدين؛
- إعتقاد البلدين لسياسة مالية إنكماشية خلال الفترة 2014-2017، وبالتالي العمل على زيادة الإيرادات العامة؛
- سيطرة الإيرادات النفطية على الإيرادات العامة في ميزانية البلدين؛
- الرغبة المشتركة بين البلدين في خلق قنوات جديدة لدعم الإيرادات العادية، بداية من سنة 2014؛
- سن مجموعة من القوانين التي قد تدعم القاعدة الجبائية في البلدين منذ 2016، وبالتالي دعم مباشر للإيرادات العادية.

الفرع الثاني: أوجه الإختلاف

تختلف الإيرادات العامة في الجزائر عن نظيرتها في المملكة العربية السعودية، في طريقة تحصيل الإيرادات العادية على وجه الخصوص، فالجزائر تلجأ إلى مجموعة من الأوعية الضريبية فتفرض نوع معين من الضرائب، والمملكة العربية السعودية تعتمد على نوع آخر من الأوعية الضريبية، حتى وإن كانت الضرائب تشكل جزءاً هامشياً من ميزانيتها، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 2-16: مقارنة بين الضرائب المعتمدة في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الجزائر	المملكة العربية السعودية
تتضمن الضرائب في الجزائر الضرائب المباشرة، التسجيل والطابع، الضرائب على الأعمال، الضرائب على منتوجات الإستيراد، حواصل الضرائب غير المباشرة وحواصل الجمارك.	تتضمن الضرائب في المملكة العربية السعودية الضرائب المباشرة، ضريبة الدخل والضريبة المستقطعة.
تعتبر الضرائب مورد هام للإيرادات العادية في الجزائر	تعتبر الضرائب مورد هامشي في إجمالي الإيرادات العادية في المملكة العربية السعودية
تعتمد إدارة الضرائب الجزائرية على مجموعة من القوانين في تحصيلها للضرائب وتمثل في قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، قانون الطابع، قانون الرسوم على رقم الأعمال، قانون الضرائب غير المباشرة.	تعتمد المملكة العربية السعودية في تحصيلها للضرائب على قانون واحد وهو قانون الضريبة

المصدر: بالإعتماد على:

- قانون المالية لسنة 2017

at :29\03\2018 <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2016/A2016077.pdf>

التقرير القطري رقم 17/316 الصادر عن صندوق النقد الدولي، متوفر في:

www.imf.org/~media/Files/Publications/CR/2017/Arabic/cr17316a.ashx at : at :02\04\2018

كما إنتهجت الجزائر والمملكة العربية السعودية مجموعة من الإصلاحات الجبائية بداية من سنة 2014،

كإجراء لدعم الإيرادات العامة في البلدين، وهي كالتالي:

جدول رقم 2-17: مقارنة بين الإصلاحات الجبائية المعتمدة في الجزائر والمملكة العربية السعودية بعد 2014

المملكة العربية السعودية	الجزائر	القانون المعدل
التعديل الضريبي	رقم المادة والتعديل أو الإستحداث	قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة
تطبيق ضريبة السلع الانتقائية، والتي تطبق على ثلاث سلع وهي التبغ ومشتقاته، المشروبات الطاقة والمشروبات الغازية، وتحصل من قبل الموردين والمصنعين.	المادة 42: تخضع المداخل المتأتية من الإيجار المدني لأمالك عقارية ذات إستعمال سكني للضريبة على الدخل الإجمالي بنسبة تتراوح بين 7% و 15% من مبلغ الإيجار الإجمالي.	
ضريبة القيمة المضافة وهي ضريبة غير مباشرة	المادة 136: فرض رسم طابع قدره 6000 دج على تسليم جواز سفر 24 صفحة و12000 دج بالنسبة لجواز سفر 48 صفحة المادة 140 مكرر: دفع مبلغ 1000 دج في حالة ضياع أو إتلاف أو سرقة بطاقة التعريف الوطنية البيوميترية عند طلب التجديد	قانون الطابع
/	المادة 23: يحدد المعدل المنخفض للرسم على القيمة المضافة بـ 9% المادة 21: يحصل الرسم على القيمة المضافة بالمعدل العادي بـ 19%	قانون الرسوم على رقم الأعمال
/	المادة 176: تحدد تعريفه رسم المرور للخمر بـ 8800 دج للهيكتولتر	قانون الضرائب غير المباشرة
/	المادة 32: يؤسس رسم بمعدل 7% يطبق على مبلغ تعبئة الدفع المسبق للهاتف النقال	قانون المالية التكميلي لسنة 2009

المصدر: بالإعتماد على:

- قانون المالية لسنة 2017

at :29\03\2018 <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2016/A2016077.pdf>

التقرير القطري رقم 17/316 الصادر عن صندوق النقد الدولي، متوفر في:

www.imf.org/~media/Files/Publications/CR/2017/Arabic/cr17316a.ashx at : at :02\04\2018

ألقت الصدمة النفطية لسنة 2014 آثارا أضرت بإيرادات الجزائر والمملكة العربية السعودية، رغم إعتادهما على الإيرادات العامة لتعويض ما قد ينجم عن تراجع أسعار النفط بداية من نفس السنة، ما جعل من سلطات البلدين توسيع دائرة الأدوات المالية التي لجأت إليها لإجتناّب آثار هذا التراجع في الأسعار.

المطلب الثاني: تقييم ومقارنة بين النفقات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2014-2017

تعتمد الجزائر والمملكة العربية السعودية على النفقات العامة لتحقيق أهدافها وإشباع حاجات المجتمع والتي تعتبر من بين الأدوات المالية الرئيسية للدولتين، ومع ظهور الصدمة النفطية لسنة 2014 زاد الإهتمام بالنفقات العامة لمواجهة الآثار غير المرغوبة لتهاوي أسعار النفط بداية من سنة 2014. حيث عرفت النفقات العامة في الجزائر والمملكة إنخفاضا محسوسا بداية من سنة 2014، وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 2-18: تطور النفقات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية للفترة 2014-2017

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنة/البلد	الجزائر	المملكة العربية السعودية
2014	نفقات التسيير	55,71
	نفقات التجهيز	31,13
	النفقات العامة	86,84
2015	نفقات التسيير	45,98
	نفقات التجهيز	30,23
	النفقات العامة	76,21
2016	نفقات التسيير	41,94
	نفقات التجهيز	25,51
	النفقات العامة	67,45
2017	نفقات التسيير	40,22
	نفقات التجهيز	26,66
	النفقات العامة	66,88

المصدر: بالإعتماد على:

- Banque d'Algérie. Rapport annuel 2014, 2015, 2016, 2017.

<http://www.bank-of-algeria.dz/pdf/rapport.pdf> at :30\03\2018

- Saudi Arabian Monetary Authority. Yearly Statistics 2014, 2015, 2016, 2017.

<http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx>. at :01\04\2018

يتبين من خلال الجدول رقم 2-18 الإنخفاض المحسوس لقيمة النفقات العامة الجزائرية، فقد سجلت ما قيمته 86,84 مليار دولار سنة 2014، لتتخف قليلا في السنة الموالية مسجلة قيمة 76,21 مليار دولار، ثم إنخفضت إلى ما قيمته 67,45 مليار دولار سنة 2016 و66,88 مليار دولار سنة 2017، بفعل الإجراءات المنتهجة من قبل السلطات الجزائرية لتقليص الإنفاق العام بسبب إنخفاض أسعار النفط إلى 45 دولار للبرميل سنة 2016، ثم 49,2 دولار للبرميل سنة 2017.

أما قيمة النفقات العامة في المملكة العربية السعودية، فقد عرفت إنخفاضا طفيفا في السنوات التي تلت الصدمة النفطية، حيث سجلت سنة 2014 قيمة 295,97 مليار دولار، ثم إنخفضت هذه القيمة في السنة الموالية إلى 260,83 مليار دولار، وقيمة 221,47 مليار دولار سنة 2016، ثم في السنة الأخيرة سجل 237,34 مليار دولار.

لم توفق السلطات الجزائرية والسعودية في الوصول إلى الأهداف المنشودة، عن طريق إستخدامها للنفقات العامة بإعتبارها أداة مالية فعالة، بسبب الطبيعة الإجتماعية للبلدين، في تغطية الآثار غير المرغوبة لتداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014، وهو ما تبينه القيم المرتفعة لإجمالي النفقات العامة في البلدين. إعتمدت الجزائر والمملكة العربية السعودية على مجموعة من المعايير في النفقات العامة الخاصة بهما، ما جعل من البلدين يختلفان في مجموعة النقاط المتعلقة بالنفقات، ويتشابهان في نقاط أخرى.

الفرع الأول: أوجه التشابه

رغم الإختلاف الملاحظ في النفقات العامة بين الجزائر والمملكة العربية السعودية، إلا أنهما يتفقان في مجموعة من العناصر الخاصة بالنفقات العامة كالتالي:

- إبداء البلدين الإهتمام بالنفقات العامة لمواجهة الآثار غير المرغوبة لإنخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014؛
- إتباع البلدين لسياسة رفع الدعم الحكومي منذ 2014، والذي كانت الجزائر والمملكة العربية السعودية متمسكة به لمدة طويلة؛
- إستخدامهما للنفقات العامة كأداة مالية لإشباع حاجات المجتمع بطريقة مبالغ فيها؛
- إزدياد حجم النفقات العامة في البلدين خاصة عندما ترتفع أسعار النفط في الأسواق العالمية؛
- إرتباط وثيق بين النفقات العامة والإيرادات النفطية في البلدين؛
- تعتبر النفقات العامة الآداة الرئيسية في تسهيل صياغة وإعداد البرامج الحكومية في البلدين؛
- غياب الكفاءة والفعالية في إنفاقهما العام.

الفرع الثاني: أوجه الإختلاف

عرفت النفقات العامة إختلافا ملحوظا في الجزائر والمملكة العربية السعودية، ويظهر بعض هذا الإختلاف في الجدول الموالي:

جدول رقم 2-19: مقارنة بين النفقات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الجزائر	المملكة العربية السعودية
توزيع النفقات العامة حسب النصيب الأكبر كالتالي: - الدفاع الوطني إستحوذ على النصيب الأكبر؛ - قطاع التربية والتعليم ثانياً؛ - القطاع الصحي ثالثاً.	توزيع النفقات العامة حسب النصيب الأكبر كالتالي: - التعليم إستحوذ على النصيب الأكبر؛ - القطاع العسكري ثانياً؛ - القطاع الصحي ثالثاً.
يمثل دعم المواد واسعة الإستهلاك والطاقة والسكن والصحة والتعليم غالبية الدعم المقدم في الجزائر.	يمثل الدعم الحكومي لمنتجات الطاقة والمياه غالبية الدعم المقدم في المملكة.
بدأت الجزائر رفع الدعم من خلال زيادة أسعار الطاقة (بتزين، مازوت، كهرباء).	بدأت رفع الدعم من خلال زيادة أسعار الطاقة والمياه.

المصدر: بالإعتماد على:

- قانون المالية لسنة 2017

at :07\04\2018 <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2016/A2016077.pdf>

التقرير القطري رقم 17/316 الصادر عن صندوق النقد الدولي، متوفر في:

www.imf.org/~media/Files/Publications/CR/2017/Arabic/cr17316a.ashx : at :07\04\2018

أثرت الصدمة النفطية لسنة 2014 على النفقات العامة في الجزائر والمملكة العربية السعودية، رغم إستقرار النفقات العامة لدى البلدين في مستويات مرتفعة، إلا أن هذا التأثير يظهر مع فشل النظامين في إستعمال هذه الأداة لتجاوز الصدمة النفطية بطريقة لا تخلف آثاراً ضارة بالمجتمع.

المطلب الثالث: التوجه الإقتصادي الجديد في الجزائر والمملكة العربية السعودية (آفاق 2030)

حرصاً على التوجه الإقتصادي العالمي المتطور، عملت السلطات الجزائرية والسعودية على بناء خطط وتصميم برامج إقتصادية جديدة للتحويل من الإقتصاد النفطي، إلى إقتصاد أقل تبعية للنفط.

الفرع الأول: النموذج الإقتصادي الجزائري الجديد (آفاق سنة 2030)

شرعت الجزائر في بلورة نموذج نمو إقتصادي جديد *nouveau modèle de croissance* بداية من تاريخ 26 جويلية 2016، هذا النموذج الذي يركز على أساس مسار متعدد المراحل يمتد من سنة 2016 كأول سنة لتفعيل النموذج إلى غاية سنة 2030، مروراً خلال هذه المراحل بمجموعة من الأهداف التي تسعى الجزائر للوصول إليها كتتنوع وتحويل الإقتصاد الوطني. هذا النموذج الذي سطرته الجزائر يأتي بعد وصول تداعيات الصدمة النفطية لسنة 2014 إلى الإقتصاد الجزائري وإلى موارده المالية.

أولاً: مبررات التوجه للنموذج الإقتصادي الجديد

لم يكن توجه الجزائر للنموذج الإقتصادي الجديد سنة 2016 وليد الصدفة، أو رغبة منها في تحسين البيئة الإقتصادية، بل بفعل مجموعة من الأسباب التي تنصدها الآثار الناجمة عن إنخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014، ويمكن حصر بعض الأسباب في التالي:¹

- التراجع الكبير في قيمة الإيرادات النفطية التي تمثل جزءا كبيرا من الإيرادات العامة في الجزائر؛
 - إتساع الفجوة بين الإيرادات والنفقات العامة بعد إنخفاض أسعار النفط بداية من سنة 2014؛
 - السيطرة المطلقة للمواد النفطية والمحروقات على الصادرات الجزائرية نحو الخارج؛
 - ظهور عجز في الموازين العامة الجزائرية كميزان المدفوعات والميزان التجاري؛
 - تآكل إحتياطات الصرف الأجنبية تدريجيا، والتي كانت سندا راهنت عليه الجزائر في تجسيد أهدافها طيلة عقدين من الزمن؛
 - نفاذ رصيد صندوق ضبط الإيرادات، بعد تغطية العجز في الميزانية العامة خلال مدة تجاوزت السنتين؛
 - ظهور حالة عدم اليقين حول أسعار النفط في الأسواق العالمية عقب الصدمة النفطية لسنة 2014.
- هذا بالإضافة إلى ظهور نماذج إقتصادية عالمية أثبتت نجاعتها، على غرار النموذج الإقتصادي الكوري الذي عالج في ظرف قصير المشاكل الإقتصادية الكورية.

ثانيا: أهداف النموذج الإقتصادي الجديد

يبرز النموذج الإقتصادي الجديد رزمة من الأهداف التي ينبغي الوصول إليها خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى غاية سنة 2030، وهي كالتالي:²

1. الشق المتعلق بالموازنة: رسم النموذج الجديد للنمو أهداف خاصة بالموازنة العامة في البلاد التي تعرف عجزا بسبب تراجع أسعار النفط، والتي تنحصر فيما يلي:
 - تحسين وتطوير إيرادات الجباية العادية لتتمكن من تغطية الجزء الأكبر من النفقات؛
 - تقليص عجز الخزينة تدريجيا خلال فترة سير النموذج؛
 - تجنيد موارد إضافية ضرورية في السوق المالي الداخلي.
2. الشق المتعلق بتحويل الإقتصاد الوطني: يتوجه النموذج الإقتصادي الجزائري الجديد لتحقيق أهداف لم تحققها الجزائر منذ إستقلالها، والتي تتمثل أساسا في:
 - عصرنة القطاع الفلاحي مما يسمح ببلوغ هدف الأمن الغذائي وتحقيق هدف تنويع الصادرات؛
 - تخفيض نسبة الإستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف بحلول سنة 2030؛

1. Ministère des finances, synthèse du nouveau modèle de croissance (juillet 2016), p 3.

2. Ministère des finances, Op.Cit, p 2.

- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية كنسبة في الناتج الداخلي الخام من 5% خلال سنة 2015 إلى 10% بحلول سنة 2030؛
- رفع قيمة العائد الداخلي الخام لأكثر من النصف بحلول سنة 2030 مقارنة بسنة 2015؛
- تنويع الإقتصاد للسماح بدعم تمويل النمو الإقتصادي المتسارع؛
- بلوغ حصة الصناعة خارج المحروقات آفاق 2030 نسبة 10% من القيمة المضافة للناتج الداخلي؛
- تحقيق معدل نمو سنوي يبلغ 6,5% في القطاع الفلاحي بداية من سنة 2020.

ثالثا: مراحل تجسيد النموذج الإقتصادي الجديد

يعتبر النموذج الإقتصادي الجديد تحدي كبير بالنسبة للجزائر في ظل مجموعة من الظروف الخارجية التي تزيد من صعوبة تجسيد هذا النموذج، وعلى هذا الأساس سطرت الجزائر نظرة ومقاربة بعيدة الأجل لتحويل إقتصادها إلى قوة صاعدة عبر جملة من التغييرات الهيكلية التي تمر بثلاثة مراحل أساسية كالتالي:¹

1. **مرحلة الإقلاع (phase de décollage)** ما بين سنتي 2016 و2019: هذه المرحلة من النموذج تتمحور حول بعث هذه السياسة التنموية الجديدة وستتميز بنمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات بإتجاه المستويات المستهدفة.

2. **المرحلة الإنتقالية (phase de transition)** ما بين سنتي 2020 و2025: هذه المرحلة من النموذج تسمح بتحقيق تئمين القدرات الخاصة بالإرتقاء بالمستوى الإقتصادي وتدارك التأخر.

3. **مرحلة الإستقرار (phase de stabilisation)** ما بين سنتي 2026 و2030: تعتبر كآخر مراحل النموذج والتي تتحقق فيها التوازنات للإقتصاد الوطني.

رابعا: محتوى النموذج الإقتصادي الجديد

ركزت الجزائر على إصلاحات في عديد المجالات والمستويات ليطماشى هذا النموذج ككتلة واحدة لتحقيق الأهداف التي أنشأ من أجلها، بعد فشل السياسات الإقتصادية السابقة للوصول إلى النقاط المرجوة كالتخلص من التبعية النفطية، وعلى هذا الأساس إعتمدت الجزائر في هذا النموذج على الإصلاحات التالية:²

1. **الإصلاح الجبائي:** تركز الإصلاحات الجبائية للنموذج الإقتصادي الجديد على مجموعة من النقاط الأساسية التي من شأنها المساهمة في إنجاح هذا التوجه للوصول إلى مبتغاه، وهي كالتالي:

- تحسين عائدات الجباية العادية بشكل يسمح لها بداية من سنة 2019 بتغطية نفقات التسيير وكذا نفقات التجهيزات العمومية؛
- ضمان الملاءة والقدرة على تسديد الديون العمومية لتأطيرها في مستوى تضمن ترشيد الميزانية؛
- إصلاح طريقة سير صندوق ضبط الإيرادات لضبط إستخدامه؛

¹. Ibid, p 11.

². Ibid, p 9.

- تحسين تحصيل الرسم على القيمة المضافة من خلال الرفع من نسبتها على بعض المواد لا سيما المواد الكيماوية ومواد الرفاهية المستوردة ومراجعة الإعفاءات الجبائية؛
- تطوير الجباية المحلية التي تبقى مردوديتها أقل من المستوى المأمول من خلال تطوير الضريبة العقارية؛
- مراجعة طريقة تحديد سعر النفط المرجعي المعتمد عليه في إعداد الميزانية العامة؛
- التركيز على الجانب الكبير من النفقات التي تخص الدعم والإعفاءات الجبائية الضمنية، التي يستفيد منها المتعاملون الإقتصاديون أو الأعوان من مؤسسات أو الأسر، وتدفع الحكومة حجمها.

2. الإصلاح المؤسساتي: شمل النموذج الإقتصادي الجديد إصلاحات على مستوى المؤسسات التي زاد عددها في الجزائر أكثر من أي وقت مضى، والتي نورد أبرزها في التالي:

- اعتماد رقم تعريفي مشترك للمؤسسات؛
- الانتقال إلى التعاملات الإلكترونية بين الدولة والأفراد والمؤسسات الخاضعة للضريبة والتي تخص المتعاملين الإقتصاديين في قطاعات التوزيع والخدمات والصناعة بالخصوص؛
- التقييم الدوري لمدى فعالية مختلف سياسات التحفيز والتشجيع بإتجاه المؤسسات؛
- إعادة تأسيس نمط التسيير للقطاعات من خلال مراجعة المهام الموكلة للمتعاملين؛
- تحسين الفعالية الإقتصادية والتنافسية للمؤسسات عن طريق إختيار الإستثمارات وكذا تحديد مخططات التمويل وكيفية اللجوء إلى المساهمين؛
- تحديد وتوضيح العلاقات القائمة بين الدولة المالكة أو المساهمة عبر مجلس الإدارة والمتعاملين من خلال اعتماد عقود ومخططات تحدد بوضوح الأهداف الواجب بلوغها بالنسبة للمتعامل؛
- إصلاح النظام المصرفي والإسراع في إنشاء بنك البريد، وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛
- اعتماد سياسة تشجيع نقل التكنولوجيا وتكثيف العلاقات بين الجامعة والمؤسسات؛
- تطوير المؤسسات الناشئة في المجالات الصناعية والخدمات وتسريع وتيرة الصادرات خارج المحروقات خاصة في القطاع الفلاحي.

3. الإصلاح التشريعي: من أجل تجسيد هذه النظرة جاء النموذج بجملة من الإصلاحات التشريعية تتمحور أساسا على مايلي:

- إصدار سريع لقانون عضوي حول قوانين المالية؛
- إنشاء نص تشريعي أو تنظيمي قانوني يتعلق بسياسة ميزانية الدولة؛
- وجوب إعادة صياغة وتصحيح نقائص وثغرات في قانون الإستثمار.

كل هذه الإصلاحات التي باشرت الجزائر تجسيدها تدريجيا بداية من سنة 2016 عن طريق النموذج الإقتصادي الجديد تؤكد التحول الذي سيعرفه الإقتصاد الجزائري، رغم التأخر الكبير في اللجوء إلى هذه

الإصلاحات لترقية مناخ الإستثمار في الجزائر من جهة، وكذا تخفيف عمل المؤسسات التي يتزايد عددها بانتظام للمساهمة في تنويع الإقتصاد الوطني خارج المحروقات من جهة ثانية.

الفرع الثاني: نموذج تحقيق التوازن المالي السعودي (رؤية 2030)

برنامج تحقيق التوازن المالي هو أحد البرامج الأساسية لتحقيق رؤية 2030 حيث يهدف البرنامج إلى تعزيز الإدارة المالية وإعادة هيكلة الوضع المالي للمملكة وإستحداث آليات مختلفة لمراجعة الإيرادات والنفقات والمشاريع المختلفة وآلية اعتمادها. ومنذ تأسيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بدأ العمل في مراجعة المشروعات القائمة وآلية اعتمادها وأثرها الاقتصادي، وتم تأسيس لجان وإستحداث إدارات جديدة لإتخاذ الإجراءات اللازمة تجاهها، ومراجعة اللوائح المتعلقة بذلك. وخلال 2015 تمت زيادة الإيرادات غير النفطية بنحو 30% و20% في 2016، ويهدف البرنامج للإستمرار بهذه الوتيرة وتسريعها خلال الأعوام القادمة عبر إجراءات جديدة في قطاعات متعددة والعمل على تحسين الأداء الحكومي وضمان استدامة التوازن المالي.

أولاً: مبررات التوجه للبرنامج

بين عامي 2014 و2016 إنخفضت أسعار النفط بشكل كبير، وفي عام 2015 أعلنت المملكة عن أعلى عجز في ميزانيتها بنحو 366 مليار ريال (97,6 مليار دولار) بعدما كان فائضاً بـ 180 مليار ريال (48 مليار دولار) خلال العامين السابقين. أدى هذا السيناريو إلى عمل الدولة على مجموعة من الإصلاحات المالية، وخفض الإنفاق بنسبة 26%.

وفي ظل هذا السيناريو المحتمل، وفي حال عدم التدخل بإصلاح الوضع المالي، ولكي تضمن الحكومة الحفاظ على الوضع المالي من التدهور فإنها ستضطر إلى خيارات صعبة تتمثل في خفض المصروفات الرأسمالية بنسبة لا تقل 90%، وخفض النفقات التشغيلية بنسبة لا تقل عن 30%، وخفض رواتب موظفي الحكومة بنسبة لا تقل عن 30% إضافة إلى تخفيض النفقات المرتبطة بالتقاعد لموظفي القطاع العام. وفي حال الإستناد على هذه الإجراءات فإن هذا الأمر سيؤدي إلى تبعات مالية وإقتصادية تتمثل في ركود إقتصادي طويل المدى، وإرتفاع في معدلات البطالة، وتراجع في ثقة المستثمرين والإستثمار الأجنبي المباشر إجمالاً، وتراجع الاستقرار المالي، وإرتفاع تكلفة الدين العام، وتلاشي الإحتياطات من العملة الأجنبية، ومزيد من الضغوط على سعر صرف الريال.¹

وفي ظل هذه التحديات والآثار المترتبة عنها، وكجزء من الإصلاحات المالية، فإن الحكومة عملت على إطلاق برنامج لتحقيق التوازن المالي يهدف إلى تحقيق ميزانية متوازنة بحلول عام 2020.

¹ - "برنامج تحقيق التوازن المالي"، ميزانية متوازنة 2020، ص 8-9.

ثانياً: أهداف البرنامج

وضع برنامج تحقيق التوازن المالي أهدافاً طموحة تتطلب لتحقيقها تغيرات كبيرة في السياسة المالية، وقد تم تحديد الركائز الإستراتيجية الأربع التالية:¹

- تأسيس مبدأ المسؤولية المالية في جميع الجهات الحكومية: بتخصيص ميزانية تتسق مع الأولويات الإستراتيجية لهذه الجهات، ووضع نظام يشجع على المساءلة والملكية الكاملة للمستهدفات المالية على كافة مستويات الجهة؛
- التخطيط المالي والاقتصادي الكلي: بتوجيه السياسة المالية نحو تحقيق الإستدامة المالية والإقتصادية وتحفيز إتخاذ القرارات الفعالة لإدارة الميزانية، مع تقديم صورة متكاملة عن الديون والإحتياجات؛
- تعظيم الإيرادات الحكومية: بإعداد ملف مبادرات الإيرادات اللازمة لتحقيق أهداف التوازن؛
- رفع كفاءة الإنفاق الحكومي: بتحسين فعالية المصروفات في الحكومة لتحقيق مستهدفات الموازنة المالية المرغوبة من خلال الإستغلال الأمثل لموارد الدولة.

ثالثاً: مراحل تجسيد البرنامج

تتمحور أهم مراحل تحقيق توصيات برنامج التوازن المالي في ظل رؤية 2030 على النقاط التالية:²

- الإستثمار في التعليم والتدريب؛
- دعم المنشآت الناشئة والصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة؛
- تنمية الفرص والسماح للمرأة بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية؛
- إستقطاب الكفاءات العربية والأجنبية التي يحتاجها الاقتصاد السعودي؛
- تدعيم القطاعات الواعدة والسعي لإنجاحها كقطاع التصنيع والسياحة والإلكترونيات... الخ؛
- فتح أبواب الإستثمار للقطاع الخاص؛
- توطين الصناعات العسكرية وتطويرها،
- تنمية قطاع التعدين وزيادة مساهمته في الاقتصاد الوطني؛
- رفع تنافسية قطاع الطاقات المتجددة؛
- تحسين بيئة الأعمال وزيادة الشراكة بين القطاع الخاص والعام؛
- إعادة هيكلة المدن الاقتصادية وتأهيلها؛

¹ - " برنامج تحقيق التوازن المالي، " ميزانية متوازنة 2020، تحديث 2018، ص 7.

² - " رؤية 2030، " المملكة العربية السعودية، ص 36-55.

- تأسيس مناطق خاصة لوجستية وسياحية وصناعية ومالية؛
- رفع تنافسية قطاع الطاقة عبر الاعتماد على أسعار السوق؛
- إعادة هيكلة مركز الملك عبد الله المالي؛
- رفع نسبة التجارة الحديثة في سوق التجزئة؛
- تنمية البنية التحتية الرقمية؛
- الإستثمار في إنشاء الموانئ والسكك الحديدية والطرق والمطارات؛
- التكامل الإقتصادي إقليمياً ودولياً؛
- دعم الشركات الوطنية.

رابعاً: توقعات المالية العامة

تسبب انخفاض أسعار النفط في ضغوط مالية على كافة الدول المنتجة للنفط. وقد تمكنت المملكة، نتيجة للتخطيط الصائب والمتزن على مدى السنوات العشر الماضية، من تسديد الدين الداخلي وبناء احتياطات مالية كبيرة مما أتاح لها قدرًا كبيراً من المرونة. غير أن ثمة حاجة لتحقيق قدر أكبر من التوازن المالي وكذلك المزيد من المرونة لمواجهة أية إنخفاضات حادة في أسعار النفط قد تطرأ في المستقبل. ومن ثم فقد أعدت الحكومة خطة للتحويل المالي يتم بمقتضاها تأسيس¹:

- قاعدة منخفضة للإنفاق المستمر، على أن يتم توجيه المصروفات وفق أولويات خطة التحويل الوطني؛
- تنويع أكبر للإيرادات خارج نطاق النفط تنفيذاً للتعهدات التي نصت عليها خطة التحويل؛
- هذه الخطة سوف تمكن الحكومة من الانتقال إلى ميزانية متوازنة بحلول عام 2020، حتى في ظل الأسعار الحالية المنخفضة للنفط، مع محافظة الحكومة في ذات الوقت على ملاءمتها وقدرتها المالية بينما تقتصر من السوق المحلي والسوق الدولي بمعدل فائدة مناسب؛
- سوف تساهم الخطة أيضاً في خفض السعر التعادلي للنفط مما يوفر قدرًا كبيراً من الأمان للمستقبل. وضمن هذه الخطة يتم تقديم الإجراءات اللازمة التي تكفل إنتهاج سياسات نقدية قوية والمحافظة على الإلتزام بربط الريال بالدولار الأمريكي.

خامساً: التوقعات الاجتماعية والإقتصادية المستقبلية

تسير المملكة قُدمًا نحو تحقيق إلتزاماتها وتعهداتها التي تضمنتها رؤية 2030، وستستمر في توفير الخدمات المناسبة للمواطنين، مع التأكيد على إنتهاج سياسات مالية متوازنة. مع الإدراك أن الإصلاحات المالية التي

¹ - "برنامج تحقيق التوازن المالي"، مرجع سابق، ص 83.

إتخذتها المملكة سوف تؤثر على تكاليف المعيشة، إلا أن الحكومة ملتزمة بحماية رفاهية الأسر السعودية ذات الدخل المنخفض. ومن ذلك إستحداث إعانات مخصصة للأسر كخطوة أولى ضمن برنامج إصلاحات واسع لتعزيز وتحديث الحماية الاجتماعية من خلال إنشاء حساب المواطن. ومن المتوقع أن يكون الأثر التراكمي تدريجياً وبشكل محاييد للأسر ذات الدخل المنخفض ومرتفع للأسر ذات الاستهلاك العالي دعماً لترشيد الإنفاق.

كذلك برامج الإصلاحات المالية سوف تنتج عنها تحديات لنشاطات الأعمال ولإقتصاد القطاع الخاص ككل سواء نتيجة لتراجع الطلب الكلي أو زيادة تكاليف المدخلات. لذا فالمملكة ملتزمة بدعم ومساندة الصناعة لكي يمكنها من الاضطلاع بدورها في تحقيق طموحات رؤية 2030. ومن ثم فقد أنشئ صندوق إستثمار يكون بمثابة العمود الفقري لحزمة التحفيز التي نعزم المملكة إطلاقها.¹

سادساً: السياسات المستقبلية

ستلتزم الحكومة أيضاً بتطوير سياسات شفافة ومستدامة، تحدد هذه الوثيقة الإصلاحات المالية الشاملة على مدى السنوات الخمس القادمة²:

- لن تكون هناك أية إجراءات مالية إضافية تفرضها الحكومة على المواطنين أو القطاع الخاص؛
- لن يكون هناك المزيد من الإعانات التي يتم إلغاؤها؛
- لن يتم فرض ضريبة دخل على المواطنين ولا على المقيمين؛
- لن تكون هناك ضريبة على دخل الشركات؛
- سوف تكون هناك عملية مراجعة تتسم بمشاركة واسعة لمسودات السياسات الرئيسية؛
- سوف تكون هناك فترة سماح بين الإعلان عن السياسات والتطبيق الفعلي لها؛
- لن يتم اتخاذ أي قرارات ذات أثر رجعي؛
- إتخذت الحكومة قراراً بتسوية جميع الدفعات المستحقة للقطاع الخاص والأفراد بهدف تعزيز الثقة بالإقتصاد وتلتزم بدفع أي مبلغ مستحق عليها للقطاع الخاص والأفراد خلال ستون يوماً من تسلم مستندات الاستحقاق.

يمثل النموذج السعودي لتحقيق التوازن المالي آلية للتخطيط المالي متوسط الأجل، لإستدامة وضع المالية العامة وتحقيق ميزانية متوازنة. حيث يركز البرنامج على خمس محاور رئيسة تتمثل في:

- رفع كفاءة الإنفاق الرأسمالي والتشغيلي؛

¹ برنامج تحقيق التوازن المالي، " مرجع سابق، ص 84.

² - المرجع نفسه، ص 85.

- تصحيح أسعار الطاقة والمياه؛

- تنمية الإيرادات الحكومية الأخرى؛

- إعادة توجيه الدعم للمستحقين؛

- نمو القطاع الخاص.

وتهدف هذه الإصلاحات إلى تحويل الإقتصاد السعودي من خلال تنويعه بعيداً عن النفط وتعزيز دور القطاع الخاص وزيادة الوظائف المتاحة للسعوديين في القطاع الخاص، وتعديل سياسة المالية العامة للتكيف مع واقع تراجع أسعار النفط، وتعزيز الفعالية والمساءلة في الحكومة.

الفرع الثالث: مقارنة بين النموذج الإقتصادي الجديد في البلدين

إتبع كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية نموذجا إقتصاديا هادفا، مبني على مجموعة من الإصلاحات التي قد تؤتي نتائجها آفاق 2030، حيث إعتد بالبلدين في نموذجهما على عديد الجوانب التي تمس إقتصادهما، ما جعل الحالتين تتشابه في نقاط معينة وتختلف في أخرى.

أولاً: أوجه التشابه

جاء النموذج الجديد في الجزائر والمملكة العربية السعودية متشابهاً في مجموعة من الجوانب، هذا لكون إقتصاد البلدين يطغى عليه الريع النفطي، وكذلك عزمهما الإصلاح في نفس الفترة التي تلت صدمة 2014، فيتضح هذا التشابه في النقاط التالية:

- بداية تطبيق النموذج الجديد في البلدين جاء عقب الصدمة النفطية لسنة 2014؛
- برنامج إقتصادي طويل الأجل، حيث يمتد إلى غاية سنة 2030؛
- حرص النموذج الجديد على تحسين كفاءة الإنفاق العام؛
- التوجه نحو تعظيم الإيرادات الحكومية؛
- أغلب الإصلاحات التي يتضمنها النموذج الجديد في البلدين ترمي إلى تحويل الإقتصاد الوطني إلى إقتصاد أقل تبعية للنفط؛
- يسعى النموذج في البلدين إلى تخفيف أبواب الإستثمار للقطاع الخاص؛
- التوجه نحو دعم التنويع الإقتصادي بهدف دفع النمو الإقتصادي.

ثانياً: أوجه الاختلاف

يختلف محتوى النموذج الإقتصادي المنتهج في الجزائر ونظيره في المملكة العربية السعودية في بعض العناصر، فيظهر جزء من هذا الاختلاف في الجدول التالي:

جدول رقم 2-20: مقارنة بين النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر والمملكة العربية السعودية

الإختلاف/البلد	الجزائر	المملكة العربية السعودية
محتوى الإصلاح	- إصلاح جبائي؛ - إصلاح مؤسساتي؛ - إصلاح تشريعي.	- إصلاح الإستثمار؛ - إصلاح مؤسساتي.
مراحل تجسيد النموذج	- مرحلة الإقلاع (2016-2019)؛ - المرحلة الإنتقالية (2020-2025)؛ - مرحلة الإستقرار (2026-2030).	- المرحلة الأولى (2016-2020)؛ - المرحلة الثانية (2021-2030).
أهداف النموذج	- شق متعلق بالموازنة؛ - عصرنة القطاع الفلاحي؛ - تخفيض نسب إستهلاك الطاقة؛ - رفع حصة الصناعة خارج النفط.	- تحسين الإستثمار في التعليم؛ - عصرنة قطاع السياحة؛ - رفع كفاءة الصناعات العسكري؛ - تنمية البنية التحتية الرقمية.

المصدر: بالإعتماد على:

- Ministère des finances, synthèse du nouveau modèle de croissance (juillet 2016)

- "برنامج تحقيق التوازن المالي"، ميزانية متوازنة 2020.

- "رؤية 2030"، المملكة العربية السعودية.

يتضح جليا أن النموذج الاقتصادي الجديد المعتمد في الجزائر والمملكة العربية السعودية جاء لتقليص التبعية النفطية في البلدين وتحسين مناخ الإستثمار بعد الأزمة النفطية سنة 2014، خاصة وأن هذا النموذج يهدف إلى مواكبة التطور الذي يعرفه الإقتصاد العالمي ككل، لكن من الصعب تطبيق الإصلاحات التي يتضمنها في البلدين وتحقيق كل الأهداف المسطرة، بسبب الطبيعة الإجتماعية السائدة في البلدين وغياب تنسيق شامل بين مختلف الهيآت، وليس الإقتصادية منها فقط.

خاتمة الفصل الثاني:

يستخلص مما سبق أن إقتصاد الجزائر والمملكة العربية السعودية الذي تأثر بفعل صدمة 2014، على عديد الأصعدة على غرار تراجع إحتياطي الصرف الأجنبي وبداية نفاذ الصناديق السيادية وبعض الآثار الإجتماعية كتدهور القوة الشرائية وإرتفاع معدلات البطالة، ما أرغم البلدين على إتخاذ مجموعة من الإجراءات متعلقة في مجملها بالإيرادات العامة بمختلف محتوياتها، حيث بدأت الإيرادات العادية تتحسن وهو ما يظهر في فترة الدراسة، بالإضافة إلى النفقات العامة على شكل رفع للدعم وبالتالي تخفيض في الإنفاق العام خلال نفس الفترة، إلا أن هيمنة قطاع المحروقات على إقتصاد البلدين وغياب التنوع الإقتصادي في البلدين زاد من صعوبة نجاح سياستهما المالية في مواجهة هذه الصدمة.

كما أظهرت المقارنة بين السياسة المتبعة في البلدين بعد الصدمة النفطية لسنة 2014، إختلاف في الإيرادات الضريبية بين البلدين، حيث زاد إهتمام السلطات الجزائرية في تفعيلها عكس السلطات السعودية التي ترى بأنها إيرادات هامشية. ومن خلال تقييم السياسة المالية في البلدين عقب هذه الصدمة حيث أظهرت جميع البيانات خلال الفترة 2014-2017 أن تجاوز هذه الصدمة، أو على الأقل تحقيق توازن في الموازين الإقتصادية غاية يصعب نيلها.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال الدراسة يستخلص أن دور السياسة المالية في مواكبة التطورات التي يشهدها الإقتصاد العالمي خاصة ما تعلق بالصددمات النفطية، يظهر مع النجاح في باستخدام مختلف أدواتها من إيرادات، نفقات، ضرائب ورسوم وعجز موازنة، إلا أن صدمة النفط لسنة 2014 التي جاءت لثلاث أسباب رئيسية، سبب متعلق بالطلب على النفط الذي تراجع بفعل انخفاض معدلات النمو العالمية وسبب متعلق بزيادة العرض العالمي للنفط، وسبب سياسي يتمثل بالدرجة الأولى في الإتفاق الأمريكي السعودي من أجل خفض أسعار النفط وبالتالي فرض نوع من العقوبات على الإقتصاد الإيراني، وقد كشفت أن الأدوات المالية التي إعتمدت عليها الجزائر والمملكة العربية السعودية، لم تأتي في شكل إنفاق عام، ضرائب ورسوم، دين عام وعجز موازنة، بل فضل البلدين التركيز أكثر على الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث قامت الجزائر بالعمل على تعويض الإيرادات النفطية بالإيرادات الضريبية من خلال قيامها بتعديلات على مختلف القوانين الضريبية مثل قانون الرسوم على رقم الأعمال، قانون الطابع وقانون الرسوم غير المباشرة، وبعدها تخفيض في الإنفاق العام من خلال بدء رفع الدعم على بعض السلع واسعة الإستهلاك ومواد الطاقة، أما المملكة العربية السعودية فرغم أنها لم تعتمد على الإيرادات الضريبية بشكل كبير إلا أنها أبدت إهتمامها لهذا المورد من خلال إعادة نظرها في قانون الضريبة وفرض رسوم على بعض السلع الكمالية، ففضلت تخفيض الإنفاق العام عن طريق رفع الدعم على المواد الطاقوية والمياه، حيث أن الإنفاق العام في البلدين لم يكن الأداة المالية الأكثر فعالية خلال فترة الدراسة بسبب الإنخفاض الطفيف الذي لوحظ عليه عكس ما كان متوقعا عقب الصدمة مباشرة.

هذا بالإضافة إلى توجه البلدين إلى صياغة نماذج إقتصادية عقب الصدمة النفطية مباشرة، والتي تعتبر طويلة الأجل حيث تمتد إلى غاية سنة 2030 بهدف التنويع الإقتصادي وبغية مواكبة التطورات التي يشهدها الإقتصاد العالمي والتقليل من التبعية الإقتصادية لقطاع النفط، وذلك بواسطة إعتمادهما على مجموعة من الإصلاحات مست القطاعات الفلاحية، الصناعية، السياحية، الجانب المؤسساتي، التشريعي والمالي.

أولاً: نتائج الدراسة

قد أفضت هذه الدراسة إلى الخروج بجملة من النتائج وهي كالتالي:

- السياسة المالية المطبقة في الجزائر والمملكة العربية السعودية خلال فترة الدراسة سياسة مالية إنكماشية؛
- أدت صدمة 2014 إلى تراجع إحتياطات العملة الأجنبية لدى الجزائر والمملكة العربية السعودية، وتسببت في إستنفاد للصناديق السيادية في البلدين، بالإضافة إلى ظهور الآثار الإجتماعية غير المرغوبة المتمثلة في تراجع القدرة الشرائية وإرتفاع في نسب البطالة في البلدين؛
- السياسة المالية المتبعة في الجزائر والمملكة العربية السعودية لم ترقى لتطلعات القائمين عليها من أجل المساعدة على التقليل من حدة الآثار غير المرغوبة لهذه الصدمة، رغم تمكنها من معالجة بعض النقائص

في إقتصاد البلدين، والمساهمة في رفع مستوى الإيرادات العادية، وتصحيح لسياسة الدعم التي كانت ترهق كاهل النفقات العامة؛

- السياسة الإيرادية في كل من الجزائر والمملكة العربية السعودية تعتمد اعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية؛

- رغم السياسات التي إنتهجتها الدولتان غير أن الوضع الإقتصادي والاجتماعي لا زال ضعيف يحتاج إلى تدابير أكثر فعالية وصرامة.

ثانيا: الإقتراحات

على ضوء النتائج التي توصل إليها البحث نضع مجموعة من التوصيات بغية إنجاح السياسة المالية في تحقيق أهدافها خاصة ما تعلق منها بالصدمة النفطية الراهنة، كالآتي:

- إلزامية التعاون والتنسيق بين الدول المنتجة للنفط لتحقيق الإستقرار في أسعار النفط، والعمل على الإستغلال الأمثل لهذه المادة؛

- خلق آليات الرقابة على النفقات العامة، خاصة الموجهة كدعم للسلع الواسعة الإستهلاك، كون الجزائر والمملكة العربية السعودية من بين الدول الأكثر دعما لأسعار السلع؛

- ضرورة توجيه النفقات العامة نحو تطوير بنية قاعدة القطاعات التي تستتف إحتياجات الصرف من العملة الأجنبية، مثل الأدوية والقمح ووسائل النقل؛

- العمل على الإستفادة من التجارب الإقتصادية الرائدة، وبالتالي تطوير إدارة المال العام؛

- ترشيد الإنفاق العام في إنجاز المشروعات، والتنسيق بين مختلف الهيآت صاحبة القرار لتبادل الخبرات؛

- تحسين النظام الضريبي في البلدين بما يخدم الإيرادات العامة والإستثمار المحلي؛

- ضرورة سعي البلدين لتنويع إقتصادهما، وعدم الإعتماد على السياسة المالية فقط في مواجهة هذه الصدمة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. داود سعد الله، الازمات النفطية والسياسات المالية في الجزائر (الجزائر: دار هومة للنشر والتوزيع، 2013).
2. رجاء الربيعي، دور السياسة المالية والنقدية في معالجة التضخم الركودي (عمان، دار آمنة للنشر والتوزيع، 2013).
3. قصي عبد الكريم إبراهيم، "أهمية النفط في الإقتصاد والتجارة الدولية النفط السوري نموذجاً" (دمشق، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).
4. محمد حلمي الطواي، "أثر السياسات المالية الشرعية في تحقيق التوازن المالي العام في الدولة الحديثة" (الإسكندرية، دار الفكر الجامعي، 2007).
5. محمد خالد المهايبي، المالية العامة (دمشق: منشورات جامعة دمشق، 2013).
6. مدني بن شهرة، سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية (الجزائر: مطبعة دار هومة، 2008).
7. هيفاء غدير غدير، السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الإقتصاد السوري (دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2010).

II. الأطروحات والرسائل

8. إبراهيم بلقلة، "سياسات الحد من الآثار الإقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر" (أطروحة دكتوراه، جامعة حسينية بن بوعلي الشلف، 2014-2015).
9. أميرة إدريس، "تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية" (أطروحة دكتوراه، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016).
10. بهاء الدين طويل، "دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق التوازن" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد مالي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016).
11. حمزة بن سبع، "أثر صدمات أسعار النفط على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية (عرض النقد، الإنفاق الحكومي، البطالة والتضخم) في الجزائر"، (مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، 2011-2012).

12. دليلة ضالع، "فعالية السياسة المالية في مواجهة تقلبات أسعار النفط دراسة حالة الجزائر"، (رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الشلف، 2009).
13. مسعود دراوسي، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004"، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005).
14. ميادة بلعاش وريان زير، "تطور السياسة المالية في الجزائر ودورها في تحقيق الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة 2000-2014" مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 3 (سبتمبر 2017).

III. المجالات والدوريات

15. أحمد بكر، "تحديات تنويع القاعدة الإنتاجية للمملكة العربية السعودية"، إدارة الأبحاث الاقتصادية، مؤسسة النقد العربي السعودي، (نوفمبر 2015).
16. برنامج تحقيق التوازن المالي، ميزانية متوازنة 2020، تحديث 2018.
17. برنامج تحقيق التوازن المالي، ميزانية متوازنة 2020، (2016).
18. بغداد كربالي، "نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر"، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 8، (جانفي 2005).
19. رؤية 2030، "المملكة العربية السعودية، (2016).
20. السياسة المالية وميزان المدفوعات للمملكة العربية السعودية"، بوابة جدة الاقتصادية - غرفة جدة، (2014).
21. الطيب داودي، "تقييم إعادة هيكلة المؤسسة الاقتصادية العمومية الجزائرية"، مجلة الفكر بجامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 3، (أفريل 2008).
22. م. بان علي حسين المشهداني، "دور السياسة الإنتاجية والسعرية للنفط الخام في العراق والمملكة العربية السعودية والتحديات التي تواجهها"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 28 (2016).

IV. المنتقيات والمداخلات

23. رضوان سوامس، "الإصلاحات المالية والنقدية الجارية في الجزائر" (مداخلة مقدمة في المنتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة عنابة، 23/22 أفريل 2003).
24. مريم شطيبي محمود، "انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري" (مداخلة مقدمة في إطار أشغال الندوة المنظمة من طرف قسم الاقتصاد والإدارة حول أزمة أسواق

الطاقة وتداعيتها على الإقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة، 14 ماي 2015).

V. التقارير

25. البنك الدولي، " الموجز الإقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: إنخفاض أسعار النفط، " البنك الدولي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العدد الرابع (يناير /كانون الثاني 2015).

26. التقرير القطري رقم 15/286 الصادر عن صندوق النقد الدولي، سبتمبر 2015.

27. التقارير السنوية لبنك الجزائر 2014، 2015، 2016، 2017.

28. الكشوف السنوية للمديرية العامة للضرائب الجزائرية 2014، 2015، 2016، 2017.

29. النشرات الإحصائية لمؤسسة النقد السعودي 2014، 2015، 2016، 2017، جانفي 2018.

30. التقرير السنوي لمنظمة الدول المنتجة للنفط لسنة 2016.

VI. القوانين والمراسيم التشريعية

31. قانون المالية لسنة 2017.

32. قانون المالية التكميلي لسنة 2000.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

I. الكتب

33. Cameroun, Congo Brazzaville, Gabon et Guinée équatoriale, **Impact de la baisse du Prix du Pétrole sur les Pays Producteurs d'Afrique Equatoriale** (2015).

34. Patrick Artus, **les Causes Economique Fondamentale des Difficultés de la Chine**, Edition Fayard (2015).

II. الأطروحات والرسائل

35. kahina Houa, « **Impact des Fluctuations des Prix du Pétrole sur les Indicateurs Economiques en Algérie** » (Magister Science Economique, Université Mouloud Maamri, Tizi Ouzou,) 2012.

III. المجلات والدوريات

36. Adeleke Gabriel Aremo, Monica Adele Orisadare, Moses Ekperiware, "Oil price shocks and fiscal policy management Implications for Nigerian economic planning (1980-2009)" International Journal of Development and Sustainability, No 3, (2012).

37. Mauricio Villafuerte and Pablo Lopez Murphy "Fiscal Policy in Oil Producing Countries During the Recent Oil Price Cycle" International Monetary Fund, No 28, (February 2010).

38. Michael Sturm, Gurtner François, Alegre Juan Gonzalez "Fiscal Policy Challenges In Oil Exporting Countries a Review Of Key Issues" Econstor, European Central Bank, No 104, (june 2009).
39. Nicola Cantore, Alessandro Antimiani, Paulo Rui Anciaes "Energy price shocks Sweet and sour consequences for developing countries" Overseas Development Institut, No 355, (August 2012).

IV. القوانين والتشريعات

40. Ministère des finances, synthèse du nouveau modèle de croissance (juillet 2016).

ثالثاً: المواقع الإلكترونية

41. http://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/330.htm
42. <http://www.imf.org/media/files/Statisticae-appendix.ashx>
43. <http://www.mf.gov.dz/article/48/Zoom-sur-les-Chiffres-/142/Balance-commerciale.html>
44. http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2017AR.htm
45. <http://www.jeg.org.sa>
46. <http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/YearlyStatistics.aspx>
47. <https://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2016/A2016077.pdf>
48. <http://www.coface.com/fr/Etudes-economiques-etrisquepays/Russie>
49. <http://m.aawsat.com/home/article/559576/>
50. <http://www.alarabiya.net/ar/mob/aswaq/banks/>
51. <http://m.mci.gov.sa/aboutkingdom/pages/saudiEconomy.aspx>
52. <http://www.maarefa.org>
53. <http://www.studies.aljazeera.net/ar/reports/2016/11/161130095746285.htm>
54. <http://www.arabic.rt.com>
55. <http://www.developpement-durable.gouv.fr/panoramaenergies-climat2014>
56. <http://www.aljazeera.net/news/ebusines/2014>
57. <http://www.almodon.com/economy/>
58. <http://m.dw.com/ar/>
59. http://www.orient-news.net/zr/news_show/10193

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى إستكشاف أوجه الشبه والإختلاف في السياسة المالية المتبعة في الجزائر والمملكة العربية السعودية بعد صدمة النفط لسنة 2014، والتي أدت بالأسعار إلى الإنهيار بنسبة تفوق الثلثين عن مستوياتها السابقة.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة المالية التي إتبعها الجزائر مختلفة عن تلك المعتمدة في المملكة العربية السعودية، حيث أن الجزائر إعتمدت على الضرائب بمختلف أنواعها في التخفيف من وطأة الصدمة على إقتصادها ثم تلاها بعد ذلك رفع الدعم الحكومي تدريجياً على منتجات تراها الحكومة تثقل كاهل الخزينة العمومية والتي تدخل في ميكانيزم الإنفاق العام. وفي المقابل فإن الضرائب في المملكة العربية السعودية هي إيرادات هامشية على منتجات كمالية. أما من جهة الإنفاق فقامت برفع الدعم تدريجياً على المنتجات الطاقوية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الصدمة النفطية، الإقتصاد الجزائري، إقتصاد المملكة العربية السعودية، صدمة 2014.

Résumé :

Cette étude vise à explorer les similitudes et les différences de la politique fiscale en Algérie et en Arabie Saoudite. Après le choc pétrolier en 2014, ce qui a conduit à un effondrement des prix de plus de deux tiers par rapport aux niveaux précédents.

Cette étude a conclu que la politique fiscale adoptée par l'Algérie est différente de celle adoptée en Arabie Saoudite, alors que l'Algérie comptait sur des taxes et impôts de toutes sortes pour alléger l'impact sur l'économie, et puis suivi par la levée progressive des subventions gouvernementales sur les produits qui charge le trésors public et entre. dans le mécanisme de dépenses publique. En revanche les taxes et impôts en Arabie Saoudite sont des revenus marginaux sur des produits de luxe. Mais du cote de dépenses, elle a progressivement levé les subventions sur les produits énergétique.

Les mots-clés : politique fiscale – choc pétrolier – l'économie de l'Algérie – l'économie de royaume d'Arabie saoudite - choc pétrolier du 2014.